١٦ تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة . . بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسى : الأمن العام وحقوق الإنسان . .

د. حامد عبد الماجد قويسى

مقـــدمة

يشهد الواقع المصرى - منذ ما يزيد على ثلاثة عقود- تحولات اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية فى إطار دولى ساع بشكل متزايد للهيمنة ، وقد أفرزت هذه التحولات آثاراً بالغة المدى على الرأى العام و"مناخ المواطنة" المصرى ؛ ومن ثم أثرت على مدى فعالية المواطن ومشاركته السياسية ، وتحاول الدراسة انطلاقاً من ذلك تحديد بعض العوامل المفسرة لذلك والتى لم تخضع بعد للتحليل العلمى الذى يوضح أدوارها المهمة فى هذا الصدد. فالمواطن المصرى يتحرك كغيره متفاعلاً مع مناخ تتعدد مكوناته ، ومتغيراته ، يشهد تداعيات التحول نحو سياسات السوق الحرة ، وفرض برامج التكيف الهيكلى ، وما تفرزه من نخب صاعدة ، وموازين للقوة ، وظواهر مجتمعية جديدة وخطيرة ، الأمر الذى قاد إلى زيادة مضطردة فى هيمنة السياسة الأمنية على بقية السياسات العامة فى البلاد ، وبالتالى التقاطع مع قضايا حقوق الإنسان المصرى الأساسية ، وفى إطار ذلك المناخ الذى يدفع أحياناً للفاعلية والمشاركة وأحياناً أخرى للانسحاب والاستقالة من الحياة السياسية ، الأمر الذى يتوقف فى الحالتين على طبيعة المناخ ونوعية مكوناته ، واتجاهات الرياح السياسية المتحركة فيه ، وطبيعتها - عاصفة أو هادئة - ونوعية الضغوط ومصادرها ، وكيفية تحركها وانتقالها من مجال لآخر. والواقع أن المواطن المصرى لديه من القدرات المختلفة ما يخبر به المناخ ويتعامل معه ، ولديه مكنات التنبؤ - من واقع ملاحظاته - باتجاهاته الأساسية ، وكذلك من خلال خبراته السابقة ، ومن التحرك فى الحياة السياسية مشاركة أو عزوفاً ؛ مما يترجم "وعيه" بمناخ المواطنة وتفاعله معه بدرجات متفاوتة.

وتأسيساً على ما سبق فإن الدراسة مهتمة باكتشاف وتحليل كيفية تأثير مناخ المواطنة ، ومدى هذا التأثير واتجاهاته على فعالية المواطن المصرى السياسية عبر قياس مؤشراتها المختلفة المتوافرة. وتلك هى **قضية الدراسة البحثية التى تنطلق من** مسلمة فحواها أن سياسة الدولة المصرية وسياساتها تلعب الدور الأساسى فى عملية تشكيل الرأى العام ، وتحديد الإطار والمكونات الأساسية لمناخ المواطنة ، وبالتالى مدى فعالية المواطن المصرى ، وتطرح

الدراسة بهذا الصدد تساؤلاً أساسياً حول **دور السياسة الأمنية تجاه حقوق الإنسان الأساسية بهذا الصدد ، وينبع من التساؤل الأساسى عدد من التساؤلات الفرعية لن** يكون بمقدورنا فى هذا البحث تقديم "إجابات" تفصيلية عنها ، ولكن سنكتفى بأهمها والتى نتناولها فى بداية كل مباحث الدراسة.

أما **منهجية الدراسة** : فتنطلق من توظيف المفاهيم الأساسية وتعريفها ؛ ومنها : مفهوم المواطنة ، ومناخ المواطنة. والنموذج التحليلى الذى نوظفه يدور حول علاقة الدولة بالمجتمع، كما أن ثمة مقتربات ثلاثة نوظفها فى هذه الدراسة وهى القانونى الدستورى ، والتاريخى ، والواقعى الأمبيريقي.

وسنقوم **بتقسيم الدراسة** إلى ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: تشكيل الإطار العام لمناخ المواطنة المصرية عبر محورين: العلاقة بين تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحديد جوهر عملية تشكيل مناخ المواطنة وتحليل أبعاده.

ثانياً: تحليل السياسة الأمنية تجاه حقوق الإنسان لمناخ المواطنة المصرية عبر العديد من المقومات ؛ ماهية السياسة الأمنية: المضمون ، والأبعاد والمكونات الأساسية ، وآثار هذه السياسات على مناخ المواطنة .. والأسباب الموضوعية وراء ذلك ، والأبعاد الأساسية للسياسة الأمنية ، وعلاقتها بتشكيل مناخ المواطنة ، وأنماط الممارسات ذات العلاقة بالأمن السياسى ، وأدوارها فى تشكيل مناخ المواطنة.... إلخ.

ثالثاً: مناخ المواطنة وفعالية المواطن المصرى ، ومدى مشاركته السياسية ، وفيه نحلل مضمون واتجاهات تأثير مناخ المواطنة على الفعالية ومؤشراتها الواقعية ، ومدى هذا التأثير على قضية المشاركة السياسية للمواطن المصري.

وفى خاتمة الدراسة نقدم رؤية لتطوير السياسة الأمنية لجعلها أداة لاحترام حقوق الإنسان ، ودافعاً للتطور الديموقراطى بصدد أسئلة المستقبل وقضاياه ، وإعادة تفعيل المواطنة المصرية ودمجها فى الممارسة السياسية.

أولاً : تشكيل الإطار العام لمناخ المواطنة المصرية

نتناول هنا الإطار العام لتشكيل مناخ المواطنة عبر دراسة محورين أساسيين: **الأول**: تحليل العلاقة بين تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة فى مستويات ثلاثة: **معرفية نظرية** تتعلق بتعريف مفهوم المواطنة ومناخها العام ، **ومنهجية** : تتعلق بمتغيرات دراسة القضية

ونموذجها التحليلي ، **وتاريخية**: تتعلق بـ "ذاكرة العلاقة" بين السلطة والمجتمع المصرى ، ومدى تأثيرها وتكوينها لمناخ المواطنة. **والثاني**: تحديد جوهر تشكيل مناخ المواطنة ،وتحليل أبعادها عبر عمليات ثلاث متكاملة هي: الرقابة ، والدعاية السياسية ، والانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان ، وربطها بتحليل مفهوم الرأى العام وعملية تشكيله ، ثم ننتقل إلى محددات عملية تشكيل مناخ المواطنة وآلياتها ؛ وفى هذا الإطار سنحاول فى هذا المبحث الإجابة عن خمسة تساؤلات تشكل بنيته الأساسية : **الأول** : ماهية مفهوم المواطنة عامة ، وإلى أى مدى يمكننا تحديد " مفهوم المواطنة المصرية وأبعادها" ، **والثاني** : ماهية مضمون مناخ المواطنة ومكوناته ، وأبعاده الفعلية ، ومؤشرات قياسه؟ والثالث: كيفية تفكيك مفهوم الرأى العام لتحليله على المستوى الجزئى وصولاً إلى تحديد كيفية تشكيله على المستوى الكلى ؟ والرابع: كيفية قيام السلطة الحاكمة عبر تشكيل الرأى العام بتشكيل مناخ المواطنة ؟ والخامس: كيفية تشكيل مناخ معين للمواطنة عبر علاقة جدلية بين هيمنة جهاز الدولة المصرية – الفرع الأمنى تحديداً – على الفضاء المجتمعى والسياسى من ناحية ، وبين الحرمان من حقوق المواطنة الأساسية وانتهاكاتها من ناحية أخرى ؟ وسوف تكون الإجابة عن هذه التساؤلات عبر المحورين التاليين:

١ – العلاقة بين تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة

يمكن تحليل العلاقة بين تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة فى مستويات ثلاثة متكاملة نتناولها فيما يلي:

(أ) تحديد مفهوم المواطنة وتعريف مناخها العام

يتناول المستوى المعرفى تحديد مفهوم المواطنة وتعريف مناخها ؛ فبالنسبة للمواطنة **من ناحية أولي**: يختلط مفهومها بالوطنية والتى هى "ظاهرة نفسية اجتماعية مركبة" تدور حول الشعور الفردى والجماعى بالانتماء للجماعة الوطنية ، بينما المواطنة محورها الفرد من حيث هو عضو مشارك فى الجماعة الوطنية ، وفى الدولة وهو بهذه الصفة خاضع لنظام محدد من الحقوق والواجبات سوف نتعرض لها فيما بعد " ؛ والمواطنة ليست كما يذهب البعض هى "الولاء للدولة بل العكس هى الاشتراك فى ملكيتها ، فالمواطن هو الشريك الثانى فى الدولة ، وقد تقلص مفهوم الدولة فى الوطن العربى ، فالدولة هى الحاكم وعائلته ، وهؤلاء هم الشركاء الوحيدون فى الدولة"[١] ، **ومن ناحية ثانية**: تعد المواطنة مفهوماً متعدد الجوانب: القانونية الدستورية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والاتصالية السياسية ، وكل ذلك يجعل منها مفهوماً إطارياً يمثل"وحدة التحليل الأساسية " فى دراسات النظرية السياسية المعاصرة[٢].

ويأتى مفهوم "مناخ المواطنة" أيضاً فى ذات السياق منتقلاً من مجال دراسات الرأى العام ودراسات النظرية السياسية المعاصرة ، فقد عرف مفهوم **مناخ الرأى العام** Public Opinion – Climate كأحد المفاهيم التحليلية المهمة بصدد دراسات تكوين الرأى العام وتشكيله[٣] ؛ وهو مفهوم يتشابه بدرجة كبيرة من حيث عناصر التكوين ، وآليات العمل والممارسة مع مفهوم "**مناخ المواطنة** – Citizenship – Climate" ؛ ومن ثم يمكن تحديده قياساً عليه باعتباره " مجموعة الإدراكات ، والصور ، والآراء المنتشرة والشائعة فى سياق زمانى ومكانى محدد بصدد قضية المواطنة ، وجوانبها وأبعادها المختلفة فى تكامل المستوى النظرى ، ومستوى الممارسة العملية والتى تؤثر بدرجة من الدرجات على فكرة المواطنة ، وأنشطة المواطن وفعاليته ، ودوائر تحركه" ، ومن ثم لا يمكن الفصل بين الرأى العام والمواطنة ومناخها العام لطبيعة العلاقة والتفاعل بينهما ، ولذلك سوف نتناولهما معاً فى تعريف الدراسة والتحديد فى ثلاثة أبعاد وجوانب بالغة الأهمية[٤] وهي:

- المواطنة وضعية "حقوقية" دستورية وقانونية

تعد المواطنة بهذا الصدد تعبيراً عن وضعية أو حالة حقوقية " As Legal Status " تفصح عنها الوثائق القانونية والدستورية متضمنة مجموعة من الحقوق والواجبات " As Right and obligations " تمثل جسد المواطنة من الناحية المعرفية والنظرية ، وهكذا فإن **المواطنة المصرية** وضعية يحددها الدستور والقانون المصرى الذى يحتوى على منظومة "حقوق المواطن المصرى وواجباته" ، وأنماط علاقته بسلطات الدولة وتكويناتها المختلفة ، ثم هناك منظومة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التى استقبلها التشريع المصرى بعد الموافقة والتصديق عليها..إلخ ، وتمثل هذه الوضعية جانباً أساسياً من **مفهوم مناخ المواطنة المصرية** ، ولكن **تشكيلها لهذا المناخ** يتوقف على تحولها عبر الكثير من الوسائل إلى مجموعة من "الإدراكات" و" الصور " العامة التى ينتشر الوعى بها بين المواطنين ويتفاعلون معها على هذا المستوى ، كما يسهم فى ذلك – بمنطق معاكس– قانون وحالة الطوارئ المطبقة فى البلاد ، والقوانين الاستثنائية والمقيدة لحريات المواطنين وحقوقهم الإنسانية الأساسية[٥].

- المواطنة علاقة تترجم التزامات محددة إزاء المجال السياسى تتمثل فى مجموعة من الأفعال والأنشطة السياسية

تعد المواطنة بهذا الصدد تعبيراً عن علاقة سياسية بين المواطنين الذين يمثلون "الجسد المجتمعى" ، ومجموعة الهياكل والأبنية السياسية "للدولة" تجسدها سلطتها الحاكمة ،

وتترجم هذه العلاقة التزامات محددة من قبل **الطرف الأول** تتمثل فى صور من **الأفعال** والأنشطة والمشاركة السياسية المختلفة "As Political activities" تقوم بها فى إطار **الطرف الثانى** الأبنية والهياكل التى تستوعب ذلك قياماً بوظائفها ، وتحقيقاً لغاياتها ، وبالتالى يمكن القول إن **المواطنة المصرية** فى هذا المستوى تتمثل فى تلك الأفعال والأنشطة السياسية التى يقوم بها المواطن عبر مشاركته فى المجال العام والسياسى ،كما **أن هذه تمثل جانباً أساسياً من مناخ المواطنة المصرية** ، ولكن تأثيرها فى **تشكيل هذا المناخ** يتمثل فى مدى مقدرة المواطنين على تحويل العلاقة بها تتضمنه من التزامات سياسية محددة إلى أنشطة وأفعال و مشاركة سياسية ، وكون السلطة الحاكمة بممارستها قد تشكل عائقاً أو دافعاً للقيام بهذه الأنشطة والأفعال السياسية. وبهذا الصدد يؤثر فى تشكيل مناخ المواطنة المصرية – طبيعة واتجاهاً- نوعان من الجدل القانونى والسياسى على مستوى الرأى العام المصرى هما:

- **الجدل بصدد المواطنة كوضعية حقوقية دستورية وقانونية ،و أنشطة سياسية عملية**

يبرز الجدل على مستوى النخبة والرأى العام بصدد المفارقة بين أمرين: الأول: الإطار الحقوقى الدستورى والقانونى الذى ينبغى أن يتم تشكيل "مناخ المواطنة" فى إطاره ، وبالتالى يحدد ممارسة المواطن وفعاليته السياسية ، بينما الثانى: يترجم الأنشطة السياسية العملية فى الواقع المصرى ؛ والتى تشير إلى تراجع الممارسة فى ظل جو عام من الجمود السياسى ، وتصاعد واضح للمنطق الأمنى فى التعاطى مع الحياة السياسية المصرية ، وتشكيل السياسة الأمنية لمناخ المواطنة ؛ ومن ثم ممارسة المواطن السياسى ومشاركته.

- **جدل الخطاب السياسى حول المواطنة وواقع الممارسات السياسية**

يبرز الجدل فى الخطاب السياسى من ناحية ، وواقع الممارسة العملية بصدد "قضية المواطنة" من ناحية أخرى ، وكلاهما يؤثر على مناخ المواطنة المصرية ، فقد أسهم الأول فى تشكيل مناخها على نحو معين من جانب ، ومن جانب آخر تجعل الممارسة السياسية – بدورها – من القضية – بمكوناتها العملية المعلومة – حاضرة على قائمة أولويات "الهم العام" ، ومؤثرة فى مناخ المواطنة ، ومشكله له من قبيل: الفساد الإدارى والسياسى ، وإشراك المرأة فى المجال العام اقتصادياً وسياسياً ، ودور الدين وموقعه فى المجال العام ، وأزمة المشاركة السياسية ، وانتشار ظاهرة العزوف السياسي... إلخ.

- **المواطنة باعتبارها إحدى دوائر الهوية والانتماء المحددة المكونات**

تعد المواطنة بهذا الصدد تعبيراً عن الهوية والانتماء الجماعية " As a form of Collective identity" ؛ فالهوية ذات دوائر متعددة ، والانتماء إلى تكوين محدد والولاء له أشكال متنوعة ،

ودون دخول فى تفريعات نظرية ليس هنا موضع تفاصيلها فإن **المواطنة المصرية** لها دوائر أربع على الأقل تنشط فيها سياسة الدولة الخارجية ، وهناك تنوع فى الانتماءات الحضارية المتداخلة فى تكوين الشخصية المصرية بشكل تكاملى ، ويدخل ذلك كجانب أساسى من **مناخ المواطنة المصرية** والذى يتأثر ويتشكل بالعديد من المتغيرات منها من ناحية أولي: المعادلة "التاريخية " التى تطرح نفسها بشكل "متجدد" ؛ أيهما يلعب دوراً أكبر فى تشكيل مناخ المواطنة الاستبداد الوطنى الداخلى ، أم التبعية الأجنبية للخارج ؟

ومن ناحية ثانية: طبيعة العلاقة بين دوائر الهوية ليس فقط من باب اتساع نطاق دائرة "الخارج" بما تمثله من مضمون ، وتوسعها إلى دائرة "الوطنى والقومى الداخلي" إلى درجة تقليص إن لم يكن إلغاء بعض هذه الأبعاد ، وإنما أيضاً فى تغيير طبيعة ومكونات دوائر الانتماء ذاتها ، ومن هذا القبيل على سبيل المثال ما يتردد عن "مواطنة عالمية" مطروحة فى الخطاب الأكاديمى والدعائى العولمي[٦].

ومن ناحية ثالثة: طبيعة العلاقة واتجاهاتها بين " الخطاب السياسى الأمريكى "الذى يرفع شعارات ويقدم مشاريع متعددة "للإصلاح الديمقراطي" فى العالم العربى والإسلامى ويضغط لتحقيقها من جانب ، والممارسات الأمريكية على أرض واقع العالمين العربى والإسلامى ، وما تمثله من "حالة عدوان" [٧] واحتلال فى أفغانستان والعراق من جانب آخر. ويثير ذلك إشكالية فحواها أن تشكيل مناخ مواطنة ذى فعالية يمكن أن يقدم إجابات "صحيحة" من واقع الخبرة الليبرالية لمشكلاتنا السياسية والدينية والعرقية ، ولكنها ليست بالضرورة "صالحة أو ملائمة " نتيجة لتعقد الجوانب المختلفة لعلاقة الداخل بالخارج[٨].

هذه الأبعاد الثلاثة لمفهوم المواطنة ومناخها العام تعد تعبيراً عن حقائق ثلاث متكاملة فكرية ، وحركية ، وعضوية متكاملة.

(ب) متغيرات دراسة قضية المواطنة ونموذجها التحليلى

يمكن دراسة قضية المواطنة عبر تعريف المتغيرات الثلاثة الأساسية لها ، وتحليل العلاقة بينها ، فبداية يمكن أن ندرس متغيرات "الدولة ، والمجتمع ، والمواطنة". الأولى: باعتبارها متغيراً مستقلاً ومهيمناً فى العلاقة ، والثانية: المجتمع باعتباره متغيراً تابعاً وخاضعاً ، والثالثة: المواطنة باعتبارها متغيراً وسيطاً يحدد كيفية التعامل معه طبيعة العلاقة بينهما[٩] ، ويتمثل محور تركيز الدراسة فى الإجابة عن سؤالين:

- كيفية تشكيل الرأى العام إزاء قضيه "المواطنة" ، وبالتالى تشكيل "مناخ المواطنة" المصرية عبر مجموعة من العمليات والأفعال السياسية ؛ نتناولها فى هذا المبحث ، والمبحث القادم.
- كيفية تأثير "مناخ المواطنة" بهذه الوضعية على فعالية المواطن المصري. ومدى مشاركته أو عزوفه عن المشاركة فى العمل والممارسة السياسية نتناولها فى المبحث الثالث.

والمسلمة الأساسية للدراسة تتمثل فى أن الدولة (المتغير المستقل) فى علاقتها بـ "المجتمع المصري" (المتغير التابع) تقوم بعملية تشكيل "الرأى العام" بصدد "قضايا محددة" تكون عادة "مُثارة" أو تتم " إثارتها " على نحو من الأنحاء ، ومن ثم فإن عملية تشكيل الرأى العام إزاء قضية مثل "المواطنة" تعنى باختصار تشكيلاً وصناعة "لمناخ المواطنة" ؛ الأمر الذى يجد ترجمته بعد ذلك فى السلوك السياسى للمواطن المصرى بأشكاله وصوره المختلفة(١٠).

والنموذج التحليلى الذى توظفه الدراسة لتفسير أبعاد العملية ينطلق من تحليل العلاقة بين "الدولة" و"المجتمع" قوة وضعفًا ومدى تأثيرها على قضية الهيمنة على النواحى الثقافية والمعرفية والسياسية فى المجتمع ، وعلى أشكال السيطرة الاجتماعية المختلفة ومن خلال ذلك تقوم بعملية تشكيل الرأى العام تجاه مختلف القضايا صناعة لشرعيتها وتبريراً لوجودها(١١).

ولعل من أهم القضايا المحورية اللصيقة بهذا الهدف "قضية المواطنة" وتشكيل مناخها وصناعته ، وهى من القضايا الوجودية ذات الاستمرارية والفعالية والتأثير ، والدولة عندما تمارس من خلال جهازها عملية الهيمنة على المجتمع إنما تمارسه عبر حزمة من السياسات الهادفة من خلالها إلى تشكيل الرأى العام حول قضية المواطنة ، وبالتالى صناعة "مناخها" وتشكيله ، وتاريخياً تشكل وعى المواطنة المصرية فى ظل تعانق واضح بين القضية الديمقراطية المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان ، مع القضية الوطنية المتعلقة بالاستقلال السياسى ، وفى الوقت ذاته كانت الحرية الاقتصادية والليبرالية هى الوجه الآخر للمسألة الاقتصادية والاجتماعية وإن ظل التميز بين الأمرين قائماً.

ومن ثم فإن الجدل والتفاعل بين الأبعاد والجوانب السياسية المتعلقة بالمواطنة المصرية ، والأبعاد والجوانب الاقتصادية وما أفرزته من آثار على البنية الاجتماعية المصرية يؤثر على "مناخ المواطنة المصرية" بما قد يعوق من تأسيس مواطنة متكافئة وعادلة فى ظل موازين رأسمالية متوحشة لا تحقق الحد الأدنى المنشود من التكافؤ أو العدالة الإنسانية ، الأمر الذى يفرز آثاره على فعالية المواطن ومشاركته السياسية.

ولعله من نافلة القول -- فى إطار معطيات النموذج التحليلى السابق– إن قيام الدولة المصرية عبر سياستها الأمنية بضبط علاقات المجتمع المختلفة والهيمنة على المنظمات المجتمعية المختلفة ، وعلى أشكال السيطرة والوجود الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم تعتمدها منطلقاً لتشكيل الرأى العام المجتمعى ، و "مناخ المواطنة " وعلى أساس أن ذلك المناخ هو الذى يضبط مدى فعالية المواطن أو عزوفه السياسى – وفق مؤشراته المختلفة – وبالتالى يتحكم فى المعادلات السياسية القائمة "بمقوماتها المختلفة تلك التى يعتمد عليها بقاء النظام الحاكم" و"استقراره" و "استمراره" ".

(جـ) "الذاكرة التاريخية" للعلاقة بين جهاز "الدولة" والمجتمع المصري

نؤكد فى هذه المقدمة التاريخية على حقيقة أن تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المصرى وتفسيرها ، لا يحدده فقط معادلات القوة والهيمنة على ما أسلفنا ، ولكن ينبغى أن ندخل فى الأمر **" الذاكرة التاريخية "** ، فمنذ أن أفصحت الوثيقة المتضمنة شكاوي" فلاح مصر الفصيح " عن " كيفية إدراك ، ورأى " ممثل جهاز الدولة " للمواطن بمنطوقه " اخرس أيها الفلاح الحقير إنك هنا فى وادى السكوت المقدس" ، وصولاً إلى القول المتواتر لأحد رموز الطبقة الحاكمة المصرية "-باعتبارهم "آخر الفراعنة"[١٢]- فقد استمرت الذاكرة التاريخية بصدد المواطنة تختزن " طبقات من التصورات النظرية والممارسات العملية المتراكمة عبر العصور والأحقاب والتى شكلت مدركات السلطة الحاكمة لذاتها ، وللمواطن والمجتمع ، وكذلك لكيفية العلاقات بينهما وأشكالها ، كما ظلت " الفرعونية السياسية "[١٣] مؤثرة على العلاقة بين الدولة والإدارة المصرية والمواطنين ؛ فى ظل وجود نوع من الانفصال بين القوى الاجتماعية والسياسية المحكومة وبين الطبقة الحاكمة ؛ فالنظام السياسى لا يقوم بـ"الوظيفة الاستيعابية" لهذه القوى فى إطار مؤسساته وأبنيته المختلفة التى يجب تطويرها للقيام بذلك ، كما أنه من ناحية أخرى " يعانى من درجة عالية من درجات الجمود السياسى الأمر الذى أفرز تأثيرات على عملية تشكيل الرأى العام ، وبالتالى على" مناخ المواطنة " ومدى فعالية المواطن الذى تجرى عملية إبعاده عن المجال السياسى ،وتعجز الأطر والمؤسسات القائمة فى جعله يمارس من خلالها حقوقه والتزاماته المختلفة..

٢ – الإطار العام لتشكيل مناخ "المواطنة" المصرية

يمكن فهم الإطار العام لتشكيل مناخ المواطنة على مستويين الأول: تحليل جوهر العلاقة بين تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة ، والثاني: تحليل محددات مناخ المواطنة وآلياتها ، نتناول ذلك على النحو التالي:

(أ) تحليل جوهر العلاقة بين تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة

يمكن تحليل عملية تشكيل الرأى العام عبر تفكيك المفهوم وتحليله من خلال "الفرد المواطن" - بصوره الذهنية ، وخبراته ، أو ذاكرته... إلخ- فى علاقته بالدولة كجهاز" هل هى مجرد "علاقة قوة" ، أم هى ذات مضامين قيمية ، وأخلاقية ورمزية " أوسع ؟

تستلزم الإجابة تناول مستويين: **الأول**: يعبر عن تفكيك وتحليل جزئى ، بينما **الثاني**: إعادة تركيب وتحليل كلى ؛ فبالنسبة **للمستوى الأول**: تعد ظاهرة "الرأى العام" تعبيراً عن مفهوم جمعى ، و"ظاهرة كمية" ، فالرأى العام يعد "رأى الأغلبية " فى مجتمع ما بصدد موقفها من قضية أو مشكلة ما ، وبالتالى يمكن تفكيكه ؛ فالرأى يبدأ "فردياً" حين يكون "المواطن الفرد "قد عبر رأيه عن وعيه" بالواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى -سواء كان الوعى حقيقياً أو زائفاً- ومصالحه الأساسية ، وحقوقه ، وواجباته ، وممارساته المختلفة. وتتم هذه العملية فى إطار معادلات القوة "الرابطة بينه كمواطن وبين الدولة كجهاز"[١٤] ، وهذا المستوى سوف نتناول تفصيله فيما بعد.

وبعد ذلك على المستوى الثاني: يجرى تعميم هذا الرأى "الفردى ، أو رأى المجموعة " أو الأقلية أى جعله عاماً مشتركاً معلناً بين أغلبية عددية داخل المجتمع ، وتتم عملية "التعميم" عبر الكثير من التفاعلات السياسية وغير السياسية ، وفى نفس الوقت تجرى عملية تشكيله وصناعته إزاء قضايا محددة كالمواطنة مثلاً. وجوهر عملية التعميم تحويل هذا الرأى الخاص بفرد قائد ، أو مجموعة حزبية أو مدنية ، أو مؤسسة محددة عبر سياسات الدولة - كأجهزة - إلى رأى عام ، والدولة بصدد هذه العملية ليست محايدة أو مستقلة ، ولكنها طرف أساس ومتغير مستقل ؛ حسب خريطة توزيع القوى داخل بنية المجتمع المعين ، فثمة نخب معينة وفئات محددة من المواطنين تقوم الدولة بتشكيل رأيها العام - وبالتالى مناخ المواطنة - حولها ، أى إنها تأخذ رأى "قطاعات مهيمنة" وتجعلها "عامة" و "ممثلة" لكل قطاعات المجتمع المعين فالمجتمع المصرى - يمكن تشريحه إلى فئات وتكوينات اجتماعية ومهنية محددة مثل: العسكريين ، والفلاحين ، والعمال ، والطلاب ، ورجال الأعمال ... إلخ ، ولكل شريحة من هذه الشرائح رؤية لقضية المواطنة " أى رأى نوعى محدد ، وعدد من الصور الذهنية ، وإدراك للحقوق والواجبات وعلاقات المواطنة"[١٥].

والتساؤل الذى يُثار بهذا الصدد ذو مستويين **الأول**: هو كيفية تشكيل كل قطاع أو فئة من الفئات الاجتماعية لرأيها النوعى ، وبالتالى لمناخ المواطنة المحدد لصياغة دورها ، وتحقيق فعاليتها فى المشاركة السياسية ، ثم فى المستوى **الثاني**: كيفية قيام " جهاز الدولة " من خلال

ارتباط إحدى هذه الفئات به أو هيمنتها عليه بـ " تعميم" رأى هذه الفئة أو النخبة المهيمنة ؛ أى جعل رأيها عاماً للمجتمع ككل ،والواقع أن كل مستوى من هذين المستويين يتم تحقيقه عبر الكثير من العمليات الجزئية كما يلي:

المستوى الأول : يدور حول تشكيل رأى المواطن الفرد ، والمواطنين كفئات ومجموعات عبر سياسات ومنطلقات ثلاثة متكاملة **أولها**: تربوى وطنى ؛ جوهره غرس "قيم المواطنة الأساسية" من قبيل التعايش ، والتسامح السياسى ، والتنوع والتعددية .... إلخ ، الأمر الذى يفترض أن تقوم به المؤسسات التعليمية المختلفة[١٦] ، **وثانيها**: **تثقيفى وطنى** جوهره نشر "ثقافة المواطنة" داخل قطاعات اجتماعية معينة بحيث يتكون داخلها حد أدنى من الاتفاق الوطنى بصدد "الثوابت" الوطنية المتفاعلة مع متغيرات العصر بما يؤدى للحفاظ على الهوية ، **وثالثها**: **الوعى الوطنى** كتعبير عن عملية أعمق إذ يمثل إدراكاً لطبيعة العلاقة الجدلية بين حقوق المواطنة وواجباتها النظرية من ناحية ، وواقع ممارستها الفعلى ، وشروط تطبيقها عملياً من ناحية أخرى الأمر الذى يتحقق عبر الوعى بمكونات "حق الاتصال"[١٧]، وكذلك الوعى بطبيعة العلاقة مع الآخر: الدولة والمجتمع الدولى ، ومؤسسات إنتاج الوعى المجتمعية مما يخلق نوعاً من التمييز بين الوعى "الحقيقي" و "الزائف" للمواطن عن نفسه أو واقعه ، ويؤدى إلى تقوية الدولة [١٨].

المستوى الثانى : يشمل عملية تشكيل الرأى العام فى علاقتها بتشكيل مناخ المواطنة على المستوى الجمعى عبر مجموعة من السياسات والأجهزة الإعلامية والتشريعية ، والقضائية ، والأمنية ... إلخ ، والتى تقوم بعملية تعميم الرأى (جعله عاماً) عبرعمليتين:

العملية الأولى : **إنتاج خطابات متنوعة بصدد قضايا المواطنة المتغيرة ، وإثارة النقاش والجدل العام حول ما يسمى بـ"الهم العام" الذى** يتمتع بقدر عال من المرونة تحولاً فى مكوناته وأولوياته استجابة للتغييرات الموضوعية فى البيئة المحيطة ، فالهموم العامة قضايا ذات أولوية معينة على الأجندة الوطنية تمثل الاهتمامات "المثارة" التى يجرى الجدل بصددها بين قوى الرأى العام ، وتياراته الأساسية الاجتماعية والسياسية ، وتمثل مساحة للالتقاء أو التنازع فى إطار الممارسة السياسية ، إذ يعد النقاش و" الحوار " المجتمعى المثار بصددها أحد أهم عمليات تشكيل مناخها ، ووفق ما أشرنا إليه من واقع الانقسامات المجتمعية المختلفة ؛ تقوم كل قوة أو فئة اجتماعية وسياسية بإنتاج خطابها حول هذه القضايا ، وتسعى لترويجه فى إطار القوى والفئات الأخرى ؛ ومن ثم فإن التساؤل الأساسى هو عن ماهية الاتجاهات

الأساسية فى المجتمع المصرى وخطاباتها السياسية حولها ، ومدى تفاعلها بحيث يكون الناتج النهائى تبلوراً لمناخ عام للمواطنة.

وتلعب السلطة الحاكمة دورها فى هذا الصدد إذ يمكن تكون طرفاً فى الحوار والنقاش ، أو أن تنحاز إلى أحد الخطابات وتجعله الخطاب الرسمى ،والذى يلعب الدور الأكبر فى تشكيل مناخ المواطنة ، وقد تقوم أيضاً بإنتاج وترويج خطاب دعائى حول المواطنة فى قطاعات الرأى العام ، أو تقوم بالرقابة والحظر على خطابات أخرى- مما يقلل من فعاليتها وتأثيرها مجتمعياً- وعلى قطاعات الرأى العام بصدد قضية المواطنة كما سنرى.

العملية الثانية: تكوين التيار الأساسى للمواطنة عبر الجدل العام حول قضايا المشروع الوطنى المصرى ؛ والتى تتمتع بقدر كبير من الثبات والاستمرارية ، وتتمثل فى مجموعة من الثوابت الوطنية التى تشكل ملامحه الأساسية كما تترجم قدراً من "الإجماع الوطني" الذى ترسب مضمونه فى تكوين الشخصية والطابع القومى المصرى العام تاريخياً ، ويمثل استمرارية فى الواقع الحالى بدرجة من الدرجات فى التكوين الجمعى للشخصية المصرية ، وهو إطار أساسى لتشكيل مناخ المواطنة تترافق فى تكوينه أربعة مكونات وقضايا أساسية تشكل ملامحه المحورية وهي: القضية الديمقراطية ، والحضارية ، والوطنية ، والاجتماعية ، **فالأولي**: جوهرها الحريات واحترام حقوق الإنسان وكرامته ، **والثانية**: جوهرها احترام الذات الثقافية والخصوصية الحضارية والمرجعية ، **والثالثة**: جوهرها استقلالية الإرادة الوطنية والقومية فى نطاق التعامل الدولى والخارجى ، **والرابعة**: جوهرها قضية العدل والمساواة الإنسانية ، وقد تربعت كل قضية من هذه القضايا على أجندة وأولوية تيار أو أكثر من تيارات الوطنية المصرية تاريخياً ، وربما ما تزال حتى الوقت الراهن يترجمها ما يطلق عليه "التيار الأساسى فى الوطنية المصرية"[١٩].

وتكون **العلاقة الجدلية** ما بين المستوى الأول (اهم العام) والمستوى الثانى (قضايا المشروع الوطني) جوهر أولويات القضايا المؤثرة والمشكلة لمناخ المواطنة. وإذا كان المستوى الثانى قد شهد تراجعاً - إن لم يكن غياباً واختفاء- فى بعض مكونات قضاياه الأساسية فى الفترة الأخيرة ؛ فإن المستوى الأول يشهد تغيراً فى المضمون ، إذ يصعّد "الخاص" بقطاعات وقضايا محددة لكى "يعمم" ويصبح وكأنه هم عام للجميع ؛ ففى ظل ضعف - إن لم يكن تراجع- المجاهدات الوطنية ، والنضالات الديمقراطية ، والحضارية على معظم المستويات: المؤسسية ، والدينية ، والاجتماعية.

وفى إطار حالة من الركود والجمود - إن لم يكن "الاحتضار السياسي" - بدت القضية فى تجلياتها وكأنها إشكالية أمنية ، والحقيقة أنها كذلك فقط فى ظواهرها ، وأشكالها ، ومؤشراتها ، بينما فى جوهرها مشكلة سياسية بامتياز ، وهى بهذا الصدد لا تتعلق فقط بالسلطة الحاكمة ، وإنما أيضاً - ربما بدرجة أكبر - بقوى المجتمع المحكومة أياً كانت مواقعها ومواقفها من السلطة الحاكمة ، وأياً كانت مرجعياتها وشعاراتها ، وفى هذا الوقت الذى تغيرت فيه أيضاً مكونات أجندة "الهموم العامة" ، وتم تصعيد قضايا جزئية على حساب القضايا الكلية ، وغابت الأسئلة الوجودية بصدد قضية المواطنة المصرية ازدادت ضغوط الخارج الأجنبى - وخاصة المشروع الأمريكى تحديداً - بأجندته المعلنة فى مشروعات للإصلاح تضم قضايا مرفوعة كشعارات تمثل نقيضاً وإجهاضاً لجوهر المشروع الوطنى المصرى مما لا مجال للتفصيل فيه.

(ب) محددات مناخ المواطنة وآلياتها

يمكن إجمالها فى ثلاث مجموعات من المحددات ، نتعرض إلى محددين ، ونكرس المبحث الثالث للأخير .

- التوظيف الدعائى لقضية المواطنة

وجوهره صناعة الصورة الذهنية والنمطية المشكلة لمناخ المواطنة ، ويمكن أن نتناول ثلاثة منها متكاملة فى منطقها الدعائى ؛ وهى "صورة المواطنة الحقوقية الدستورية والقانونية ؛ أى ذات الحقوق الدستورية والقانونية المصانة والمحترمة " ، و"صورة المواطنة المندمجة فى إطار النسيج الوطنى المصرى الواحد" ، و"صورة المواطنة الفاعلة والمشاركة فى الحياة السياسية".

ويعد المنطق الدعائى أحد الآليات الأساسية التى توظفها السلطة الحاكمة فى صناعة الكثير من الصور الذهنية ، والمفاهيم والمدركات ... إلخ بصدد قضية المواطنة وترويجها وتعميمها ؛ كما هو الحال مع الكثير من القضايا المهمة لوجودها وشرعيتها واستقرارها ، وبالتالى تشكيل مناخ المواطنة على النحو الذى يحقق الأهداف والسياسات التى تسعى هذه السلطة لتحقيقها ؛ سواء من خلال علاقتها بالمجتمع المحكوم ، أو المجتمعات الأخرى ... ودون دخول فى تعريفات وتفاصيل نظرية عالجناها فى موضع آخر بصدد علاقة المنطق الدعائى وأدواته المختلفة ، ومراحله فى تشكيل الرأى العام ومناخه[٢٠] ، وهو أمر لا يختلف كثيراً إذا جعلنا محورنا التحليلى إزاء تشكيل الرأى العام كعملية يدور حول قضية المواطنة المصرية ومناخها العام ، وهناك الكثير من الصور التى يتم توظيفها دعائياً عبر إنتاج وتداول

الكثير من الصور الذهنية ، والمفاهيم ، والمدركات فى إطارها على نحو جماعى ؛ الأمر الذى يسهم فى تشكيل "مناخ المواطنة " ومنها:

• **صورة المواطنة المصرية الحقوقية الدستورية والقانونية**: "تسعى السلطة الحاكمة بغض النظر عن أى اعتبارات -- وعلى قدم المساواة - لصناعة هذه الصورة وتدعيمها وترويجها ، فالمواطنة المصرية وفقاً لهذه الصورة تتمتع بالكثير من الحقوق لا تقل بحال عن تلك التى يتمتع بها المواطن فى البلدان الديمقراطية المتقدمة سياسياً ، وغالباً ما تقدم السلطة فى إطار هذا المنطلق ورغبة منها فى تدعيم تكوين هذه الصورة وصناعتها بالإعلان المتكرر عن التوقيع ، والتصديق" على المزيد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، أو ما يمكن أن يكون ذا صلة بهذه القضايا والمسائل ، واستقبال بعض وفود وممثلى اللجان والمنظمات الحقوقية الدولية ، وأحياناً الرد على بعض تقارير وأنشطة المنظمات المماثلة على الصعيد الوطنى والتى يمكن أن تنتقص من جوانب هذا المناخ الدعائى ، أو تشغب على ما تقوم به السلطة فى هذا المنطلق والذى تسعى باستمرار إلى تدعيمه. وفى هذا الإطار من المحاولات يمكن أن نفهم ما تم الإعلان عنه من مجلس قومى لحقوق الإنسان تابع لمجلس الشورى المصرى يتلقى الشكاوى الخاصة بالانتهاكات ، ويعمل مع الجهات المختصة للتحقيق فيها ، ومتابعة ما يتم بهذا الصدد.

• **صورة الوحدة والنسيج الوطنى المصرى الواحد**: يترجم النسيج الوطنى المصرى نوعاً من الوحدة الوطنية رغم تعدد روافده الحضارية وتنوعها ، ويعد ذلك من الحقائق الوجودية العميقة تاريخياً ، وواقعياً ، غير أن الإقرار بهذه الحقيقة الواقعية - والتى تُعد من ثوابت فكرة المواطنة المصرية- لا ينفى ما نُطلق عليه "التوظيف الدعائي" لها ؛ والذى تقوم به أطراف متعددة - بما فيها السلطة الحاكمة - كل وفق أجندته الخاصة ، وتحقيقاً لأهدافه ، وإنجازاً لسياسته المختلفة ، فالسلطة الحاكمة مثلاً تقوم بتوظيف هذه الحقيقية لتدعيم الصورة السابقة عن "المواطنة المصرية الحقوقية الدستورية والقانونية" باعتبارها متوافقة مع نسيج وطنى واحد ، والمنظمات الدولية الحقوقية ومن يرتبط بأجندتها فى الداخل المصرى أو بعض تكوينات الخارج كثيراً ما تقوم بتوظيف بعض الممارسات المتعلقة بإهدار حقوق الإنسان المصرى عامة سياسياً لتكوين صورة مضخمة وكلية ، الأمر الذى يُعد من ناحية تجاوزاً لهذه الحقيقة الوجودية ، ومن ناحية أخرى تكويناً أو تأثيراً فى تشكيل "مناخ المواطنة " المصرية على نحو تأزيمى ، أى الإيحاء بوجود "أزمة فى أجواء مناخ المواطنة " المصرى ؛ الأمر الذى يدفعنا إلى إثارة التساؤل **حول أهمية الأجواء "أو اللحظات التاريخية" التى يزداد فيها منطلق**

التوظيف الدعائى لقضية المواطنة وتشكيل مناخها العام وفق هذا المنطلق من مراجعة الخبرة المصرية سواء التاريخية أو المعاصرة. ونلاحظ أن تزايد التوظيف الدعائى لقضية المواطنة وتشكيل مناخها على هذا النحو يرتبط بوجود أزمة " فى علاقة السلطة الحاكمة بقوى الرأى العام المصرى ، أو القوى الاجتماعية والسياسية المعبرة عنه ، وتعتبر لحظات الأزمة" أو "التأزيم" - كما يذهب البعض - لحظات مخبرية ؛ أى تصلح لاختبار دور السلطة السياسية الحاكمة فى تشكيل مناخ المواطنة " سواء تم ذلك من خلال خطابها الإعلامى والسياسى الذى يتحول إلى منطق "الإعلان" و "الدعاية" الأمر الذى يحتاج دراسة مفصلة لما سبق (موضعها مكان آخر) ؛ ولذلك نكتفى بالإشارة إلى ثلاثة نماذج" وثلاث صور للمواطنة يتعين دراستهم تفصيلياً لاكتشاف المفاهيم ، والمنطق ، والعلاقات بينهم.

• **النماذج واللحظات التاريخية**: والتى شهدت أزمة أو تأزيماً فى مناخ المواطنة المصرية ، وازداد التوظيف الدعائى لها يقع **أولها** فى بدايات القرن العشرين ١٩/ ١٠/ ١٩١٣م ويرتبط **بالتوظيف الدعائى** من قبل قوات الاحتلال البريطانى لعملية اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالى باشا لإعطاء الحادث مدلولاً طائفياً خاصة فى ظل عقد مؤتمرى القاهرة وأسيوط كردى فعل متناقضين ، وما تفرغ منهما من مطالب ذات أبعاد طائفية غير أن الوعى العام المصرى حينئذ استطاع أن يستوعب المدلول السياسى للحادث ، ويعطيه وزنه ومغزاه الحقيقى ، غير أنه تبقى الدلالة الأساسية فى دراسة التوظيف الدعائى للمواطنة المصرية فى هذا النموذج بالغة الثراء من الناحية السياسية[٢١].

• **النموذج الثاني: قرب نهاية القرن العشرين ٧٩ - ١٩٨١م والذى ارتبط بأزمة سياسية حقيقية فى علاقة النظام السياسى بقوى المعارضة الأساسية الوطنية** - أو التيار الأساسى للرأى العام- حاول النظام فى خطابه السياسى أن يعطيه أبعاداً طائفية على الصعيد الداخلى ، وأيضاً بوجود أزمة فى العلاقات الخارجية على الصعيد العربى والإسلامى بصدد التسوية مع الكيان الصهيونى ، وبالتالى تزايد التوظيف الدعائى لقضية المواطنة وتشكيل مناخها العام من قبل أطراف متعددة داخلية وخارجية ، وقد قادت هذه الأزمة إلى اغتيال الرئيس السادات ،غير أن هذا النموذج يظل موضعاً لتحليل دلالاته السياسية عبر تحليل التوظيف الدعائى للمواطنة المصرية وتشكيل مناخها العام[٢٢].

• **النموذج الثالث: فى بدايات القرن الواحد والعشرين ٢٠٠٢م / ٢٠٠٤م والذى يرتبط بأزمة حقيقية اقتصادية وسياسية.** ويكفى أن نشير فى **الأبعاد الاقتصادية إلى مؤشرات ثلاثة : ارتفاع الأسعار ، والفساد الإدارى والمالى ، وتدهور قيمة العملة المصرية ، وفى الجوانب**

السياسية يمكن أن نشير إلى حالة الركود السياسى وجمود النخبة السياسية ، وعدم قيام النظام السياسى - على نحو كفء- بوظيفته الاستيعابية والتطويرية ، وذلك بعد عقود من الحديث عن الإصلاح الاقتصادى والسياسي[٢٣] ، وقد انعكس ذلك على الوضعية المجتمعية فى البلاد؛ الأمر الذى دفع بعض مكونات النظام إلى فتح ملفات كانت مغلقة مثل الإصلاح السياسى، "وحقوق الإنسان" فى إطار قضية المواطنة وتشكيل "مناخ المواطنة" غير أن المسألة ما زالت – رغم كونها تحتاج دراسة تفصيلية ليس هنا موضعها – تدور فى إطار التوظيف الدعائى للقضية.

باختصار يمكن دراسة التوظيف الدعائى وتحليل دوره فى تشكيل مناخ المواطنة عبر أربع صور للمواطنة المصرية تترجمها وثائق وبيانات ؛ ليست لها ذات القيمة العلمية ؛ ولكنها نقطة الانطلاق الأساسية ، ونشير إليها تاركين أمر التفاصيل لموضع آخر ؛ وهذه الصور هي: **الأولى: المواطنة المصرية "فى الدستور المصرى والقوانين الأساسية المكملة له"، وكيفية التوظيف الدعائى لها ، وصناعة وتشكيل مناخ المواطنة المصرية فى أوقات الأزمات السياسية** كما تعتمدها السلطة الحاكمة كمنطق عام لها فى سياساتها ، كما أشرنا سابقاً ، **والثانية: المواطنة المصرية "فى وثائق الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم" سواء** برنامجه السياسي . ومجمل خطابه ، وصولاً إلى وثيقة المواطنة والحريات[٢٤]. **والثالثة : المواطنة المصرية "فى ظل قانون وحالة الطوارئ المعلنة والمطبقة فى مصر"** ، وكذلك القوانين المختلفة المعروفة باسم القوانين السيئة السمعة والتى تعارضها القوى والأحزاب السياسية المصرية ، ومن ثم التأثير على "مناخ المواطنة" ، **والرابعة : المواطنة المصرية فى إطار تقارير المنظمات الحقوقية المحلية الدولية المعنية بحقوق الإنسان** ، والتى تصدر تقاريرها إزاء وقائع محددة تمثل وفقاً لقانونها ومرجعيتها انتهاكاً لحقوق الإنسان ، وهى وإن كانت تخاطب بهذه التقارير -أساساً- السلطات المعنية إلا أنها وعبرها تحاول تشكيل "مناخ المواطنة المصرية" والتأثير فيه على نحو من الأنحاء التى تخدم أجندتها الخاصة ، كما أنها عبر هذه التقارير تمارس نوعاً من الضغوط على السلطات لتعديل مواقفها وممارساتها تجاه هذه القضايا[٢٥].

بالطبع تظل نقطة الضعف الأساسية على الأقل فى الصور الثلاث الأولى -فى إطار التوظيف الدعائى لتشكيل مناخ المواطنة والتأثير عليه- كونها وثائق أو بيانات نظرية بالأساس ، فى حين تعمد الصورة الرابعة إلى توثيق ما تذهب إليه ، وبغض النظر عن مدى دقة هذا التوثيق والذى ينبغى أن يكون موضوعاً للفحص بالمنهجية العلمية ميدانياً ؛ مما يجعلها أكثر من صدقية فى تشكيل مناخ المواطنة المصرية فى اتجاه محدد ، والأمر على كل يحتاج إلى دراسة أخرى أكثر تفصيلية[٢٦].

وهكذا تسعى السلطة الحاكمة عبر تشكيل مناخ المواطنة المصرية إلى إعادة تبديل أولويات المواطن وأجندته لكى يتماهى مع أجندتها داخلياً أو يتطابق معها خارجياً ؛ وهى فى سبيل ذلك تقوم بعملية إعادة صياغة وتطويع مستمرة له لكى يتحقق لها ذلك عملياً.

- الرقابة على التمتع بحقوق المواطنة وممارسة واجباتها والتزاماتها المختلفة

تتم ممارسة الرقابة سواء من منطلق نص قانونى ، أو خروج عليه وانتهاك له شكل أو مضمون ، وتوجد نماذج متعددة من المواطنة نتاج هذه الرقابة ؛ منها: **"المواطن الممنوع"** من التمتع بحقوقه جزئياً أو كلياً ، و**"المواطن المراقب"** ، و**"المواطن المحاصر"** بصدد ممارسته لحقوق مواطنته ، وفى هذا الصدد يجرى تبديل "الأولويات" فى أجندة المواطنة و تحديدها وضعاً وموضعاً ، وإعادة "تطويع" المواطن لكى يتقبل ذلك القدر والكيفية التى تمنحها له السلطة الحاكمة من "الحقوق" ، وما تفرضه عليه من قيود قانونية أو غير قانونية بصدد ممارسته وقيامه بالتزاماته السياسية الأساسية ، وتعتبر العملية الرقابية القانونية والسياسية من أهم المنطلقات التى توظفها السلطة الحاكمة فى تشكيل الرأى العام ، ومن ثم تشكيل المناخ الواقعى للمواطنة . وفى هذا الصدد فإن السلطة تمارس هذه السياسات الرقابية وفق عدة تبريرات منها :

* ممارسة السياسات الرقابية على حقوق المواطنة بحجة"إساءة الاستعمال " ، و"ضرورة التنظيم"؛ حتى لايخرج المواطنون بهذه الحقوق حين ممارستها إلى عكس أهدافها ومقاصدها ؛ فالرقابة هنا تكون بدعوى الحفاظ على الحقوق من إساءة التوظيف والاستعمال ، وذلك عبر تنظيمها ". وغالباً ما يركز الخطاب السياسى الرسمى على أن ثمة "قلة من المواطنين" - قد توصف بأوصاف أخرى لا يتسع المجال لذكرها - قد تسئ استخدام هذه الحقوق لمصالحها الخاصة ، ولكن الإشكالية فى هذا المنطق أنه كثيراً ما يؤدى عملياً إلى مصادرة العمل بهذه الحقوق أصلاً. والحالة المصرية حافلة بالنماذج العملية التى تقدم مؤشرات على ذلك الأمر ، ومعظمها يمارس من خلال الأداة القانونية والتشريعية ؛ أى إننا إزاء نوع من الرقابة القانونية السياسية التى تستخدم صناعة العملية التشريعية مدخلاً أساسياً لها.

والذى يتأمل سياسياً خلال العقود الثلاثة الماضية - على الأقل- يرى كيف توظف السلطة السياسية الحاكمة السلطة التشريعية لإصدار تشريعات وقوانين تمارس من خلالها رقابة سياسية وقانونية على حقوق المواطن وحرياته الأساسية بحيث تؤول وتؤدى عملياً إلى مصادرة أصل هذه الحقوق وخاصة فى مجال المشاركة السياسية والانتخابات ؛ وهو الأمر

الذى أثبتته الأحكام النهائية الصادرة من السلطات القضائية فى البلاد سواء تمثلت فى المحكمة الدستورية العليا ، أو فى المحكمة الإدارية العليا مما أثار جدلاً بصدد الأدوار المتزايدة التى تقوم بها السلطة القضائية ومحاكمها بمختلف درجاتها فى إعادة ضبط الممارسة السياسية وإرجاعها إلى مسار المشروعية القانونية والدستورية ، فالسلطة السياسية الحاكمة وظفت الأداة التشريعية التى تهيمن عليها فى إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات يمكن تحليلها فى إطار فكرة ومبدأ الانحراف التشريعى والتى أدت فى النهاية - عبر تجميد الممارسة السياسية والنقابية المصرية- إلى الإسهام فى تشكيل مناخ مواطنة يدفع المواطن إلى الانسحاب من مجال الفعالية والمشاركة.

وتتم ممارسة الرقابة القانونية والسياسية على الحياة السياسية عبر الأداة التشريعية والقانونية من قبل السلطة الحاكمة فى العقود الثلاثة الأخيرة - وفى ظل حالة الطوارئ التى سوف نتناولها تفصيلاً فى المبحث الثانى - على عدة مستويات متكاملة وهي:

* **السياسة الرقابية على ممارسة حقوق المواطنة من المنبع ، أو"الرقابة المانعة"** عبر إصدار تشريعات أو قوانين من خلال الأداة التشريعية تترجم انحرافاً تشريعياً واضحاً ، **قُصد به** بداية منع وضع معين من المنبع تراه السلطة الحاكمة وفقاً لأجندتها غير مطلوب أو مرغوب على الأقل ، ومن هذا القبيل قوانين العمل النقابى والأهلى ، وقوانين العمداء والعمد ، وقوانين الانتخابات ... إلخ[٢٧].

* **السياسة الرقابية"اللاحقة" ؛ والتى تفرض قيوداً على ممارسة حقوق المواطنة أثناء ممارستها بما يجعلها غير ذات جدوى** ، وقد تضع ما تسميه ضوابط محددة لممارسة هذه الحقوق يتم فى إطارها مصادرة الممارسة بعد الشروع فى القيام بها ، ولعل التعديلات المختلفة لقوانين مباشرة الحقوق السياسية المصرية - والتى أدخلت عليها طوال العقود الأخيرة وحتى الآن- تعطى مثالاً واضحاً على هذا التوجيه السياسى ، فالسلطة الحاكمة وفق هذين المستويين من الرقابة القانونية والسياسية تمارس تشكيلاً للرأى العام على نحو معين تريده من خلال ممارسة رقابة قانونية وسياسة متعددة الدرجات والمراحل عليه ، الأمر الذى يمثل تشكيلاً لمناخ المواطنة بطريقة تؤثر على مدى فعالية الإنسان المصرى ومشاركته.

ولعل من الآثار المباشرة لهذه السياسة الرقابية ، ومن نتائجها التى تؤثر فى تشكيل مناخ المواطنة على نحو محدد ما يمكن إيجازه فى التالي:

١- يتم عزل قطاعات من المواطنين بشكل متزايد واقعياً عن الحياة العامة والسياسية ،

عبر منعهم من التمتع بحقوقهم السياسية والقيام بواجباتهم المنصوص عليها فى كافة الوثائق القانونية التى أسلفنا الحديث عنها ، الأمر الذى يعنى أن فكرة العزل السياسى وإن كانت قد تم إبطال قراراتها قضائياً ؛ إلا أنها استمرت موجودة بشكل معين فى الممارسة ، وهو ما يعكس استمرارية لوجود مقولة "أعداء الشعب" (أى عملياً "أعداء النظام") ، التى تنطبق على قطاعات اجتماعية وسياسية لها وزنها نسبياً ، إلا أن السياسة الرقابية وإضماراً لهذا الوصف والتحديد - وتحت حجج مختلفة- تقوم بعملية التضييق على هذه القطاعات وعزلها بشكل تدريجى و قانونى ، وحرمانها من التمتع بحقوقها وممارسة واجباتها.

وتعد فكرة التجميد والعزل والاستبعاد القانونى المنتظم ، والذى يعنى تصنيفاً للمواطنين ، ووضعهم فى خانات معينة حسب المدى المسموح لهم عبره "التمتع" أو "الحرمان" من حقوقهم السياسية وغير السياسية ؛ وفقاً لمدى رضاء السلطة عنهم وتعد هذه السياسة (تصنيف المواطنين فى مستويات ودرجات محددة وفقاً لدرجة عدم رضاء السلطة عنهم) المقدمة المنطقية لما يطلق عليه فكرة التخوين أو التكفير الوطني[٢٨] الذى يمارسه جهاز السلطة بحق قطاعات من المواطنين والرأى العام مقدمة لحرمانهم من حقوقهم السياسية ، ومنعهم القيام بها وممارستها...

٢- العلاقة بين الوظيفة الاستيعابية والمنطق الرقابى ، إذ تثير بعض الكتابات ما يعرف بـ"الوظيفة التطويرية أو الاستيعابية" للنظام السياسى ، والتى فى جوهرها تعكس سعى النظام السياسى لكى يطور فى هياكله السياسية وأبنيته ؛ لكى يستوعب القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة أو النامية داخله ، وأن يطور من سياساته لكى تترجم قدر الإمكان - على الأقل- الحدود الدنيا من مطالب وضغوط هذه القوى ، وإذا ما قام النظام السياسى بذلك على درجة معينة من الكفاءة والفعالية فإنه يغدو نظاماً سياسياً متطورًا وفعالاً ، والعكس صحيح[٢٩] ، ولعله من نتائج غلبة منطق السياسة الرقابية أن تعطلت هذه الوظيفة التطويرية والاستيعابية للنظام السياسى المصرى على مستويات متعددة ، ورأينا مثلاً إلى أمد قريب جموداً سياسياً فى النخبة بمعظم دوائرها ، وركوداً يخيم على الحياة السياسية المصرية فى الوقت الذى ظلت فيه قوى فاعلة كثيرة محجوبة عن "المشروعية القانونية" ، وقطاعات من الأجيال الجديدة التى تخطت مرحلة الشباب بسنوات واقفة بباب الحياة السياسية الموصد دونها.

٣- أدت السياسة الرقابية - كإحدى أهم آثارها المباشرة فى تشكيل مناخ المواطنة - لشيوع روح التوجس والخوف ، مما أدى إلى تراجع الدور الحقيقى للرأى العام فى العملية

السياسية ، إذ أدت على الأقل لجعله عاملاً محايداً ، وفى نفس الوقت أبرزت منطقين تعاونا فى إيجاد حرمان منظم ومنهجى للمواطن من حقوقه السياسية ، من منطلق الرقابة القانونية والسياسية وهما **المنطق الإدارى ، والمنطق الأمنى** ، وبتزاوجهما معاً تحولت السياسة من فعالية المواطن ومشاركته ليقوم بها بديلاً عنه الأجهزة الإدارية فى الدولة - بمختلف مسمياتها - ووفقاً للمنطق الأمنى تحولت السياسة إلى سياسة أمنية فى المقام الأول ؛ الأمر الذى أسهم بشكل مباشر فى تشكيل مناخ المواطنة ، وبالتالى شكل درجة فعالية المواطن ومشاركته فى الحياة السياسية ، أو عزوفه وابتعاده عنها ؛ وهى المسألة التى سوف يتناولها المبحث القادم.

ثانياً - تشكيل السياسة الأمنية إزاء حقوق الإنسان لمناخ المواطنة المصرية

ونتناول فى هذه النقطة علاقة السياسة الأمنية تجاه قضية حقوق الإنسان بـ "مناخ المواطنة المصرية " وتحديدا قضية انتهاكات تلك الحقوق وتأثيرها على فعالية المواطن المصري[٣٠] ، محاولاً الإجابة عن عدة تساؤلات تشكل بُنيته من قبيل: ماهية المنظور الأمنى للسياسة بمعنى ما هو مضمون السياسة الأمنية وأبعادها الأساسية ؟ وما طبيعة التحولات فى السياسة الأمنية استجابة للتحديات التى تواجهها على المستويات الداخلية ، والإقليمية ، والدولية ؟ وما طبيعة العلاقة بين السياسة الأمنية وحقوق المواطنة ؟ وكيف تطور" مناخ المواطنة " عبر علاقة جدلية بين هيمنة جهاز الدولة عبر السياسة الأمنية ، والحرمان من حقوق المواطنة؟ ولماذا توسعت أدوار السياسة الأمنية لكى تحوز مساحات وأدوار السياسات الأخرى ، وماهية الآثار العملية المترتبة على ذلك فى العلاقة بحقوق المواطنة؟ وما طبيعة الإدراكات المختلفة للسياسة الأمنية ، أى إدراك النخبة السياسية والجهاز الأمنى ذاته والمواطنين؟ وما طبيعة العلاقة بينها ؟ وما المداخل الأساسية التحليلية لعلاقة السياسة الأمنية العام بـ"مناخ المواطنة" وتشكيله من خلال التعامل مع إشكالية حقوق الإنسان المصري؟ بالطبع لن نستطيع تقديم إجابات تفصيلية على كل هذه التساؤلات ، لكننا نكتفى بتقديم الأطر الأساسية للإجابة ، وتبقى عملية إثرائها بدراسات حالة ميدانية موضعاً لدراسات قادمة ، ولكن هذه الأطر تسمح بتكوين رؤية نظرية على قدر من التكامل حول **الموضوع نستعرضها فيما يلي:**

١ - ماهية السياسة الأمنية : المضمون والأبعاد

تتعدد التعريفات النظرية التى تقدمها دراسات السياسات العامة للسياسة الأمنية[٣١] ، ودون دخول فى تفاصيل فثمة تمييز بين اتجاهين رئيسيين فى تعريف السياسة الأمنية الأول -

تقليدى والثاني- معاصر ، وهو الذى سنتعرض له بالتحديد (بمدلول المخالفة تتحدد دلالة التقليدي) فالسياسة الأمنية المعاصرة ترتكز على مفهوم "الأمن الإنساني" ، حيث الإنسان (الفرد) ، والناس (الجماعة أو الأمة) ، وليس الدولة السلطة (الجهاز) بلغة المنهجية هى "وحدة التحليل الأساسية" ؛ فالسياسة الأمنية وفقاً لهذا التعريف هدفها تحقيق أمن الفرد والجماعة بجانب أمن الدولة ، لأنه يمكن أن تكون الدولة آمنة فى الوقت الذى يتناقص فيه أمن مواطنيها ، بل فى بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها مصدراً من مصادر تهديده[٣٢] . وهكذا فإننا إزاء مفهوم جديد هو السياسة الأمنية الإنسانية القائمة على احترام كرامة الإنسان وحقوقه ، وتلبية حاجاته المادية وأشواقه المعنوية معاً ، و يُعد مفهوم وظاهرة "السياسة الأمنية الإنسانية" استجابة للتحولات الحادثة فى المجال الأمنى الدولى ، إذ يحدد تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) تحديات سبعة للسياسة الأمنية فى إطار التحولات العالمية (غير الإرهاب الذى يطرحه الخطاب السياسى والدعائى الأمريكي) وسنتناول هذه التحديات تفصيلاً فيما بعد[٣٣]. وإذا كان قد شاع استخدامه فى دراسات العلاقات الدولية فسنوظفه فى الدراسة بحيث يتم تناوله وتأسيسه بداية على مستوى الدولة فى علاقتها بالمجتمع الداخلى وقواه الاجتماعية ، والسياسية ...

السياسة الأمنية : المقومات والعملية

من التعريف السابق لماهية السياسة الأمنية يمكن القول إن من مقوماتها التالي[٣٤]:

- تعتبر السياسة الأمنية مفهوماً شاملاً لجميع أفراد الأمة ، وترتكز على كرامة الإنسان وحقوقه وحريته ، كما أنها لا تنفصل عن قيم المجتمع وحمايتها ، اذ تعد جزءاً من السياسات العامة التى ينبغى أن تركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد للإنسان.
- تعتمد السياسة الأمنية الإنسانية فى تحقيق أهدافها كأداة فاعلة على مفهوم "القوة اللينة"، أو "الناعمة" ، أو "الرحيمة" ، ولكن فى نفس الوقت "الحازمة" و"الرادعة"؛ وليس القوة الصلبة والخشنة.
- يتم استخدام القوة - فى إطار المشروعية القانونية- ويصحب استخدامها محاولة لجعلها حائزة أيضاً للشرعية السياسية عبر إرضاء قوى الرأى العام الأساسية فى المجتمع عن ممارستها..
- لا تعتبر عملية تنفيذ أو إنجاز السياسة الأمنية الإنسانية " مباراة صفرية " أو معركة مصيرية ؛ لأن تحقيقها فى التحليل الأخير يعد مكسباً لجميع الأطراف فى الساحة السياسية.

أما السياسة الأمنية كعملية فهى كغيرها من السياسات يمكن أن نميز بصددها بين ثلاث عمليات: **أولها: رسم السياسة الأمنية** ؛ أى وضع المبادئ والأطر العامة والحاكمة للسياسة الأمنية فى بلد ما ، **وثانيها: تنفيذ السياسة الأمنية** بمعنى تحديد الجهات ، أو الإدارات المناط بها تنفيذها ، وتحديد معايير التنفيذ العملية والميدانية (والتى قد تؤدى إلى اختلاف عمليات التطبيق من قطاع إلى آخر ، ومنطقة إلى أخرى ، ووقت لآخر... إلخ) كما يشمل تنفيذ السياسة الأمنية الأدوار الفعلية التى يتم القيام بها ، **وثالثها: تقييم السياسة الأمنية** بمعنى تقييم الفعالية والأداء الأمنى من خلال ملاحظة وقياس ردود الفعل ، واتجاهات الرأى العام لقطاعات المواطنين المستهدفين من السياسة الأمنية ، وذلك فى مدى زمنى محدد.

(ب) الإدراكات المختلفة للسياسة الأمنية

يمكن القول إننا أمام ثلاث صور للإدراك الجمعى للسياسة الأمنية ؛ وهى إدراك النخبة الحاكمة ، والمواطنين ، والجهاز الأمنى نتناولها فيما يلي:

(أ) إدراك النخبة الحاكمة للسياسة الأمنية

يغلب على إدراك النخبة الحاكمة للسياسة الأمنية المفهوم الأدائى لاستخدام القوة المادية ، وتمثل القوة أداة للإخضاع والقسر للآخرين - سواء لقوى المعارضة السياسية ، أو للفئات الاجتماعية المحكومة التى يغلب عليها الإذعان. وتمثل القوة المادية أو الصلبة -- فى إدراكها -- محور السياسة ، والمصالح ، والسلطة ، ومن ثم هى أساس العمل السياسى والاقتصادى ، ومن خلال اللجوء لأجهزة القمع المشروع يمكن التصدى لمختلف المشكلات [٣٥].

(ب) إدراك المواطنين المصريين للسياسة الأمنية

يدرك المواطن المصرى "الأمن" بوصفه "قوة قهر خارجية متسلطة" "قدرية" لا راد لقضائها ، ومن ثم يخشى الاقتراب من أماكنها ، أو الاحتكاك برموزها -هذا من ناحية أولى- و أن السياسة الأمنية تستخدم أساساً لخدمة السلطة ، و" سراة القوم " الذين يمكنهم شراء الأمن أو توظيفه لديهم ، وليس عموم المواطنين وسوادهم من ناحية ثانية ، ومن ناحية ثالثة فإن إدراك المواطن لجهاز الأمن باعتباره شراً يتطلب الابتعاد ، أو اعتبار السياسة الأمنية مسئولية الحكومة وحدها ، ولا شأن للمواطن بها " [٣٦] ، ويمثل هذا الإدراك عقبة حقيقية بصدد فعالية الجهاز الأمنى فى علاقته بالمواطنين.

(جـ) إدراك الجهاز الأمنى المصرى للسياسة الأمنية

يتحدد إدراك جهاز الأمن المصرى للسياسة الأمنية من خلال مفهومين أساسيين وهما:

مفهوم القوة وكيفية توظيفه واستخدامه ، ومفهوم المشروعية القانونية ، ويتشابه إدراك رجل الأمن المصرى للقوة مع إدراك النخبة الحاكمة - ويدور حول " مفهوم القوة الصلبة " أو "المفهوم الأدائى للقوة المادية" ، باستثناء فئات تتمثل فى بعض رجال الأمن من ذوى التكوين والثقافة السياسية ، ويزكى ما سبق تفرد الأجهزة الأمنية بالساحة السياسية حيث يكون توظيف السياسة الأمنية وتطبيقها من خلال علاقة الأجهزة الأمنية مع مفهوم القوة المادية والذى يدرك على نحو طغيانى فى المجالين السياسى والجنائى فى ظل غياب "المشروعية القانونية " (بمعنى الضوابط القانونية فى العلاقة مع المواطنين) حيث تمارس القوة الباطشة بلا حدود ، ومن ثم فإن المواطن المصرى يبدو مستباح الحرمات إزاء جهاز الأمن "[٣٧] ، يتقارب إلى حد التطابق إدراك النخبة الحاكمة للسياسة الأمنية مع إدراك الجهاز الأمنى ، بينما يأتى على العكس منهما إدراك المواطن المصرى ، الأمر الذى يترجم طبيعة العلاقة بين جهاز الدولة المصرية فى أكثر أشكاله وسياساته تجسداً وبين المجتمع المصرى بمواطنيه ورأيهم العام، فالعلاقة التى تربط المواطن المصرى - واقعياً - بالسياسة الأمنية هى علاقة الريبة والخوف ، بحيث إنه كلما ازداد حجم المساحات التى يسيطر عليها هذا الجهاز الأمنى ، فإن ذلك يعنى فى إدراك المواطن المصرى مزيداً من احتمالات حدوث انتهاك منظم لحقوقه الإنسانية الأساسية ، مما يخلق فى نهاية المطاف - وبشكل مستمر - مناخاً للمواطنة يفرز انسحاباً للمواطن من المشاركة فى الحياة العامة والسياسية تحديداً ، وكذلك عدم فعالية لسياسة الأمنية على المدى الطويل.

ولكن ما يمكن أن نستقرأه عبر ملاحظة الواقع طوال العقود الثلاثة الماضية مفاده أن السياسة الأمنية لم تعد واحدة من حزمة "السياسات العامة" ، وإنما صارت المهيمنة عليها جميعاً ، كما أن نطاق ممارستها يشهد توسعاً وامتداداً لمساحات وأدوار هذه السياسات العامة ، **بحيث إن معظمها - حتى البعيدة عن ذلك بحكم طابعها التخصصى - قد تحولت إلى حقيقة أمنية ، وبالتالى فإن التساؤل الحقيقى الذى نثيره له أربعة جوانب متكاملة: الأول: إلى أى مدى يمكن أن نعتبر هذه الظاهرة جديدة فى سياق خبرة العلاقة بين جهاز الدولة والمجتمع المصرى، أم أنها تملك "استمرارية" معينة فى الخبرة التاريخية المصرية ، بمعنى آخر : ما ملامح "التغير" و "الاستمرارية" فى الظاهرة ؟ والثاني : حول مظاهر تحول مؤشرات المشاركة السياسية إلى ممارسات سياسة أمنية ؟ والثالث : يدور حول الأسباب الواقعية التى تدفع السياسة الأمنية إلى التمدد واحتلال مساحات السياسات العامة الأخرى ، وتدفع الأجهزة الأمنية إلى القيام بأدوار غيرها من الأجهزة ؟ والرابع: يدور حول الآثار المباشرة وغير المباشرة**

للسياسة الأمنية على الرأى العام والقوى المجتمعية ، وعلى خلق "مناخ للمواطنة" يؤثر على فعالية المواطن المصرى ومشاركته فى الحياة العامة والسياسية؟

ونعود مرة للتأكيد على أن الدراسة ليست بصدد تقديم إجابات تفصيلية عن التساؤلات التى تطرحها ، بل تعتبر نفسها قد حققت أهدافها إذا ما نجحت فى إثارة المزيد من التساؤلات ، وتقديم المداخل والأطر العامة للإجابات عنها.

٣ - المنظور الأمنى للسياسة ، تسييس الأمن وتحويل السياسة إلى ممارسات أمنية : المفهوم والمظاهر

تقدم الخبرة المصرية بهذا الصدد دلالة معينة -ورغم الجذور المبكرة للظاهرة- التى قد يعود بها البعض إلى بدايات نشأة الدولة الفرعونية الأولى - كما أشرنا سابقاً - لكن الدراسة تعود به مجسداً إلى بدايته الحقيقية فى مصر مع التحولات التى أعقبت حركة يوليو ، وتحديداً مع أحداث ما يعرف بأزمة مارس ١٩٥٤م ؛ والتى كانت خياراً بين توجهين للحركة السياسية المصرية ، وكانت حاسمة فى اختيار أحدهما ، حين فصلت بين المطلبين "الديمقراطي" و "الوطني" (أى الاستقلال الوطنى إزاء الإرادة الأجنبية ، عن المشاركة السياسية والحريات الديموقراطية) وبالتالى حجَّمت الرأى المصرى ، وأبعدته ، ثم ابتدعت بعد ذلك **"ديمقراطية الموافقة"** ، لكى تكون بديلاً عن **"ديمقراطية المشاركة"** ، واستوعبت السلطة التنفيذية الوجود المستقل للمجلس التشريعى ، وأنهت عملياً فعالية الرأى العام المصرى ، وتركزت السلطة فى قمة الهرم فى شخص رئيس البلاد الذى يمسك بجهاز الدولة الذى يقوم بالوظائف السياسية والإدارية معاً[٣٨].

وفى هذا الإطار كانت البدايات الحقيقية لتسييس الأمن الذى أصبح مطلوباً منه بعد الإلغاء الواقعى للحياة الحزبية وتأميم السياسة أن يقوم بدور التنظيمات السياسية ، وأيضاً بدور الرأى العام ، ويقود السياسة " فعلياً" ، وليس فقط أمر ضبط ومراقبة ممارساتها ، **ومع مرور الوقت اختزلت السياسة إلى موضوع إدارى ؛ فكان من المنطقى أن يسيطر عليها أقوى فروع الإدارة المدنية "تنظيماً وحداثة" ؛ وهو الجهاز الأمني.**

ولكن الإشكالية الحقيقية -بالإضافة إلى أن ذلك فوق قدرة أى جهاز عملياً- أن قيام الجهاز الأمنى بوظائف سياسية فى جوهرها يتطلب تعاملاً معيناً مع قوى الرأى العام ؛ وهو بحكم تكوينه ورؤيته ليس معداً للتعامل معها على نحو صحى وسليم ؛ فالواقع أن السياسة الأمنية هيمنت على السياسات العامة الأخرى - والتى هى بحكم تعريفها وتحديدها مختلفة-

وقد أصبحت الحياة السياسية المصرية يتم إدارتها برؤية وعقلية أمنية - والتى هى أوسع نطاقاً من الجهاز ، وتتجاوز حدوده - الأمر الذى أفرز آثاره على العلاقة السياسية وعلى مناخ المواطنة وتشكيله ، وبالتالى على فعالية المواطن ومشاركته.

والخلاصة إن تسييس الأمن ، وتحويل السياسة إلى ممارسات أمنية يعد أحد مرتكزات الخبرة السياسية المصرية ؛ على الأقل بشكل بارز منذ المراحل المبكرة لحركة الجيش عام ١٩٥٢م ، وهى مستمرة حتى الوقت الحالى ؛ وإن كان بدرجات متفاوتة بأشكال أقل بروزاً ، وهذا هو "الجديد" فى الأمر..

مظاهر تحول السياسات العامة فى مصر إلى ممارسات وسياسة أمنية

تحتاج مظاهر تحول السياسات العامة المصرية الى ممارسات وسياسة أمنية إلى عملية رصد ميدانى وتحليل واقعى لبيان مدى استمراريتها أو تراجعها عبر مؤشرات محددة ، ولعل أوضح السياسات التى يبرز فيها التحول إلى سياسة أمنية تلك المتعلقة تحديداً بـ"العملية الانتخابية" ؛ فالسياسة الأمنية تسيطر على العملية الانتخابية - خاصة فى ظل حالة الطوارئ المطبقة - تقريباً فى معظم مراحلها ، وتعتبر خبرة السياسة الأمنية فى الانتخابات تحديداً - سواء كانت برلمانية أو محلية" ، وفى العقود الأخيرة وحتى الوقت الحالي- مجالاً ميدانياً خصباً وذات دلالات كثيرة يتعين دراسة تأثيرها على تشكيل "مناخ معين للمواطنة" ، الأمر الذى قاد كما أثبتت دراسات كثيرة إلى عزوف المواطن المصرى عن المشاركة السياسية والدخول فى لعبة سياسية معلوم نتائجها مسبقا وهى قضية تحتاج دراسة تفصيلية ، ونكتفى بهذا الصدد بالملامح الأساسية للمسألة.

فبداية من إعلان قرارات فتح باب الترشح للانتخابات - والذى أناطه القانون بالداخلية- وحتى إعلان نتائج العملية الانتخابية النهائية - وما بينهما من مراحل متعددة - كلها تقع فى إطار سيطرة السياسة الأمنية ، أو يهيمن عليها بالأساس اعتبارات أمنية فى الحالة المصرية ومنها **أولاً**: **عملية اختيار "المرشحين"** خاصة مرشحى الحزب الحاكم المؤهل فى الخبرة المصرية مقارنة بغيره للفوز بالأغلبية ؛ وصحيح أن الاختيار قد يتم من خلال ما يطلق عليه " المجمع الانتخابى " ، لكن الاعتبارات الأمنية يظل لها ثقلها فى هذا الاختيار ، وكذلك أيضاً فى عملية **تحديد حجم "الناخبين"** عبر التحكم فى عمليات قيد الناخبين ، وتسليم السجلات للمرشحين ، وقبول "التوكيلات" عنهم ، **وثانياً**: **عملية الدعاية الانتخابية** بكافة مراحلها وخطواتها تتم فى إطار السياسة الأمنية - بداية من اختيار رموز انتخابية محددة

للحزب الحاكم وأنصاره نحو غيرهم ، حتى التحكم فى حجم ، ونوعية ، ومسارات الدعاية الانتخابية ، وعملية تمويلها ، **وثالثاً : عملية الإشراف العام على إدارة العملية الانتخابية** خارج اللجان الانتخابية ؛ الأمر الذى يمكنها من تحديد أعداد ونوعية الناخبين الذين يتم السماح لهم بالإدلاء بأصواتهم فى العملية الانتخابية ، وثمة وقائع كثيرة فى هذا الصدد تؤكد ما نذهب إليه.

والواقع أن هناك تطوراً إيجابياً من خلال "الإشراف القضائي" - داخل اللجان - على العملية الانتخابية ، وعلى عمليات الفرز والتى تتم فى أقسام الشرطة لتعلن الداخلية النتيجة النهائية للانتخابات[٣٩]. والذى نستطيع إثباته فى هذا الصدد أن تسليم العملية الانتخابية بكافة مستوياتها ومراحلها إلى جهة قضائية أو جهة مستقلة تحت إشراف قضائى فعلى ، هو رفع لعبء حقيقى ثقيل عن كاهل السياسة الأمنية -فى مجال جدلى بطبيعته- لكى تتفرغ للمهام القومية الحقيقية ، الأمر الذى قد يعيد تشكيل مناخ المواطنة على نحو جديد يفضى إلى تعديل وجهة نظر المواطن المصرى ورأيه العام ، وتغيير سلوكه لكى يتفاعل مع الحياة السياسية ويكون أكثر مشاركة.

ورغم أن هذا هو المؤشر الأبرز لتحول السياسات العامة إلى سياسة أمنية ، إلا أن هناك مؤشرات أخرى على هذا الأمر ، وذات علاقة مباشرة ، وربما تكون أكثر دلالة وتأثيراً فى تشكيل مناخ المواطنة لقطاعات معينة من المواطنين ، ولنقتصر على ثلاثة نماذج تجسد فكرة "العزل الواقعي" لقطاعات من المواطنين ومنعهم من التمتع بحقوقهم الإنسانية ومنها " حق العمل" على سبيل المثال:

(أ) النموذج الأول: يتم منع قطاعات من المواطنين المصريين واقعياً من العمل فى إطار أجهزة ومؤسسات محددة فى جهاز الدولة المصرية رغم تحصيلهم واستيفائهم للمؤهلات اللازمة لذلك - سواء تم ذلك المنع من المنبع أو أحياناً بعد إعلان قبولهم - والقطاعات المحددة هى وزارات السيادة الداخلية ، والخارجية ، والإعلام ، والعدل ؛ وذلك نتيجة هيمنة الرؤية والسياسة الأمنية على غيرها من السياسات العامة.

(ب) النموذج الثاني: تتم عملية إبعاد قطاعات معينة من المواطنين المصريين ، وعزلهم من العمل فى المؤسسات التعليمية ، رغم استيفائهم كافة الشروط القانونية والمتطلبات العلمية. وقد تحولت فى إطارها السياسة التعليمية إلى سياسة أمنية محورها عملية استبعاد منظمة ومنهجية - سابقة ولاحقة - لقطاعات معينة من المواطنين وحرمانهم من حق العمل ، وحتى

بعد الحصول على أحكام قضائية نهائية وباتة يجرى التحايل عليها بحجة الخروج عن الخط الوطني[٤٠].

(جـ) النموذج الثالث: يتم فيه التعامل مع الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطن المصرى بداية بحرياته ، ومروراً بجسده وحياته وسنفرد له - نظرًا لأهميته - تناولاً مستقلاً فيما بعد[٤١].

٤ - الأسباب الموضوعية وراء سيطرة السياسة ، والرؤية الأمنية على السياسات العامة فى مصر

يمكن القول إن اتساع مجال هيمنة الرؤية والسياسة الأمنية على بقية السياسات العامة وعلى المجال السياسى حقيقة واقعة - كما دلت المؤشرات السابقة الذكر - ترجع إلى الكثير من الأسباب الواقعية والموضوعية ولا ترجع لأسباب شخصية أو ذاتية تتعلق بمصلحة الجهاز الأمنى ونتيجة رغبته فى الاستحواذ ، والسيطرة ، أو شهوة الانتهاك ، ولكن يجب تحليلها وفهمها على نحو أعمق من خلال ارتباطها بدرجة التطور الديمقراطى الواقعى الذى يقوم على مشاركة المواطنين فى بناء المجتمع ، ولعل استمراريتها - على الأقل ما يزيد على النصف قرن من الزمن - مؤشر على وجود هذه الأسباب والعوامل الموضوعية التى يمكن أن نلخصها فى أربعة محددات أساسية نذكرها إجمالاً تاركين التفاصيل لموضع آخر:

(أ) الخبرة التاريخية

تمثل ظاهرة تشهد صعوداً وهبوطاً لكنها مستمرة بدرجة من الدرجات ؛ بحيث كونت "ثقافة" و "تقاليد" أوجدت أبنية خاصة بها ، كما أنها طورت "ذاكرة" للعمل وفقاً لهذه السياسة ، وبالتالى نجحت أن تؤسس عملها بدرجة من الدرجات..

(ب) ضعف الحياة السياسية فى مصر

تتعدد مؤشرات ذلك فأحزاب المعارضة وقوى المجتمع المدنى ديكورية وهامشية التأثير[٤٢]، والقوى الإسلامية والشعبية الأخرى ذات الفاعلية -وقوى الرأى العام- يتم التعامل معها أساساً باعتبارها ملفاً وخطراً أمنياً ، والحزب الحاكم فى حقيقة الأمر امتداد لجهاز الدولة الإدارى ، ومن المنطقى أن يكون الجهاز والسياسة الأمنية أداته فى العمل السياسى والتعامل مع الرأى العام.

(جـ) تحمل السياسة الأمنية عبء فشل السياسات العامة الأخرى

وهو الأمر الذى يحمل الجهاز الأمنى والسياسة الأمنية أعباء فشل وتخبط السياسات

والأجهزة الأخرى فى الدولة ، وإن لم يكن مسئولاً عن ذلك بحكم أنه ليس واضعاً لهذه السياسة أو صاحب القرار فيها ، بل وربما كان الجهاز الأمنى معارضاً لها وفقاً لرؤيته التى اكتسبها بحكم خبرته ، واحتكاكه المباشر واليومى بالرأى العام والمواطنين ، الأمر الذى يدفع الجهاز الأمنى إلى اتباع سياسة "ملء الفراغ" نتيجة قصور السياسات الأخرى ، وتحمله أوزار فشلها ، كما أن تلك الأجهزة والمؤسسات ربما تعتاد ذلك بحكم غياب" المحاسبة الحقيقية" ؛ الأمر الذى يلقى على السياسة الأمنية أعباء متزايدة تدفعها إلى توسيع نطاق عملها باستمرار.

(د) ضعف البناء المؤسسى فى الدولة واختلال التوزان فى العلاقة بين المؤسسات الثلاثة الأمر الذى أفضى إلى سيطرة المؤسسة التنفيذية فعلياً على الجميع

وهو الأمر الذى يعنى منطقياً ازدياد دور المؤسسة والسياسة الأمنية باعتبارها - فى الأساس- جهة تنفيذ مهمة للسياسات العامة ، وبحكم خبراتها التاريخية ، ومؤسسيتها ، وحداثتها المستمر من خلال حيازتها لأحدث الوسائل فى التسليح ، والتأمين ، والمعلوماتية .. إلخ ، فإن السياسة الأمنية تلعب دوراً محورياً إن لم يكن مهيمناً على البقية من المؤسسات.

(هـ) ينصرف إلى الأبعاد الخارجية

فثمة تحولات عالمية فى البنية الدولية تزكى الدور المتزايد لأجهزة الأمن والسياسة الأمنية فى السياسات العامة للدول ، كما أن هناك اهتماماً عالمياً -كل وفقاً لأجندته الخاصة- بالمزيد من التسليح والتمويل للأجهزة الأمنية ، والخبرة الأمريكية والأوربية مثال شاهد على ذلك ؛ خاصة بعد أحداث سبتمبر٢٠٠٠م ، وبالطبع فإن ذلك مما يقود إلى القول بأنه وإلى الأمد المنظور فإن السياسة الأمنية سوف تتسع نطاقاتها وتتمدد فى مجالات جديدة ، ومن ثم فإن الإشكالية سوف تستمر ، ومن ثم يكون التعامل معها من منطلق كيفية تغير مفهوم السياسة الأمنية وأهدافها ، وإدراكاتها المختلفة إلى ما أطلقنا عليه السياسة الأمنية الإنسانية.

(و) ترتبط السياسة الأمنية بحجم أدوارها المختلفة (الاجتماعية ، والخدماتية ، والأمنية ، والرقابية ، والسياسية ...إلخ)

ومدى التنسيق بين الأجهزة المعنية فيما يخص السياسة الأمنية ، وأخيراً وليس آخراً فإن السياسة الأمنية تتأثر - بدون شك - بشخصية "وزير الداخلية " - بدرجة من الدرجات - حسب طبيعته ، وخلفيته ، وبصمته ، وطريقته فى التنفيذ ، بالإضافة إلى المستجدات على الساحة الداخلية والخارجية[٤٣].

الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسة الأمنية على تشكيل "مناخ المواطنة"

الأول - يدير جهاز الدولة - وتحديداً الفرع الأمنى منه - معظم مراحل عملية المشاركة السياسية فى البلاد وكما أوضحنا بالنسبة للعملية الانتخابية ؛ إذ يحل محل الأحزاب السياسية فى الأمر ، ومن ثم تحولت العملية والحياة السياسية إلى عمليه "إدارية" يشرف على القيام بها وعلى إخراجها الجهاز الأمنى ، فى ظل شبه غياب "لمشروع" و"إرادة" سياسية حقيقية ؛ فإن النتيجة المنطقية أن تشهد العملية الانتخابية انصرافًا من المواطنين عن المشاركة فيها ، وذلك بسبب الشعور باللاجدوى من جراء المشاركة حيث تكاد تكون النتائج معروفة ، ولا تتعدى نسبة المشاركة الحقيقية فى المدن المصرية عن ١٥٪ من أعداد المقيدين فى الجداول الانتخابية ، وترتفع بعض الشيء فى الريف والقرى حيث العصبيات لتصل إلى ٢٥٪ من أعداد المقيدين فى الجداول الانتخابية ، وسوف نناقش القضية تفصيلاً فى المبحث الثالث[٤٤].

الثانى - وجود شعور لدى المواطن المصرى - فى ظل حالة الطوارئ المطبقة ، واتساع نطاق السياسات الأمنية ، وما يرتبط بها من تجاوزات فى التعامل مع قضية حقوق الإنسان- من عدم الثقة والخوف تجعل المواطن عازفاً عن المشاركة فى الحياة السياسية ، مفضلاً الانغماس فى الهم الخاص على العام والمشروع الوطني. والواقع أن معرفة طبيعة تشكيل "مناخ المواطنة" وجوهره ، واتجاهاته الأساسية لا يمكن أن تكون إلا من خلال تحليل علاقته بالجوانب الأساسية للسياسة الأمنية ، وتحديداً فى إطار التعامل مع إشكالية حقوق الإنسان المصرى ، وهو ما سوف نتناوله فيما يلي...

٥ - الأبعاد الأساسية للسياسة الأمنية وعلاقاتها بتشكيل مناخ المواطنة

يمكن أن نحدد أهم المداخل التى يمكن من خلالها القيام بتحليل الأبعاد الأساسية للسياسة الأمنية فى مصر - فى العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل- فى علاقتها بتشكيل "مناخ" المواطنة المصرية الأمر الذى يؤثر على فعالية المواطن ، ومدى مشاركته فى الحياة العامة والسياسية ، وذلك على النحو التالى :

(أ) العلاقة بين الأمن الجنائى و"السياسي" ومدى طغيان الأخير على الأول

إذا كان تحقيق الأمن الجنائى منوطًا به التعامل مع الجرائم الجنائية التى تنصب أساساً على أشخاص المجتمع و أموالهم ، يتم ذلك بالقضاء عليها أو تقليل مستواها إلى أدنى حد ممكن أو إلى المعدل المتعارف عليه عالمياً ، فإن تحقيق الأمن السياسى فى المقابل يتعامل مع "الجرائم السياسية" التى تدور حول المساس أو تهديد النظام السياسى الحاكم ، أو السلطة الحاكمة أو

أشخاص الحاكمين ، أو تعطيل الدستور ، أو تعطيل ممارسة السلطات العامة لاختصاصاتها ، ونستطيع القول باختصار إن النوعين من " السياسة الأمنية " يتعاملان مع منظومتين مختلفتين تماماً من "الجرائم" فى أهدافها و مقاصدها ، ووسائلها وأدواتها ، ونوعية المواطنين الذين يرتكبونها...إلخ ؛ الأمر الذى يترتب عليه ضرورة التمييز تماماً بين النمطين من السياسة العقابية أو الجزائية فى الأهداف والغايات ، والوسائل والأدوات...إلخ ؛ ومن ثم فإن السياسة الأمنية بالنسبة للنوعين من "الجريمة" و "النمطين من العقاب" لا بد وأن تقوم على أساس الفصل والتمييز من ناحية أولى ، ومن ناحية ثانية لا بد أن تُراعى السياسة الأمنية قضية التوازن بين النوعين من "الجريمة" ، والنمطين من "العقاب" ، إذ عندما تختل معادلة التوازن بينهما نكون أمام مفارقة من نوع معين تمثل "معضلة أمنية"[٤٥].

والراصد للحالة المصرية خلال - العقود الثلاثة الأخيرة - يمكن أن يلحظ وجود عدد من المؤشرات الدالة على أن السياسة الأمنية شهدت باستمرار تزيداً فى أدوار "الأمن السياسى" على حساب الأمن الاجتماعي" ، ولسنا بصدد استعراض هذه المؤشرات فلها موضع آخر ، ولكن الدلالة المهمة فى هذا الصدد هى تأكيد " إدراك المواطن المصرى للسياسة الأمنية ؛ والذى سبق الإشارة إليه ، ومفاده أن أمن المواطن " الشخصى ، والأسرى ، والاجتماعى ، والاقتصادي... إلخ - سواء على المستوى الفردى أو الجمعى المجتمعي- ليس موضعاً أو هدفاً حقيقياً للسياسة الأمنية ، وأن الأجهزة والسياسة الأمنية مكرسة بشكل أساسى للحفاظ على السلطة واستقرارها ، أو للنخبة المالكة[٤٦]؛ أى باختصار منصرفة لتحقيق الأمن السياسى الذى هو أمن الدولة ، والنظام السياسى ، والحاكمين ، ولذلك فإن الرأى العام والمواطن العادى بدأ يتشكل حوله "مناخ مواطنة" لا يقر قدراً كبيراً من الأهمية لحقوقه وقدراته فى مقابل ما للدولة من حقوق وسياسات ؛ مطلوب من المواطن باستمرار إظهار الولاء لها ، والرغبة فى تنفيذها ، وهكذا يشعر المواطن وباستمرار بتضاؤل دوره أمام السلطة الحاكمة والدولة...

(ب) مدى كفاءة الجهاز الأمنى وفعاليته فى توفير الأمن للمواطن المصرى ، وتأثير ذلك على أدواره فى تشكيل مناخ المواطنة

رأينا فيما سبق كيفية غلبة "الأمن السياسي" على "الأمن الجنائي" ، أى تركيز السياسة الأمنية على تأمين السلطة والحاكمين فى مقابل تراجع الاهتمام والتركيز على "أمن المجتمع" و"المحكومين" ، وهو الأمر الذى قاد إلى ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية فى المجتمع نتيجة شيوع إدراك لدى مرتكبى هذه النوعية من الجرائم مفادها أن قبضة الأجهزة الأمنية متراخية

أو متغاضية عن جرائمها ، لأنها فى حالة انشغال حقيقية بالجريمة السياسية التى اتخذت أمنياً مسميات " التطرف" و "الإرهاب" ، وكانت محور تركيز السياسة الأمنية منذ أواخر الثمانينيات وطوال عقد التسعينيات ؛ حيث شهدت البلاد موجة من أعمال العنف والإرهاب استطاعت السياسة الأمنية إحراز نجاحات حقيقية عليها ، وتحقيق قدر مشهود من "الاستقرار الأمني" الأمر الذى يؤثر على كفاءة وفعالية الجهاز الأمنى فى هذه المواجهة المرهقة ، والواقع أن السياسة الأمنية تعاملت مع هذه الظاهرة الإرهابية -من أحداث العنف ضد رجال الشرطة ، والسياح الأجانب ، وأحيانًا ضد المواطنين من الأقباط- باعتبارها جريمة سياسية ، وإن كانت قد غلبت الأبعاد الجنائية فى القضية أحياناً.

ولعل الجانب الآخر من الظاهرة هو تعامل الجهاز الأمنى مع "الظاهرة الدينية" [٤٧]؛ والتى هى ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد ، وينبغى أن يفك ارتباطها بالجماعات والتنظيمات الإسلامية ؛ إذ هى أوسع منها مساحة وأكثر تعقيداً ، والأمر الآخر أن يتم التمييز داخلها بين تيارات " الغلو والتطرف" من ناحية ، وتيارات "الاعتدال والوسطية" من ناحية أخرى ، كما أن منطلق التعامل "الفقهي" مع الجماعات والتنظيمات الإسلامية يركز فقط على أحد أبعادها "الدينية" ويرى أنه يمكن معالجة التطرف فى "اختياراتها الفقهية" -والتشدد أو العنف فى كيفية إنزالها على الواقع والتعامل معه فى بعض الأحيان- عبر " الحوار الديني" ، و"إسداء النصيحة" و"تصحيح المفاهيم" وصولاً إلى إعلان "التوبة" والرجوع إلى جادة الصواب ... إلخ . وإذا كان هذا الأمر مطلوبًا وتحقيق نجاحات فيه أمرًا مطلوبًا ؛ إلا أن الظاهرة الدينية الإسلامية تحديداً - كما ذكرت - متعددة الأبعاد والجوانب : (اجتماعية ، وسياسية ، واقتصادية) وهذه الحركات والتنظيمات هى فى الأصل حركات اجتماعية واحتجاجية ومطلبية بالمعنى الواسع ، وتمثل الظاهرة أو الحقيقة الدينية المتعددة الأبعاد مرجعيتها ، ومن ثم فالمعالجة على هذا النحو تقتصر على معالجة ومناقشة أحد الأبعاد المهمة دون بقية الأبعاد الأخرى التى تطرح إشكاليات وأسئلة ليست أقل أهمية من قبيل : السلطة ، والشرعية ، والثروة ، والفساد ، والإصلاح ، الأمر الذى نرى أنه يحتاج معالجة أوسع ، وعلى أرضيات أخرى غير الأرضية الفقهية ؛ ومن ثم "توبة" ذات مضامين متعددة ، كلٌ حسب مسئوليته ونطاق اختصاصه من السياسات العامة[٤٨].

وإذا كانت "السياسة الأمنية" فى إطار التحديات السابقة قد استطاعت أن تحقق قدرًا كبيرًا من النجاحات ؛ إلا أنه فى المقابل فإن المواطن العادى - والذى ليست له علاقة حقيقية بهذه القضايا والذى يشمل غالبية "المجتمع المصري"- قد تأثر بازدياد معدلات الجريمة الجنائية ، وبروز ظواهر إجرامية جديدة وغريبة عن النسق القيمى ، والاجتماعى ،

والأخلاقى المصرى التقليدى ؛ الأمر الذى قاد بعض المحللين أن يصف الحالة فى ظل تطورات هذه الجرائم الاجتماعية بأنها تعبير عن "حالة انفلات أمني" ؛ ومن هذه الجرائم التى تعبر عن حالة عنف اجتماعى مكبوت وشديد يتبدى فى هذه الأشكال من الجريمة ومنها[٤٩]:

- جرائم البلطجة ، وفرض الإتاوات على المواطنين ، وتكوين بؤر إجرامية لا تستطيع السلطة أن تدخلها.
- الاعتداء على الشخصيات العامة غير الرسمية من قبل جهات غير معروفة ، أو لا يتم الوصول إليها..
- جرائم الاغتصاب ، واختطاف الإناث ، والشذوذ الجماعى الفكرى والخلقي.
- جرائم سرقة أموال البنوك ، وهروب رجال الأعمال للخارج.
- ظواهر الغش الجماعى والعلنى فى امتحانات المدارس .. إلخ.

والواقع أن هذه مجرد عينة من الجرائم الاجتماعية التى تتخذ صوراً وأشكالاً أكثر تطوراً مع التحولات العالمية فى عالم الاتصالات والمعلوماتية والإنترنت من قبيل: انتقال عادات وثقافات ، بل وعبادات ، وصور من التدين غير المعهودة من قبل[٥٠].

والواضح أن كفاءة السياسة الأمنية فى إحراز نجاحات فى هذه القطاعات وإزاء تلك الجرائم الاجتماعية - التى تهدد البنية المجتمعية وتمس القاعدة العريضة من المواطنين- ليست بذات "المستوى قياساً على الكفاءة" فى القطاعات التى أشرنا إليها سابقًا ؛ ومن ثم أضحت هذه محل تساؤل من قبل المواطن المصرى البسيط الذى يعيش هذا المناخ من الجرائم الاجتماعية والانفلات الأمنى ، ولعل قيام السلطة السياسية بإصدار قانون خاص يطلق عليه "قانون البلطجة" مؤشر واضح على ذلك.

وقد أفرز كل ذلك "ضغوطًا" و"تحديات" على " مناخ المواطنة" ؛ إذ شعر المواطن أن أمنه الاجتماعى موضع تهديد - بدرجة ما - من قبل هذه النوعية من "الجرائم الاجتماعية" ، وأن الأجهزة التى ينبغى أن تقوم على حمايته منها منشغلة بحماية من نوع آخر هى "حماية السلطة منه شخصياً" ؛ الأمر الذى أدى به إلى نوع من الاختلال وفقدان التوازن المجتمعي..

(جـ) مدى احترام حقوق الإنسان المصرى الأساسية داخل أقسام الشرطة ، وفى أماكن الاحتجاز المؤقت من المراحل الأولية للتحقيقات ومدى تشكيل ذلك لـ"مناخ المواطنة"

يمثل احترام كرامة المواطن المصرى وحقوقه الإنسانية الأساسية خاصة فى المراحل الأولية

للتحقيقات والتحرى وجمع الأدلة - على أساس أن "المتهم برىء حتى تثبت إدانته" - علامة على مدى فعالية السياسة الأمنية فى أحد أبعاد عملها الأساسية وممارستها الواقعية. وعادة فإن "أول تجربة" لاحتكاك المواطن وتعامله مع السياسة الأمنية تكوِّن الانطباع الأولى عنها ؛ والذى يمكن أن يترسخ بعد ذلك عبر المزيد من الاحتكاكات والتعاملات مع الجهاز الأمنى ؛ أو يتعدل إلى صورة من الصور ، غير أنه تبقى نقطة بداية حاسمة - على مستوى الفرد ، والمجموعات - فى عملية تشكيل " مناخ المواطنة".. ومؤشراً على فعالية المواطن المصرى بدرجة من الدرجات.

وعادة فإن تجربة الاحتكاك الأولى بالسياسة الأمنية وعبر أجهزتها تتم فى أماكن مثل: أقسام الشرطة ، ومقار أجهزة مباحث أمن الدولة ، أو أماكن الاحتجاز المؤقتة ، أو أماكن الاحتجاز الخاصة.. إلخ ، وبداية فإن ثمة "صورة معينة" مترسبة فى ذاكرة المواطن المصرى العادى ، وثاوية فى وعيه تعود إلى الخبرة التاريخية ، -وربما لفترات محددة منها ، كالمرحلة الاستعمارية ، والحقبة الناصرية- وتتمثل فى كونها أماكن يداخل المواطن الخوف والتوجس حين يأتى ذكرها مظنة أن يكون موضعاً لمراقبة أو اتهام ، ناهيك أن يضطر لدخولها لأى سبب أو يطلب لذلك ؛ بالطبع فإن هذه الصورة يمكن أن تتعدل لدى بعض المواطنين من خلال التعامل المباشر ، ولكن أيضاً هذه الصورة غالباً ما يتم تدعيمها من خلال الممارسات الفعلية ؛ حيث تتواتر المؤشرات بوقائع محددة حول انتهاكات لـ" حقوق المواطنة الإنسانية" الأساسية داخل بعض هذه الأماكن ؛ ومن ذلك على سبيل المثال[٥١]:

- عدم الصلاحية من "الناحية الإنسانية" لكى تكون مقاراً وموضعاً لاحتجاز المواطن المصرى مؤقتاً لفترة قد لا تقتصر على عدة أيام ، ولكن يمكن أن تمتد لعدة أشهر ؛ الأمر الذى يؤدى إلى انتشار الأمراض والظواهر الإجرامية داخلها.
- عدم خضوع هذه المقار - فعلياً - لرقابة النيابة العامة ، وعدم تمكنها من "التفتيش" على ما يحدث فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان المصرى ؛ وهذا التفتيش المفترض فيه أن يجمع بين "الدورية" ، والمفاجأة لرصد أى مخالفات أو انتهاكات لحقوق الإنسان المصرى داخلها ، وإثباتها تمهيدًا لمحاكمة القائمين بها..
- ممارسة العديد من صور "الاستجواب" و"التحقيق" الأمنى الذى يختلف عما يتم أمام النيابة - داخل هذه المقار وفى فترة الاحتجاز المؤقت- وذلك للحصول على معلومات حول"وقائع" أو "أحداث" أو "قضايا محددة" ؛ وغالبًا فإن ذلك يتم فى إطار ممارسات يشوبها الإكراه المعنوى والبدنى - بدرجات متفاوتة - الأمر الذى يمثل

انتهاكاً لحقوق الإنسان فى هذه المرحلة.

- ممارسة أشكال وصور من "التعذيب" البدنى عبر وسائل متنوعة ، ومتفاوتة الإيلام ، وقد تتدرج صور التعذيب بداية من الإهانة ، والضرب بأشكاله المختلفة ، والتعليق من خلاف ، والصدمات الكهربائية.. إلخ ، وصولاً إلى ارتكاب جريمة التعذيب حتى الموت أو "القتل" ؛ الأمر الذى يمثل أقصى درجات انتهاك حقوق الإنسان ؛ ذلك أنه "وفقاً لسجلات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فإن (٣١) مواطناً قد توفوا نتيجة التعذيب من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م داخل مقرات تتبع وزارة الداخلية ، وبإضافة مسعد قطب ، ومحمد الروبى يكون العدد قد بلغ (٣٣) مواطنًا خلال ٣ سنوات إلا قليلاً ؛ وهو عدد يزيد على العدد الذى سجلته المنظمة نفسها فى عقد كامل (١٠ سنوات) (٨٩-١٩٩٩م).

"لقد حوكم وأدين خلال عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ م (١٢ ضابطاً مصرياً) تراوحت الأحكام فى حقهم من الحبس سنة مع وقف التنفيذ إلى السجن عشر سنوات ؛ ومع ذلك فلا يزال التعذيب حتى الموت مستمراً" وبالطبع نتفق مع من يذهب إلى أن القضاء على هذه الظاهرة ليس أمر محاكمة وإدانة وحدهما ، لبعض الضباط ، ولكنه يحتاج إلى إرادة سياسية وإدارية حازمة لوقف هذه الجرائم فوراً ومنعها إلى الأبد"[٥٢]. وتأسيساً على ما سبق فإن ما يحدث فى هذه المقار مما يتسامع به الرأى العام يلعب أدواراً بالغة الجسامة فى تشكيل " مناخ المواطنة" ؛ على نحو يدفع المواطن - وكما سيأتى تفصيله فى المبحث القادم - إلى الانزواء ، والانكفاء على الذات ، وعدم الفعالية والمشاركة.

(د) مدى الفعالية فى تنفيذ الأحكام القضائية وتشكيل "مناخ المواطنة المصرية"

يعتبر "تنفيذ" السياسة الأمنية -كغيرها من السياسات- عاملاً محدداً لمدى نجاحها وفعاليتها ، والجهاز الأمنى بدوره الأداة الأساسية للسلطة فى الدولة المصرية - كغيرها من الدول- وفى عملية التنفيذ لمعظم السياسات والقرارات والأحكام ممثلاً ما أناط به القانون المصرى من مهمة تنفيذ الأحكام النهائية التى تصدرها السلطة القضائية عبر محاكمها بمختلف درجاتها ومستوياتها ؛ وهذه المحاكم تصدر أحكامها وفقاً لأحكام القانون ، وباسم الشعب ؛ تحقيقاً للعدالة وحماية للحريات الأساسية ، وحقوق الإنسان..

فالمواطن المصرى الذى تنتهك حقوقه ؛ سواء من قبل الأفراد ، أو السلطة العامة -أياً كانت طبيعة أو نوعية هذه الحقوق المنتهكة- يلجأ للقضاء ناشدًا " العدالة" عبر رفع الظلم

ورد الحقوق ، فيصدر القضاء أحكاماً نهائية" و"باتة" واجبة "النفاذ" ، ولكنها تحتاج إلى جهة معينة لكى تجعلها نافذة عملياً فى حق من صدرت ضده ، وإلا أصبحت حبراً على ورق ، وليست لها أى قيمة حقيقية ، وهذه الجهة ليست سوى الجهاز التنفيذى الذى يتجسد فى هذه الحالة فى "الجهاز الأمني" ؛ ومن هنا تأتى أهمية أدواره بهذا الصدد ، وقد بلغ من إدراك الجهاز لهذه الوظيفة البالغة الأهمية أن خصص لها "إدارة" هى "تنفيذ الأحكام" من المفترض أن تقوم - بالتنسيق مع الجهات المعنية- بهذه الوظيفة ؛ وهى فى الحقيقة الأداة التى يتم من خلالها تطبيق العدالة على أرض الواقع..

وتتمثل الأحكام القضائية الصادرة والواجبة النفاذ فى العديد من الصور والأشكال ؛ ولكن يمكن تقسيمها حسب الجهات الصادرة فى مواجهتها إلى أحكام صادرة بحق فئات أربع : مواطنون مصريون ، ومؤسسات وأجهزة إدارية ، ووزارات ووزراء ومؤسسات سيادية ، وهيئات أجنبية ، وأفراد أجانب .. إلخ.

وبالطبع هناك اختلافات بصدد كيفية تنفيذ الأحكام على بعض الجهات ؛ ولعل الأحكام الصادرة فى علاقة الأفراد بجهات الإدارة وبالمؤسسات والجهات السياسية ، هى من أهم الأحكام التى يمكن إذا وجدت طريقها العملى للتنفيذ أن تخلق مناخاً ملائماً للمواطنة ؛ فالمواطن يمكن أن يحصل على حكم قضائى بات مشمولاً بالنفاذ بمسودته ، ثم تتقاعس جهة الإدارة عن عملية التنفيذ ، ولا تقوم إدارة تنفيذ الأحكام بالداخلية بواجبها فى هذا الصدد ؛ الأمر الذى قد يشكل مناخًا للمواطنة غير موات ، أو فعال[٥٣]..

والحقيقة أن عدد "الأحكام الواجبة النفاذ" فى مقابل ما يتم تنفيذه فعلاً ، ونوعية الأحكام التى يتم تنفيذها فعلاً مقابل التى لا تنفذ ، وتوقيت التنفيذ ، وكيفيته ، وضد من يتم التنفيذ... إلخ ؛ كلها عناصر يمكن دراستها تفصيلياً بحيث تحدد فعالية هذا الإدارة ؛ ومن ثم تحدد من جهة أخرى فعالية عملية تشكيل "مناخ المواطنة" ، ولا شك فى أن هذا البعد يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتفاصيل نتركها إلى موضع آخر.

٦- أنماط الممارسات ذات العلاقة بالأمن السياسى وأدوارها فى تشكيل مناخ المواطنة

تشهد الحياة السياسية المصرية - ومنذ فترة ليست بالقصيرة - مجموعة من الممارسات الأمنية ذات العلاقة بالأمن السياسى تمثل درجة من درجات الانتهاك لحقوق الإنسان المصرى الأمر الذى شكل مناخاً سلبياً للمواطنة ، دفع المواطن إلى الانسحاب من الحياة العامة ، والعزوف عن المشاركة (كما سنتناول ذلك تفصيلاً فيما بعد) وتتعدد هذه الممارسات

التى تتخذ أشكالاً لـ"أنماط" معينة تصعد حيناً لتصبح تعبيراً عن ظاهرة وعنواناً للممارسة ، وفى أحيان أخرى تتراجع دون أن تختفى لتحل محلها ظاهرة أخرى . إلا أن هذه الأنماط من الممارسات ذات العلاقة بالأمن السياسى تتكامل مع بعضها البعض فى إبراز حزمة من السياسات الجزئية التى تؤسس لمنطق - إذا جاز الإطلاق - "هدر حقوق الإنسان" ؛ ومن تلك المؤشرات التالى :

(أ) سياسات العقاب الجماعي

وهى ممارسة أمنية عرفتها الخبرة المصرية فى أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات من القرن العشرين ؛ حيث كان يتم محاصرة قرى أو مناطق بالكامل وعزلها ، وتأديبها أمنياً عقاباً - فى الغالب- من قبل هذه السياسة لما تراه جريمة سياسية أو غير سياسية ، من قبل أفراد أو مجموعات محدودة ، أو أسر محددة خاصة فى صعيد مصر ، ومن ناحية أخرى فإن سياسات العقاب الجماعى تتم داخل السجون المصرية فى حالة قيام مسجون أو بعض المسجونين بما قد تراه إدارة السجن جريمة تستحق العقاب ، والجدير بالذكر أن سياسة العقاب الجماعى - أيًا كان مكان تطبيقها - تؤدى إلى تشكيل "مناخ للمواطنة" معين ذى مواصفات محددة سوف نرجع لتفصيله فيما بعد[٥٤]..

(ب) سياسة الضربات الاستباقية والإجهاض المبكر

وهى ممارسة أمنية تتوجه إلى العمل الذى تراه يمثل خروجاً على "المشروعية القانونية" ويشكل "جريمة سياسية" أو "عملاً إرهابياً" ولكن ليس بعد أن يحدث ويصير "واقعة" ، ولكن "فى مراحله الأولى" ؛ أى عند "التحضير" له ، وقبل "الشروع" فيه عملياً ؛ ذلك نتيجة توافر "معلومات أمنية" عن "نية" و"تفكير" عدد من "المواطنين المصريين" فى التخطيط له ؛ ومن ثم القيام به لاحقاً.

ولا شك أن هذا النوع من ممارسة السياسة الأمنية يمثل "ضرورة" حسب الرؤية والمنطق الذى تقوم عليه تلك السياسة ، ولكن الإشكالية أن هذه السياسة حين تجرى فى ظل حالة الطوارئ المعلنة والمطبقة فى البلاد ، ويتم التوسع فيها دون توافر هذه "المعلومات" ، أو فى إطار من "عدم دقتها" ، يمكن أن تتحول إلى "أدوات" "وعمليات" انتقام سياسية من قطاعات من المواطنين المصريين ، ومحاسبة على "النوايا" ، أو على أعمال مفترضة لم تقع فعلاً. وحين يتم التوسع فى هذه السياسة الأمنية باضطراد فإن الأمر يعنى أن تنتهك أيضاً على نفس المستوى حقوق قطاعات أوسع من المواطنين المصريين ؛ الأمر الذى يشكل على نحو سلبى

معين "مناخاً للمواطنة" يؤثر على فعالية المواطن ومشاركته ، كما أن هذا النوع من الضربات الإجهاضية - خاصة إذا تمت وفق ما أشرنا إليه وهو أمر على كل حال يرتبط بمدى فعالية وكفاءة هذه السياسة الأمنية - يمكن أن يؤدى إلى شيوع "ظاهرة التعذيب" ، وذلك للحصول على المعلومات لاحقًا ، و"انتزاع الاعترافات" من الذين أصبحوا رهن الاحتجاز أو الاعتقال حول طبيعة وماهية "العمل العنيف" ، وأحيانًا حتى "غير العنيف" ولكنه غير "القانوني" أو "المشروع" الذين كانوا يفكرون ويخططون للقيام به ، ويتمثل ذلك فى "طقوس الاعتراف" أمام جهات التحقيق الأمنية ، والتى غالباً ما ترفض الجهات القضائية الأخذ بها كأدلة اتهام ؛ نتيجة كونها وقعت وليدة إكراه بأنواع ودرجات مختلفة(٥٥).

ويمكن قياس حجم وفعالية هذه السياسة عبر مقارنة الأعداد التى يعلن عنها بوصفها كانت تدبر أو تخطط لـ"مؤامرات وأعمال غير مشروعة" من هذا القبيل ، وأعداد الذين تم إحالتهم فى "قضايا" إلى جهات قضائية - حتى وإن كانت استثنائية - والذين أدينوا فعلاً وثبتت عملية اتهامهم ، وتلك المؤشرات الأولية ذات دلالات مهمة ، ولكن دراسة هذه السياسة على هذا النحو وتقييم دلالتها على تكوين "مناخ مواطنة" معين أمر يحتاج إلى بيانات ميدانية ودراسة تفصيلية لها موضع آخر.

(جـ) سياسة التوسع فى إحالة المواطنين المدنيين ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية

وهى ممارسة أمنية تم التوسع فيها فى السنوات الأخيرة لاعتبارات كثيرة تتعلق بـ"الأمن السياسي" (ليس هنا موضع تفصيلها) ، ودون دخول فى جدل مدى قانونية "محاكمة المواطن المدنى المصري" أمام جهات عسكرية وليس أمام قاضيه الطبيعى ؛ فإن هذه الممارسة الأمنية شملت إحالة ومحاكمة مواطنين مصريين أمام هذه المحاكم بتهم لا تنتمى إلى أعمال "العنف" أو "الإرهاب" ، بل ينضوى بعضها تحت التعامل مع قضايا " رأى عام" مجتمعية أساسًا ، الأمر الذى يقطع بالطابع السياسى الأمنى لها ؛ على الأقل من زاوية تأثيرها على "مناخ المواطنة" المصرية وتشكيله على نحو معين ، على الأقل بالنسبة لهذه القطاعات من المواطنين المصريين(٥٦).

وقد تجاهلت السياسة الأمنية - خاصة عند بداية إحالة قضايا من هذا النوع للمحاكم العسكرية - المعارضة الشعبية السياسية والقانونية لها ، واستمرت فيها مرسخة نمطًا من أنماط السياسة الأمنية ما زال مستمراً ، وبغض النظر عن مدى فعالية هذا النمط فى تحقيق أهدافه - وهو الأمر الذى يحتاج دراسة تفصيلية قائمة على معلمات واقعية وميدانية - فإن

الأمر الذى نكاد نقطع به هو مدى تشكيلها لـ"مناخ مواطنة" قاد إلى تراجع فعالية ومشاركة قطاعات من المواطنين لا يُستهان بها عن العمل العام ، ومن ثم عن الممارسة السياسية بصورها المختلفة ، وهو الأمر الذى نتناوله تفصيلًا فى المبحث القادم...

(د) سياسة التوسع فى الاعتقالات ، واتساع دوائر الاشتباه السياسي

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة - خاصة فى بداية الثمانينيات مع أحداث سبتمبر ١٩٨١م ، وفى أعقاب مقتل الرئيس السادات ، وفى مطلع التسعينيات مع ازدياد وتيرة العنف السياسى - توسعاً فى سياسة الاعتقالات على خلفية سياسية ، بحيث لم تقتصر على من يرتكبون هذا الجرائم ، وإنما امتدت لقطاعات واسعة غيرهم ، ورغم الإنكار الرسمى المفهوم لوجود هذه السياسة ، إلا أن تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية والمصرية كانت تشير باستمرار إلى اضطراد زيادة أعداده[٥٧] ، كما أن هذه الفترات شهدت توسعًا فى بناء سجون وأماكن اعتقال جديدة.

ومن الظواهر التى ركزت عليها هذه التقارير فى هذه السياسة: الاعتقال التحفظى دون توجيه أى اتهام ، ودون محاكمة لمدد طويلة ، ورفض الإفراج عن المعتقلين بعد صدور قرارات الإفراج عنهم بل وتجديد وإصدار قرارات جديدة باعتقالهم ، وهم ما زالوا فى السجون ، وعدم الإفراج عمن انتهت مدة أحكامهم ، كما وسعت هذه السياسة من أعداد المعتقلين على خلفية وجود "شبهة سياسية" معينة. كل ذلك قاد لدى قطاعات معينة إلى تشكيل "مناخ مواطنة" سلبى على نحو معين.

(هـ) سياسة احتجاز أهالى وأقارب بعض المطلوبين أمنيًا كـ "رهائن" حتى يقوموا بتسليم أنفسهم

صاحب تطبيق هذه السياسة الأمنية فى بعض الأحيان - كما تشير تقارير المنظمات الحقوقية، وخاصة فى صعيد مصر "ممارسات أمنية" تقوم على أساس احتجاز بعض الأهالى من أقارب المطلوبين كوسيلة ضغط عليهم لتسليم أنفسهم ، وهى إحدى صور العقاب الجماعى تقوم على احتجاز "رهائن" غير مطلوبين أساساً وأبرياء ذوى أهمية لدى المطلوبين أمنياً ؛ الأمر الذى يدفعهم وفق هذه السياسة لتسليم أنفسهم بكل ما يترتب على هذه الممارسة من مناخ سلبى للمواطنة[٥٨].

(و) الاختفاء القسرى لفئات من المواطنين داخل السجون وخارجها

سجلت تقارير المنظمات الحقوقية الإنسانية والدولية والمحلية خلال هذه الفترة تصاعداً فى

ظاهرة اختفاء أعداد من المواطنين بعد إلقاء القبض عليهم ، أو وجودهم فى أماكن الاحتجاز المختلفة (اختفاء قسري) بحيث لا يعثر لهم على أثر ؛ سواء بين "الأحياء" أو "الأموات" ، وغالباً ما تنكر الأجهزة الأمنية والأخرى حدوث ذلك ؛ رغم تواتره كـ"وقائع مادية" ، بكل ما يترتب على ذلك من تشكيل "مناخ مواطنة" سنعود لتفصيله فى المبحث القادم[٥٩].

(ز) التمييز فى التعامل ضد "المسجون السياسي" فى أماكن الاحتجاز

تقوم السياسة الأمنية على التعامل مع "المسجون السياسي" أثناء وجوده فى أماكن الاحتجاز - سواء قبل الحكم عليه ، أو حتى بعد ذلك - على أسس مختلفة عن المسجون "العادي" أو "الجنائي" ، تتضمن قدراً كبيراً من التفرقة والتمييز فى غير صالح السياسى ؛ إذ الشائع أن المسجون السياسى أياً كان مستواه لا يعامل فى محبسه وفق قوانين أو لوائح - حتى ولو كانت لائحة السجون المصرية قد ألغيت منها فى تطور لافت مؤخرًا عقوبة جلد السجين- وإنما يعامل وفق "قرارات" و"تعليمات" تأتى من جهات معينة حسب حالة كل سجين أو فئة أو مجموعة من المسجونين[٦٠].

وتبدأ هذه المعاملة الخاصة غالبًا بـ "عزل" السجين السياسى عن غيره حتى بعد صدور الأحكام ، واتحاد العقوبة مع الآخرين ؛ وذلك فى سجون خاصة ، أو عنابر محددة داخل السجون لـ "السياسيين" ، ويمنعون فيها من الاختلاط ببقية ذويهم من المواطنين المسجونين الجنائيين ؛ بذريعة "الحفاظ" على الطرفين[٦١] ، ولسنا بصدد التوسع فى دراسة أنماط الممارسات الأمنية فى التعامل مع المسجون السياسى داخل أماكن الاحتجاز والسجون ؛ إذ إن تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية والمحلية تقدم بانتظام من "وقائع" و"مؤشرات" تصلح لصياغة واكتشاف هذه الممارسات والتى تحتاج دراسة تفصيلية[٦٢]. غير أن نموذجاً هو ذو دلالة - على التعامل مع المواطن المسجون - خاص بتشكيل "مناخ المواطنة" فيما هو معروف بحملات "التفتيش على المسجونين" ، والتى غالباً ما تتم بشكل منتظم وأحيانًا طارئ ؛ فعلى سبيل المثال أحدها جرى فى سجن المزرعة العمومى ("السياسى سابقًا" ١٩٩٨م) ؛ إذ "من عادة مصلحة السجون أن يقف الجنود فى ساحة السجن قبل دخول الزنازين.. يرددون أناشيد خاصة بصوت يثير الرعب فى نفوس السجناء ، وهذه سمة عامة فى جميع التفتيشات أو "حفلات الاستقبال" بالسجون المصرية.." ومن أناشيد مصلحة السجون المصرية قولهم:

إحنا الأسود . إحنا الأسود .. جايين نروض القـرود
هنأدبكـم ، ونعـذبكـم .. ونخليكوا تحبوا وطنكم!! [٦٣]

وهكذا يُعامل السجين السياسى على نحو يؤدى إلى تشكيل "مناخ المواطنة" حوله ، ولقطاعات من ذويه ، ويحتكون بهم فى التعامل اليومى ، وهكذا فى دوائر متعاقبة ؛ الأمر الذى يؤثرعلى فعالية المواطن ومشاركته كما سنرى تفصيلاً.

والخلاصة أن الأبعاد الأساسية للسياسة الأمنية والتى أجملناها فى خمسة أبعاد كلية فى علاقتها بالرأى العام قد أفرزت مناخًا معينًا للمواطنة - حسب ما أشرنا وألمحنا عند تحليل كل بعد من هذه الأبعاد - يمكن أن نجمله تاركين التفاصيل للمبحث القادم فى النقاط التالية :

- ما زالت هذه السياسة الأمنية عبر مؤشرات ممارستها بعيدة عن مفهوم "السياسة الأمنية الإنسانية" ، وما زالت تميل تجاه أمن "النخبة الحاكمة والمهيمنة - فى مقابل أمن المواطن المصرى العادى بكل ما هذه القضية من آثار وتداعيات على تشكيل مناخ المواطنة ؛ الأمر الذى يستوجب إحداث "تحويل" فى "المفهوم الأمني" ، و"إصلاحاً" فى "الرؤية الأمنية" لكى تستوعب التحولات والتغيرات الإيجابية على الصعيد العالمي.
- إذا كانت البلاد قد خطت خطوات فعلية فى سياسات "تحرير السوق الاقتصادي" - عبر حزمة من السياسات تضمنتها برامج التكيف الهيكلى وغيرها أثارت قدراً من الجدل والخلاف- الأمر الذى أسهم بقدر معين فى تشكيل الرأى العام و"مناخ المواطنة" ؛ إلا أنه يبدو أن السياسة أو الرؤية الأمنية تتخوف (أو هى غير راغبة) من الإقدام على خطوات مماثلة إزاء تحرير "السوق السياسية ، بكافة مفرداتها ؛ وهنا تتوحد إدراكات النخبة الحاكمة والسياسة الأمنية فى التخوف من آثار ذلك ؛ والتى يمكن أن تتمثل فى تغيير غير مرغوب فيه فى قواعد اللعبة السياسية ، أو قيام النظام السياسى بوظيفته التطويرية مما يمكن "أن يفتح الباب أمام موجه للنقد الاجتماعى والسياسى للصفوة وسياساتها ، والفساد الوظيفى والسياسى ونتائجه المعروفة فى المحاكمات[٦٤] ؛ الأمر الذى قاد إلى الجمود السياسى ؛ ومن ثم فإن الرأى العام المصرى تجاه هذه القضية أصبحت له نفس الخصائص من الركود ؛ الأمر الذى أفرز آثاره على تشكيل " مناخ للمواطنة المصرية" يتمتع بذات القدر من الركود...
- ركزت السياسة الأمنية فى ممارساتها على نوع أساسى من "التهديدات الأمنية" ، وربما اعتبرته وحيدًا فى بعض الأحيان ، ولعلها كانت على صواب فى بعض فترات الاضطراب وإزاء بعض الأحداث ؛ وذلك وفقًا لمنطق الكفاءة والفعالية ؛ ولكن "الاستمرارية" فى ذلك على الساحة الزمانية والمكانية - والتى بحكم طبيعتها مساحة للتغيرات ، والتطورات ، والتقلبات.. إلخ- قد حدت من فعاليتها ، وجعلتها لا تأخذ فى الاعتبار تهديدات أخرى مهمة للأمن المجتمعى تؤثر على أفراد المجتمع وتشكل

رأيهم العام، ومن ثم "مناخ المواطنة"؛ الأمر الذى قاد فى التحليل الأخير إلى تراجع أدوار المواطن المصرى وفعاليته ، ومن ثم انسحابه التدريجى من ساحة العمل العام والسياسى تحديدًا ، وذلك موضع تناولنا فى المبحث القادم ..

ثالثاً - مناخ المواطنة وفعالية الإنسان المصرى ومشاركته السياسية ...

يعد مفهوم "المواطنة ذات الفعالية Active Citizenship " نتاجاً لمناخ معين ، وتعبيراً عن ظاهرة يمكن قياسها عبر عدد من مؤشرات المشاركة سواء فى النظام الحزبى والممارسة ، والاهتمام بالشئون العامة عبر أشكال متجددة من المنظمات التطوعية التى تمثل قنوات جديدة تتوسع باستمرار للمشاركة فى الجسد السياسي[٦٥] ، والواقع أن فعالية "المواطنة" بهذا المعنى هى جزء مهم من مكونات الظاهرة كما أسلفنا ، وهى ليست مسلمة بل هى نتاج عوامل تدفع فى اتجاهها وهى تتعلق "بمناخ المواطنة" ، وقد ركزنا فيما سبق على تحليل أحدها وهو السياسة الأمنية تجاه حقوق الإنسان المصرى الأساسية ،وكيفية إسهامه فى تشكيل هذا المناخ من زاوية أبعاد هذه السياسات ؛ عبر الإشارة بصدد كل جزئية إلى ملمح من ملامح هذا التشكيل فى موضعه ، لننتقل فى هذا المبحث إلى بيان الكيفية لأمرين متكاملين: **الأول**: كيفية قيام السياسة الأمنية العامة بتشكيل مناخ المواطنة بأبعاده المختلفة ، **والثاني**: كيفية تأثير مناخ المواطنة على فعالية المواطن المصرى ، ومدى مشاركته فى الحياة العامة والسياسية ، وسوف ندرس الأمرين على النحو التالي:

١ - كيفية تشكيل السياسة الأمنية لمناخ المواطنة

تعد السياسة الأمنية ألصق أنواع السياسات بالمواطن ، وأكثرها تأثيراً فيه ؛ إذ هى من أهم أدوات تنفيذ بقية السياسات العامة ، وتنعكس عليها جوانب نجاحها أو إخفاقها ؛ ومن ثم هى وثيقة الصلة بالرأى العام للمواطنين ، وتسعى إلى عملية تشكيله بطرق ووسائل مختلفة ، ومن ثم مناخ المواطنة ، والتساؤل بهذا الصدد هو عن الكيفية التى تقوم من خلالها بهذا الأمر. ونستطيع أن نحدد ذلك فى ضوء التعريفات النظرية التى قدمناها فى المبحث الأول حول " مناخ المواطنة" و"الذاكرة التاريخية "... إلخ[٦٦] .

ونتناول ذلك فى النقاط التالية:

(أ) الذاكرة التاريخية للمواطن المصرى تجاه "السياسية الأمنية وممارستها"

يوجد كما أسلفنا إدراك معين للسياسة الأمنية لدى المواطن المصرى ، والنخبة السياسة ، وكذلك لدى الأجهزة ذاتها يسهم فى تشكيل مناخ المواطنة المصرية على نحو معين ، وهو لا

يترجم فقط "إدراكًا مباشرًا" للسياسة الأمنية "الحالية"، أو حتى فى العقود الثلاثة الأخيرة، ولكنه يتعلق فى أحد أبعاده المهمة بـ"ذاكرة" العلاقة بين الطرفين أو الخبرة التاريخية؛ ومن ثم يصعب علمياً قبول مقولة إن تشكيل "مناخ المواطنة" هو نتاج السياسية الأمنية وممارستها الحالية فقط؛ إذ الواقع أن الخبرة التاريخية التى ما زالت حية بدرجة ما فى الذاكرة الجمعية - لاعتبارات متعددة ليس هنا موضع تفصيلها- ولعل أهمها وأقربها تلك المرتبطة بالحقبة الناصرية التى يمكن أن نوجز أهم نتائج ممارستها الأمنية تجاه الرأى العام ومناخ المواطنة فى التالي[٦٧]:

- كان "القمع" جوهر تلك السياسة الأمنية مصحوباً بدعاية منظمة قائمة على أسس مدروسة تستهدف ألا يكون هناك سوى رأى ووجهة نظر واحدة تتكرر إلى أن يصدقها كل من يقاومها، ولم يكن مقتنعاً بها بداية[٦٨]، كما تسلل الرعب للنفوس تدريجياً فظهرت السلبية، وجهر المرء بعكس ما يؤمن به من آراء، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض، والاحتجاج، كما فقد ملكة التفكير العقلى المتزن، والحكم على الأمور حكماً صائباً.

- أصبح الإنسان المصرى من فرط خوفه وانكماشه يقبل أوضاعاً لم يكن يقبلها من قبل، كما فقد الشعور بالسخط؛ والذى يعبر عن معارضة أو رفض مكتوم كان موجوداً باستمرار داخل اتجاهات الرأى العام المصرى، الأمر الذى يمثل نوعاً من التخريب الداخلى لنفسية المواطن المصرى وعقله، فالقضية لم تكن انتشار مظالم و استثناءات، بل فى خلق نوع من اعتياده عليها إلى حد أنه أصبح يراها شيئاً طبيعياً، وبحيث تبلد الإحساس بالظلم، وتحول الاستثناء إلى قاعدة لا بد من قبولها باستسلام[٦٩].

- قامت السياسة الأمنية على عدد من المقولات والحجج ذات الطابع الفكرى ولعل أشهرها وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً - بحيث يتم من خلالها تبرير معظم ممارسات انتهاك حقوق الإنسان المصري- هى مقولة حماية أغلبية الشعب ومنجزاته، من " القلة" "أعداء الشعب"، وجوهرها أن من عذبوا أو قتلوا أو مورست بحقهم انتهاكات حقوق الإنسان "قلة" لا تزيد على عدة آلاف من المواطنين؛ وهى نسبة محدودة جدًا بالقياس إلى تعداد المواطنين المصريين "الملايين" هذه المقولة مردودة إذ ينبغى "قياس" عدد من انتهكت السلطة حقوقهم الإنسانية الأساسية، بالنسبة إلى حجم "النخبة" المهتمة بالشأن العام، وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها - وهم قلة فى كل المجتمعات- ومن غير المقبول علمياً أن يقاس بالحجم المطلق لعدد السكان (هذا من جانب أساسى)[٧٠].

وفى رأينا من جانب آخر فإن ما حدث مع هؤلاء من انتهاكات لحقوق الإنسان يظل أثره مستمراً فى تشكيل مناخ معين حولهم ؛ إذ إن ما تمت ممارسته بحقهم من خطايا يظل بالغ العمق فى غيرهم بآثاره العملية من حيث إهداره لإمكانيات التوالد السياسى والاجتماعى ، والأمور فى هذا الصدد لا يمكن فقط قياسها بالحجم العددى والإحصاء الرقمي[٧١].

- والواقع أن ثمة مجالًا واسعًا للاتفاق أن الممارسات الأمنية فى تلك الحقبة قد ولدت آثاراً سلبية وشائهة فى التكوين الجمعى للشعب المصرى على قوى الرأى العام واتجاهاته الأساسية ؛ وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على "العصيان السياسى" و"المقاومة السلمية" من ناحية ، وعلى " المبادرة الحرة " و"النقد الطليق" ، غير الحذر أو الوجل ، وعلى المشاركة الإيجابية فى الشئون العامة من ناحية أخرى[٧٢].

- كما أن خبرة هذه الممارسة الأمنية ولدت فى النفس المصرية (لدى الجيل الذى عاش هـذه الحقبة ولدى الأجيال اللاحقة وحتى الوقت الحالي) قدراً مشهوداً من "النزوع إلى الانسحاب ، والابتعاد والنأى عن التصدى للأحداث العامة والسياسية" ، كما ولد عادة لدى قطاعات واسعة من المواطنين المصريين ؛ تتمثل النظر إلى الأحداث "نظرة المتفرج من بعيد" ، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته ؛ أمور خارجية عنه يكتفى إزاءها - فى أحسن الأحوال فعالية- بالمتابعة ، والمراقبة ، والتعليق اللفظي[٧٣].

وهكذا فإن هذه الخبرة التاريخية - قريبة العهد إلى حد ما بواقعنا- أسهمت فى تشكيل الرأى العام بدرجة واضحة ، كما أسهمت الانتهاكات المنهجية والمنظمة لحقوق الإنسان الأساسية فى تشكيل جوانب أساسية من "مناخ المواطنة" الأكثر ثباتًا واستمرارية حتى الوقت الحالى ، ومن ثم حملت الممارسات الأمنية الحالية "ميراثاً" من ممارسات سالفتها..

(ب) السياسية الأمنيـة والرقابة المانعة واللاحقة على قضايا جوهرية فى الممـارسة السياسية ..

يتعلق هذا الجانب من السياسية الأمنية - بما أسلفنا ذكره - من اعتمادها منطق الرقابة السياسية فى عملية تشكيل "مناخ المواطنة" ؛ خاصة تلك الجوانب فيه المرتبطة بأجندة "الهموم العامة" والتى يتبلور حولها نوع من "الاتفاق العام" ، أو تحظى بشعبية معينة ؛ وهى بطبيعتها متغيرة ومتطورة ، فى النوعية ، وعلى المدى الزمنى ، وسوف نذكر ثلاثة مؤشرات لقضايا تتعلق مباشرة بالرأى العام ، وبتكوين مناخ معين للمواطنة على النحو الذى تريده النخبة المهيمنة فى بنية السلطة الحاكمة:

- **سياسات حظر النشر فى القضايا المهمة ودوره فى تشكيل مناخ المواطنة**

رغم أن قرارات حظر النشر يصدرها "النائب العام" لاعتبارات محددة من الناحية القانونية (لسنا فى موضع تفصيلها) تتعلق بتحقيق العدالة وحماية حقوق مختلف الأطراف ، إلا أن التحليل الموضوعى لها خلال العقود الثلاثة الأخيرة يظهر مؤشرات دالة على دورها فى تشكيل مناخ المواطنة المصرية وتحديد اتجاهاتها [٧٤] ، وذلك من حيث:

- هناك قضايا معينة تتعلق باتجاهات الرأى العام والمواطنين وحقهم فى الاتصال ، والحصول على المعلومة والمعرفة وليست ذات حساسية سياسية محددة تم حظر النشر فيها ، فى حين أن ثمة قضايا أخرى كانت تقتضى وفقاً لطبيعتها حظراً للنشر ، ولكنه لم يحدث ؛ مما يسترعى الانتباه ويفتح الباب أمام تفسيرات وتحليلات متعددة.
- حجم القضايا العامة التى تم حظر النشر فيها -بالإضافة إلى النوعية التى أشرنا إليها فى النقطة السابقة- قياساً إلى مجموع القضايا أمر له دلالته ، إذ يظهر أنه فى بعض الفترات تعددت قرارات حظر النشر فى هذه القضايا مقارنة بفترات أخرى ، الأمر الذى يوجب دراسة السياق السياسى والاقتصادى الذى صدرت فيه قرارات حظر النشر ، وتحليل دلالتها فى تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة المصرية.
- إن هناك تزايدًا فى حجم القضايا ونوعيتها التى يتم حظر النشر فيها -دون صدور قرار من النائب العام- أى إنه يتم منع نشر مقالات أو أعمدة معينة فى الصحف المصرية الرسمية مثلاً إذا تناولت موضوعات من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان... إلخ لكتاب محددين ذوى توجهات فكرية متباينة ، الأمر الذى يشير إلى وجود سياسة أمنية تتعلق بالرقابة أو "الخطوط الحمراء " التى لا ينبغى تجاوزها فى هذا الصدد ؛ ومن ثم هناك تخوف من تشكل رأى عام على نحو لا يريده من يقومون بذلك مما يفرز آثاراً معينة على مناخ المواطنة المصرية.
- هناك عدد من الصحف والمطبوعات تم حظرها كليةً ، ومنعها سياسياً رغم حصولها على عدد من الأحكام القضائية بالصدور ، والواقع أن سياسات حظر النشر إحدى الأدوات الأساسية للرقابة ، وهى بدورها تمثل ركيزة من ركائز السياسة الأمنية فى التعامل مع المواطن المصرى الأمر الذى يشكل "مناخ المواطنة" على النحو الذى يخرج فعالية - بقدر وتوجه معين - من المواطن تتحملها المعادلة التى تحركها السياسة الأمنية..

- **سياسات مصادرة "الاهتمام العام" ودوره فى تشكيل مناخ المواطنة**

يعد "الاهتمام" والتعلق بأمر ما مقدمة حقيقية للتفاعل معه ؛ ومن ثم السلوك وفقاً له فى

نوعية من الممارسات تترجم "مناخ المواطنة" وواقعه عملياً ، وعادة فإن الرأى العام يُبدى اهتماماً ومن ثم تعلقاً برمز - أياً كانت طبيعته- يعكس إشباعاً لحاجة معينة لديه ؛ وهذا أمر معروف فيما يطلق عليه السياسات الرمزية[٧٥] ؛ فالرأى العام قد يهتم ويتعلق بـ"رمز رياضي" ، أو "فني" ، أو "ديني" ، أو "إعلامي" ، أو "سياسي".. إلخ ، ومع مرور الوقت فإن هذا الرمز قد يكتسب شعبية معينة عبر التفاف قطاعات من الرأى العام حوله أو حول ما يقدمه من "خطاب" سواء أكان سياسياً ، أو إعلامياً ، أو دينياً.

ومن الظواهر اللافتة للانتباه والتى تستدعى التحليل أن "نوعية" معينة من "الاهتمام" هى التى يجرى مصادرتها (تلك التى تتعلق بالرمز "السياسى" ، و "الديني" و "الإعلامي") فى مقابل نوعيات أخرى يجرى تشجيعها ورعايتها (ومن قبيل "الفني" و"الكروي" مثلاً) ، وهو ما يشير إلى أن أجندة "الهموم العامة" يجرى إعادة ترتيب أولوياتها ، وصياغة مضامينها فى نسق تريده العقلية والسياسة الأمنية ؛ الأمر الذى يؤدى إلى خلق " مناخ مواطنة" معين ينتج أنماطاً من المواطنة الفعالة فى اتجاهات وإزاء قضايا محددة تريدها السلطة أو النخبة المهيمنة دون غيرها.

ومن النماذج فى العام ٢٠٠٣م فقط يمكن أن نورد ثلاثة نماذج هى **الأول**: منع إذاعة الشهادة التاريخية التى كان الصحفى المعروف محمد حسنين هيكل سوف يقدمها على أحد القنوات الفضائية المصرية الخاصة بعد الإعلان المتكرر عنه ، ومن قبل منع بعض مقالاته السياسية[٧٦]، **والثاني** : استبعاد بعض الدعاة الإسلاميين من الشباب ، وكذلك بعض الشيوخ ، ومنعهم من اعتلاء المنابر ، أو عقد حلقاتهم فى مصر ؛ من قبيل عمرو خالد ، وعبد الكافى وغيرهما... إلخ[٧٧] ، **والثالث** : منع إذاعة بعض حلقات برنامج "رئيس التحرير" من التليفزيون المصرى ، ثم توقفه وانتقاله إلى فضائية خاصة لا تحظى بمشاهدة إلا من يحوزون الأطباق اللاقطة (هم قلة من المواطنين المصريين)[٧٨].

بالطبع هناك الكثير من الممارسات فى هذا الصدد يمكن أن تكرس لها دراسة مستقلة ، ومن ثم فقد بدا أن السياسة الأمنية تتحسب - وفق منطق الإجهاض المبكر والضربات الوقائية - للمستقبل ؛ إذ تظل ثمة إمكانية مستقبلية أن يقوم هؤلاء بتشكيل الرأى العام المصرى أو على الأقل قطاعات يحتمل أن تكون فاعلة ومؤثرة فيه ؛ ومن ثم "مناخ المواطنة المصرية" على نحو لا تريده السلطة أو النخبة المهيمنة ؛ الأمر الذى قد يسبب لها توتراً ، ومن ثم فإنها وقبل أن يتكون تتولى أمر إجهاضه.

- **سياسات إدارة الحوار الوطنى ودوره فى تشكيل مناخ المواطنة**

تمثل فكرة "الحوار الوطني" بين مختلف الأطراف السياسية - فى أى مجتمع من المجتمعات - مرحلة مهمة من مراحل تشكيل الرأى العام بصدد أى قضية من القضايا كما أسلفنا ؛ ومن ثم تشكيل مناخ المواطنة إذا كانت هى القضية موضع الحوار ومحل النقاش ، خاصة إذا ما تم ربطها بـ" الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" ؛ وهذه الفكرة ليست "حديثة" سواء على أجندة السلطة ، أو قوى المجتمع الأهلى المصرى ؛ فليست إذن وليدة "الوثيقة" التى أصدرها الحزب الوطنى الحاكم فى مؤتمره ٢٠٠٣م ، وأدار على أساسها حوارًا مع "الأحزاب السياسية المشروعة" [٧٩] ؛ والجدير بالذكر أن الفكرة طرحت من قبل النظام كما كان مثلاً فى بداية الثمانينيات ، وطرحتها القوى الوطنية المصرية أكثر من مرة ، وانتهت إلى غير نتيجة فعلية أو واقعية ، الأمر الذى يستدعى ضرورة دراسة هذه الخبرات الفاشلة ، وتحليل عوامل الفشل وأسبابه والذى نخرج به من مؤشرات بصدد فكرة الحوار الوطنى كحالة يتمثل فى التالى :

- يتم طرح الفكرة فى إطار وجو الشعور بـ "أزمة" معينة (سواء اقتصادية ، أو سياسية) يستشعرها النظام السياسى الذى يسعى لاكتشاف ما لدى القوى المجتمعية - وتحديدًا الأحزاب الرسمية- من تصورات يتم إحاطته علماً بها دون أن يكون الهدف الوصول إلى رؤى وقواسم مشتركة حسب منطق فكرة الحوار..
- يتم طرح الفكرة فى إطار استبعادى ، وإقصائى لقوى مجتمعية حقيقة ذات وزن فى التأثير على الرأى العام المصرى تأسيساً على كونها غير مؤطرة حزبياً ، وغير "مشروعة قانونياً" مع مسئولية النظام نفسه عن ذلك ؛ وكون هذا المنطق الإقصائى يعاكس فكرة "الحوار" ذاتها إذا أريد له أن يكون حقيقياً وليس أقرب إلى النواحى الديكورية لأغراض يتم استنفاذها..
- غياب "أفق" الحوار ؛ بمعنى أن "الحوار" ليس هدفا بذاته ؛ بل هو أداة ووسيلة لعمل ما ، وصولاً لنتيجة يُراد تحقيقها ؛ وهذه المسألة حاسمة فى تحديد أجندة وقضايا الحوار ، وبدونها ينتهى إلى زبد لا يسهم حقيقة فى تشكيل حقيقى لـ" مناخ المواطنة" المصرية.

(جـ) السياسة الأمنية والانتهاكات المباشرة لحقوق الإنسان المصرى : إهدار مناخ المواطنة

يتعلق هذا الجانب من السياسة الأمنية بما أشرنا إليه بصدد الديمقراطية ؛ باعتبارها إحدى مكونات "المشروع الوطنى المصري" الجزء الأكثر ثباتًا فى تكوين "مناخ المواطنة المصرية".

والواقع أن "قضية الديمقراطية" بمفرداتها (احترام كرامة الإنسان وحقوقه التعددية الحزبية والانتخابات البرلمانية.. إلخ) تمثل جوهر التحدى الحقيقى أمام السياسة الأمنية ، والانتهاكات والممارسات الأمنية. التى أسلفنا الحديث عنها ؛ تمثل صياغة وتشكيلاً بالغ السلبية لـ"مناخ المواطنة المصرية" ، ففى أجواء الرقابة ، والمصادرة ، والانتهاك لا يتكون مناخ دافع أو حافز لفعالية المواطن أو مشاركته السياسية أو العامة والمجتمعية ، إذ بالعكس يفرز مناخًا يزكى فكرة " الخلاص الفردي" و"الحلول الذاتية" مهما بلغت غرابتها عن منطق المجتمع ، أو حتى نقضها لمبدأ "المشروعية" ..

ولن نكرر ما أسلفناه ؛ لكن تظل الفكرة الجوهرية ضرورة مراجعة السياسة الأمنية وممارساتها لتقترب من المفهوم الذى ذكرناه فى البداية حول السياسة الأمنية الإنسانية ؛ التى تستجيب للتحديات الحقيقية المستجدة للأمن بالمفهوم الشامل.

٢ - كيفية تأثير مناخ المواطنة المصرية على فعاليته ، ومشاركته الحقيقية فى الشأن العام والسياسي

إذا كان "مناخ المواطنة" يتم تشكيله عبر تفاعلات وتشكيل الرأى العام على النحو الذى أسلفنا ؛ فما هو نتاج هذه العملية بالنسبة للمواطن المصرى من زاوية فعاليته الحقيقية ومشاركته ؟ ما "نوعية" المواطنة ومؤشرات دراستها وتحليل أدوارها ؟ نستطيع القول بإيجاز كمجموعة من الضوابط المنهجية قبل الخروج بنموذج المواطنة أن المخرجات هى:

(أ) إن فعالية المواطن المصرى لا ينبغى قياسها من خلال المعايير والمؤشرات التقليدية المتعلقة بالمشاركة فى النظام الحزبى ، والعمليات الانتخابية المختلفة ، ولكن ينبغى إدخال مؤشرات ومتغيرات تتعلق بالاهتمام العام ، والأنشطة الطوعية ، والقطاع الأهلى ، والأنشطة ذات الطابع الاجتماعى ، والثقافة العامة ، والتى تدخل فى مفهوم السياسة بعد إعادة تعريفها[٨٠].

(ب) إن فعالية المواطن المصرى فى الشأن العام والحياة السياسية - أو العكس- نتاج "مناخ المواطنة" ؛ وإن كانت السياسة الأمنية تلعب الدور المحورى والأساسى ، إلا أن ثمة

عوامل ومحددات أخرى تقوم بدورها فى هذا الصدد ، وبالتالى فإنه لا ينبغى أن يتم الربط تلقائيًا بين فعالية أو عدم فعالية المواطن المصرى والسياسة الأمنية حتى لا نقع فى أسر تفسير الظاهرة المتعددة الأبعاد من خلال عامل واحد مهما كان أساسياً أو محورياً[٨١].

باختصار نستطيع القول إن ثمة نمطين كبيرين للمواطنة نتاج "مناخ المواطنة" **الأول**: "مواطنة الصف" وهو نتاج "مناخ مواطنة" متوازن تسهم فيها السياسة الأمنية الإنسانية وسيأتى تفصيله ، **والثاني**: "مواطنة القطيع" وهو نتاج "مناخ مواطنة" غير موات تقوم على تشكيلة سياسة أمنية محددة ، وبالذات تجاه قضية حقوق الإنسان الأساسية على النحو الذى أسلفنا ، وفى إطارهما توجد نماذج فرعية لسلوك المواطنة ، ولمناخ الرأى العام واتجاهاته الأساسية يتطلب دراسة مستقلة ، غير أنه من أهم المؤشرات الأساسية لعدم فعالية المواطنة ما يمكن أن نوجزه فى ظاهرة "استقالة" المواطنين المصريين من الحياة السياسية ، أو إقالتهم منها ؛ وهى تتجلى فى عدة مؤشرات واضحة ، وإن كانت تحتاج المزيد من الدراسات التفصيلية لإعطاء الصورة متكاملة ، وذلك على النحو التالي[٨٢]:

- العزوف عن عضوية الأحزاب السياسية المصرية سواء العضوية المقتصرة على ملء استمارة ، أو تلك الفعالة والنشطة ، وتذكر إحدى الدراسات أن كليهما بالغ الضعف ، فضلاً عن أن الأحزاب السياسية ذاتها ليست هناك ثمة معرفة بها لدى المواطنين بها[٨٣].
- المشاركة فى العملية الانتخابية بمختلف صور المشاركة (سواء فى مراحل الدعاية ، أو التصويت.. ، وفى الانتخابات البرلمانية ، والمحلية ، والاستفتاءات.. إلخ) والذى نقصده بالمشاركة هى الحقيقية الفاعلة ، وليست بالمشاركة بأرقامها المعلنة ، والتى غالباً ما تكون غير حقيقية ، وتذكر إحدى الدراسات أن نسب المشاركة فى العملية الانتخابية فى المدن على سبيل المثال بالغة التواضع لا تزيد على ١٥٪ من أصوات المقيدين فى الجداول الانتخابية ، وتزيد قليلا فى الريف المصرى لاعتبارات مفهومة ليس هنا موضع تفصيلها.
- هامشية مشاركة القطاعات الواسعة من المواطنين فى مؤسسات المجتمع المدنى المصرى ، كالجمعيات الأهلية ، والمؤسسات غير الربحية ، ومنظمات حقوق الإنسان ، وقد اكتسبت هذه المؤسسات فى الخبرة المصرية خصائص جعلت قطاعات من المواطنين تحجم عن المشاركة فى أنشطتها منها الطابع العائلى لبعضها ، وكذلك تسيس الكثير منها أى اتخاذها قنوات ومنابر للعمل السياسى أحياناً على حساب الجوانب المهنية والخدمية وذلك من قبل قوى اجتماعية وسياسية تم حرمانها من حقها فى التنظيم والعمل السياسى المنظم ؛ الأمر

الذى دفع السياسة الأمنية إلى تجميد العمل من خلالها واقعياً كما حدث فى معظم النقابات المهنية المصرية ؛ الأمر الذى أدى إلى ازدياد فى أعداد المحجمين عن المشاركة فى أنشطتها وأعمالها[٨٤] ، ومنها أيضاً مسألة علاقة بعض هذه المنظمات والجمعيات بالخارج ، أو بالذات بصدد قضايا التمويل الأجنبى ؛ مما دفع بدوره قطاعات من المواطنين إلى الإحجام عن المشاركة فيها ، والمحصلة النهائية هى ضعف مؤسسات المجتمع المدنى المصري.

- عدم مشاركة قطاعات فاعلة من المواطنين المصريين فى جماعات الضغط التى تتكون لتحقيق مصالح أو مطالب محددة للمواطنين ؛ فالفكرة فى حد ذاتها ليست شائعة فى أواسط الرأى العام المصرى ، وليست جزءاً من ثقافة ومناخ المواطنة ؛ فعلى سبيل المثال لا تحظى جماعات حماية البيئة ، وحماية المستهلك بمشاركة حقيقية وفعلية من قطاعات المواطنين ؛ الأمر الذى يضعف - إن لم يكن - يقضى فعليًا على وجود هذه التكوينات البالغة الأهمية.

- عدم انتشار ثقافة تشكيل حملات للرأى العام للضغط على السلطة أو الهيئات المختلفة لتحقيق أهداف محددة من قبيل: حملة لمنع عمالة وتشغيل الأطفال ، أو لمنع السلطة من اتخاذ قرار معين ، أو الاعتراض السلمى على قرار معين ، تكون الحملة مرتبطة بفترة وأفق زمنى محدد ، وأيضًا بالغرض الذى تتشكل من أجله عمليًا ، وبإنجازه وتحقيقه تتوقف لتنشأ حملة جديدة لموضوع آخر وهكذا.

- عدم خروج المواطنين فى "مظاهرات سلمية" - خاصة فى قضايا تتعلق بالسياسات الداخلية - من أجل التعبير عن آرائهم السياسية فى القضايا والأحداث المختلفة.. والملاحظ أنه باستثناء بعض الهبّات الداخلية - خاصة تمرد الأمن المركزى ١٩٨٦م- فإن المواطنين لم يخرجوا إلى التظاهر الحقيقى لأسباب سياسية داخلية ، بالطبع فإن ذلك نتيجة لحالة الطوارئ والمنع القانونى والواقعى للمظاهرات - وغالباً ما يتم التسامح مع المظاهرات إذا كانت لأسباب تتعلق بأحداث خارجية فى العالم العربى والإسلامى ، وأن تتم داخل أماكن مسورة كالحرم الجامعى مثلاً ، وآخرها ما جرى بصدد الحرب الأمريكية فى العراق ٢٠٠٣م حيث تم حشد الجماهير فى استاد القاهرة الرياضى للإعلان عن رأيها ، وغالباً فإن المظاهرات التى تخرج عن النطاق المرسوم والمحدد لها ، فإنها تواجه بالحزم والحسم ، خاصة إذا حدثت احتكاكات مع قوى الأمن حيث تنتهك حقوق الإنسان الأساسية[٨٥].

- عدم ممارسة المواطنين المصريين للصور المختلفة للمقاومة السلمية أو " العصيان المدني" بأشكالها المختلفة من قبيل الامتناع عن التأييد ، والامتناع عن القيام بعمل معين بصورة

كلية أو جزئية وبشكل جماعى ؛ الأمر الذى يمكن أن يمثل ضغطًا حقيقيًا ، وأن يؤدى إلى نتائج سياسية - جزئية أو كلية - فى سبيل تحقيق الأهداف العلمية ، والإصلاحية ، وصولاً إلى تغيير الحكومات وإسقاطها ، وترصد إحدى الدراسات ما يزيد على مائة وخمسة وتسعين شكلاً أو صورة ، من أشكال المقاومة المدنية السلمية أو العصيان المدنى غائبة تمامًا عن ممارسات المواطنين المصريين[٨٦].

- يمارس المواطنون المصريون تجاه العمل والممارسة السياسية ما أطلقت عليه فى إحدى الدراسات "المقاومة بالحيلة" كتطوير لدراسة جيمس سكوت عن "المقاومة الخفية" ؛ وكيف يهمس المحكومون من وراء ظهر الحاكم بما يريدون[٨٧] ؟ ولسنا فى موضع تفصيل أدوات المقاومة بالحيلة وملامحها الأساسية ؛ غير أنها لا يمكن أن تفسر سوى فى نطاق عدم الفعالية والمشاركة الحقيقية عبر الانصراف إلى أنماط غير حقيقية أو فعالة من المشاركة ، وإن كانت اعتراضية واحتجاجية فى طابعها العام ، بالطبع فإن المظاهر الأكثر صراحة فى التعبير عن فعالية الرأى العام كالثورة أو الانتفاضة لا موضع لها فى النموذج والحالة المصرية فى ظل هذا المناخ الذى يتم تشكيلة للمواطنة.

وفى هذا الإطار من عدم فعالية المواطن واستقالته من الحياة السياسية ، ووجود أشكال سياسية بلا فعالية ، وفعاليات بلا أشكال قنوات للممارسة ، وفى إطار من الجمود السياسى وعدم دوران النخبة السياسية أو تجددها العملى ؛ أصبحت "مؤشرات الموات السياسي" عنوانًا للفعالية ، إذ إن البعض بدأ يقيس فعاليته وحضوره من حجم المشاركين فى الجنائز ؛ على سبيل المثال أعداد الذين خرجوا لتشييع جنازة فؤاد سراج الدين (الوفد) ، ومصطفى مشهور والهضيبى (الإخوان) ، الأمر الذى يعيد للذاكرة التاريخية جنازة مصطفى النحاس ، ويذكر بالمأثور "الفصل بينا وبينهم الجنائز!!" ، ويقدم ذلك فى إطار الجدل والنقاش السياسى عنوانًا للفعالية ومقياسًا للشعبية من قبل كافة الأطراف السياسية[٨٨] ، والواقع أن صورة العزوف الذى يمارسه المواطن المصرى عامدًا عن المشاركة فى الحياة السياسية العامة والعمل السياسى تحديدًا ، والذى أطلق عليها "الإقالة أو الاستقالة" من الممارسة والحياة السياسية، ينبغى أن توضع فى إطارها الكلى مما نسميه ظاهرة "الهروب الجماعى الكبير" من ميدان الفعالية والذى يحتاج دراسة تفصيلية لمؤشراته.

ولعل من ذلك تدهور "مفهوم المواطنة" ذاته ، وعدم فعاليته فى الإدراك الشعبى ، وأن الوطنية باعتبارها تعبيرًا عن إحساس وانتماء ما زالت على قدر معين من التجذر فى الوعى والإدراك الشعبى المصرى ، فى حين أن "المواطنة" كعلاقة سياسية تدهورت وتراجعت قيمتها فى هذا الإدراك ، حتى إن لفظة ومفهوم الـ"مواطنة" أصبحت مثارًا للسخرية والتندر

فى خطاب الحياة اليومية الشعبى ، إذ تمثل رمزًا لتمييز سلبى ، خاصة عندما يوضع "المواطن" فى مقابل "الأجنبي" ، على عكس ما تقدمه معظم الخبرات الوطنية ، فإن المواطن يمثل مستوى أقل فى التمتع بالحقوق وأكبر فى الإلزام بالواجبات..

وهكذا نستطيع القول إن مناخ المواطنة الذى ساهمت السياسة الأمنية بالدور الأساسى والأكبر فى صياغته وتشكيله أخرج لنا نمطًا من المواطنة المصرية ليست له فعالية حقيقية ، وتكاد الصورة الوحيدة التى يقاوم بها ما أسميناه "المقاومة بالحيلة" ، وقد تمت إقالته (المواطن) من الحياة السياسية فاستقال بدوره من الحياة العامة أو الشأن العام وأنشطته ، وعاد إلى صور تاريخية من الهروب الجماعى من البلاد ، أو الغربة داخلها (كما كان فى العصر الرومانى عندما هجر فلاحو مصر أراضيهم)[٨٩] ؛ الأمر الذى أسهم بصورة جلية فى تراجع الأداء والفعالية فى الحياة السياسية المصرية بوجه عام.

والتساؤل الذى يطرح نفسه بهذا الصدد : هل من طريقة للتعديل من هذه الأوضاع وإعادة الفعالية والمشاركة للمواطنة المصرية؟

الإجابة عن ذلك تتعلق بالإجابة عن تساؤلات المستقبل الأساسية ، وبقدر ما يمكن أن تكون واضحة المعالم على المستوى النظرى فإن تحقيقها عملياً محاط بالصعوبات والعقبات ، ولكن لنضع البدايات النظرية على الأقل لهذه الإجابة..

الخاتمة - إعادة الفعالية للمواطن المصرى مستقبلياً عبر إصلاح السياسة الأمنية : شرط ضرورى ولكنه غير كاف

تعتبر مدى فعالية المواطن المصرى "محصلة" لمناخ مواطنة شكلته سياسة أمنية محددة إزاء حقوق الإنسان المصرى - كما أسلفنا- فإذا ما تمت إعادة النظر فيها فإن "مناخ المواطنة" يمكن أن يتغير بدوره ليفرز "مواطنة فعالة" - ولو على الأمد الطويل- غير أن ذلك وأن كان شرطاً ضرورياً لازماً فإنه فى نفس الوقت ليس كافياً بحد ذاته وإن كنا سوف نقتصر على تفصيله باعتباره قضية هذه الدراسة- إذ لابد من وضعه فى الإطار العام للإصلاح (**الشرط الكافي**) والذى جوهره **تكوين التيار الأساسى للمواطنة عبر النقاش والحوار العام حول قضايا المشروع الوطنى المصرى بأجندة قضاياه الأربعة: الأولي**: القضية الديمقراطية جوهرها الحريات واحترام حقوق الإنسان وكرامته ، **والثانية**: الحضارية جوهرها احترام الخصوصية الحضارية والمرجعية الإسلامية ، **والثالثة**: الوطنية وجوهرها استقلالية الإرادة الوطنية والقومية فى نطاق التعامل الدولى والخارجى ، **والرابعة**: الاجتماعية وجوهرها قضية العدل

والمساواة الإنسانية ، وتحتل كل قضية منها أولوية لدى تيار أو أكثر من تيارات الوطنية المصرية تاريخياً وحالياً ، ويترجمها ما يطلق عليه " التيار الأساسى فى الوطنية المصرية "[٩٠] ، ويبقى من وجهة نظر الدراسة أن تغيير السياسة الأمنية هو الشرط الضرورى لحدوث ذلك ، ويتمثل ذلك فى إعادة تعريف الرؤية والسياسة الأمنية على النحو التالي:

إعادة الاعتبار للسياسات الأمنية الإنسانية : شرط ضرورى لفعالية المواطنة المصرية

إذا ما استقرأنا المؤشرات التى وضعها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لمفهوم "الأمن الإنساني" و"السياسات الأمنية" - وفق ما أشرنا إليه- يغدو تطوير السياسة الأمنية المصرية - لكى تقوم على أساس أمن المجتمع بجوار أمن النظام والحكومة- مهمة حيوية ، وأن تقوم بتلبية احتياجات كافة قطاعات المواطنين المادية والمعنوية معًا ؛ بأن تجعل محورها الحفاظ على حقوق الإنسان المصرى وليس انتهاكها ، والواقع أن الإدراك الشامل والأكثر اتساعًا للواقع المصرى المعاصر يفصح أن "التهديدات" الحقيقية للسياسة الأمنية فى ظل التحولات على الساحة الإقليمية والعالمية متنوعة ؛ الأمر الذى يتطلب إحداث قدر من التغييرات الجذرية فى الرؤية السياسة الأمنية ، ونكتفى باستعراض المؤشرات مع إشارة سريعة للتهديد الذى يستوجب وجود سياسة أمنية إنسانية عبر تطوير السياسة الأمنية المصرية [٩١] كالتالي:

١ - **عدم الاستقرار الاقتصادى والمالى** ؛ وهو مؤشر واضح بالنسبة للسياسة الاقتصادية المصرية فى العقد الأخير ، ولعل ما تعانيه العملة الوطنية من تدهور هو من أوضح الأمثلة لذلك فإن آثارها تعتبر تهديداً ينبغى أن تأخذه السياسة الأمنية فى الاعتبار.

٢ - **غياب الأمان الوظيفى** وعدم استقرار الدخل ، وهو مؤشر واضح أيضاً كأحد نتائج السياسة الاقتصادية المصرية خلال العقود الأخيرة والمرتبطة بتحرير السوق ، وبيع الشركات ، والخصخصة ، وتسريح قطاعات من العاملين ، بالإضافة إلى منح بعضهم معاشات تقاعدية مبكرة ، وتراجع القيمة الشرائية للجنيه المصرى ، الأمر الذى يعنى عدم استقرار الدخل الحقيقى للمواطنين وتآكله ، بكل ما يمثله ذلك من عدم استقرار لقطاعات معينة من المواطنين المصريين ، وهو ما يمثل تهديدًا للسياسة الأمنية..

٣ - **غياب الأمن الصحى** للمواطنين المصريين وآثاره على فعاليتهم الإنتاجية ، وعلى مستوى الخصوبة والإنجاب ، وعلى اللياقة الصحية عموماً.. إلخ ، و هو مؤشر واضح فى مصر نتيجة التدهور الحاد فى الرعاية الصحية للمواطنين المصريين ، والعجز المتزايد الذى تبديه "الدولة" فى علاج مواطنيها ، والفشل الذى يلحق باستمرار بـ"نظام التأمين

الصحي" ، وانتشار الكثير من الأمراض بشكل وبائى فى البلاد ، والأرقام الحقيقية مخيفة فى هذا الصدد ، فى ظل تداول معلومات عن دخول أطعمة ولحوم مستوردة ، ومبيدات ، وكيماويات تؤدى إلى الإصابة بأمراض خطيرة مما يهدد الأمان الصحى للمواطنين المصريين والذى ينبغى أن تأخذه السياسة الأمنية الإنسانية فى الحسبان.

٤ - **غياب الأمن الشخصى** .. ورغم أن مؤشراته غير واضحة فى الحالة المصرية ، إلا أنها آخذة فى الظهور ، ومن ذلك عصابات الجريمة المنظمة التى تستخدم أحدث أدوات التكنولوجيا المعاصرة ؛ وتمثل تهديداً لسياسات الأمن العام: مثل عصابات تهريب المخدرات ، وتزييف العملة ، والدعارة ، وتوظيف الإنترنت فى استخدام جرائم حديثة ؛ الأمر الذى ينبغى أن تأخذه أيضاً السياسة الأمنية الإنسانية فى الاعتبار...

٥ - **غياب "الأمان البيئي"** ، ومؤشرات ذلك واضحة فى الحالة المصرية التى عانى من كافة أشكال التلوث البيئى (السمعى ، والبصرى ، وفى الماء (النيل) ، والهواء) حيث تعد القاهرة واحدة من أكثر المدن فى العالم تلوثًا ، ومثالها قضية "السحابة السوداء" التى تغطى سماء القاهرة ، وتختفى لتعود من جديد سنوياً لتثير ظاهرة إلقاء المسئولين المصريين الاتهامات على بعضهم البعض بالتسبب فى حدوثها ، مع العجز عن إيجاد تفسير وتشخيص حقيقى لها ، ومن ثم التمكن من معالجتها. وقد أفرزت المشاكل البيئية العديد من المشاكل الأخرى ، والتى تمثل تهديداً حقيقياً للسياسة الأمنية الإنسانية المصرية.

٦ - **غياب الأمان الثقافى** يتمثل جوهره فى أن انتقال المعرفة والمعلومات عبر وسائل الإعلام والمعلومات - بصورة غير متكافئة - يمكن أن يهدد القيم الثقافية المحلية ؛ وهذا المؤشر واضح فى الحالة المصرية حيث برزت ظواهر سلوكية وثقافية غريبة على النمط القيمى المصرى الذى تم اختراق بعض مكوناته ، الأمر الذى يمثل تهديدًا ينبغى أن تعالجه السياسة الأمنية الإنسانية عبر منطق آخر ، وليس من خلال الرقابة أو انتهاك الخصوصيات ، وإنما عبر تشجيع منطق الحوار والنقاش والجدل الفكرى ، فى إطار الضوابط الأخلاقية والقيمية المجتمعية ، التى تمثل "ثوابت" تحظى بقدر من الاتفاق حولها.

٧ - **غياب الأمن السياسى والمجتمعى** ، ويتمثل جوهره - كما يحدده التقرير- فى سهولة انتشار الأسلحة وتقنيات صناعاتها ، وانتعاش أدوار شركاتها على المستوى العالمى ؛ وهو أمر من الممكن أن يمثل تهديداً إذا أفلح فى اختراق السياسة الأمنية المصرية ، ذلك

أمر صعب فى ضوء ما أسلفنا الحديث عنه لأنه يكاد يكون المحور الأساسى للسياسة الأمنية المصرية ، خاصة فى أبعادها المتعلقة بالدولة والنظام السياسي..

وهكذا فإن السياسة المصرية إذا استطاعت أن تطور عبر التعامل مع هذه التهديدات مقترباً شاملاً للسياسة الأمنية فإنه سيكون مدخلاً حقيقياً يصلها بحقوق الإنسان المصرى ، ويجعلها أداة من أدوات حمايتها وصيانتها ؛ غير أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا عبر منطق متكامل للإصلاح المتوازن - فى إطار المشروع الوطنى - يشمل الجوانب والأبعاد المختلفة (الدستورية ، والقانونية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية... إلخ) وعبر تغييرات هيكلية فى النظام وتركيبته تفضى إلى تقوية المجتمع المصرى "الحقيقي" ، وليس الديكورى الذى يمثل ظل السلطة أو الخارج على سطح المجتمع - مما سيفضى عبر سلسلة طويلة من التفاعلات إلى تشكيل رأى عام مصرى ، و"مناخ مواطنة" يفرز مواطنة مصرية فعالة ومشاركة فى بناء مجتمعها وحضارتها. وبدون ذلك ستظل إجابة أسئلة المستقبل الأساسية للقضية مفتوحة على كل الاحتمالات.

❊ ❊ ❊

هوامش الدراسة

(١) ناصيف نصار ، فى التربية والسياسة: متى يصير الفرد فى الدول العربية مواطنا ؟ بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ص ١٣ :٧.

(٢) راجع حول موضع قضية " المواطنة" فى دراسات النظرية السياسية المعاصرة:

- Dreek Heater, What is Citizenship ?, London., polity press, 1999.
- Faulk, K, Citizenship, London: Rout Ledge, 2000.
- Delanty G, Citizenship in Global Age, Buckingham, open university Press, 2000.
- Will kymlicka and Wayne Norman (ed.,), Citizenship in Diverse societies, Oxford University press, 2000.
- Bernard Crick (ed.,), Citizens:Towards a Citizenship Culture, London: Blackwell Publishers, 2001.
- Andrew Heywood, Political Theory, New York: Palgrave, 1999.
- Vandenberg (ed), Citizenship and Democracy in a Global Era, U.S.A. St. Marti press 2000.
- Christian Lemke, Citizenship and European, World Affairs 160, No, 4 (1998).
- Norman and Kymlica, "Return of the Citizen: A survey of Recent works on Citizenship Theory " Ethics, vo.104, No 2 (January 1994).

(٣) حول التعريفات المختلفة لمفهوم " مناخ الرأى العام" ، والذى يمكن مقارنته بمفهوم "مناخ المواطنة" راجع:

- حامد عبد الماجد ، دراسات فى الرأى العام.. مقاربة سياسية ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٣ : ٣٤ حيث تتم مناقشته فى إطار المرحلة الثانية من مراحل تشكيل ظاهرة الرأى العام من قبل السلطة الحاكمة ، وعبر أدواتها وأجهزتها المختلفة ، وهذه المرحلة هى مرحلة التفاعل والنقاشات والحوار حول القضية المثارة " موضوع الرأى العام " ، وهى بدورها تفضى إلى المرحلة الثالثة وهى تبلور الرأى وانقسامه بين أغلبية ، وأقلية..

(٤) راجع حول الأبعاد المختلفة لمفهوم المواطنة :

- Linda Bosniak, Citizenship Denationalized, Indiana Journal of Global Legal Studies, 2000,Vol.7,pp.,455 - 479

حيث يتم التميز بين أربعة أبعاد للمواطنة وهو يقدم جوانب أساسية للتحليل اعتمدناه فى هذه الدراسة مع عدم الوقوف كثيرا أمام البعد الأول لكونه ألصق بمفهوم الجنسية ومجال دراساتها فى إطار القانون الخاص ، وليس دراسات الحياة السياسية كوضعية هذه الدراسة ، والأبعاد الأربعة للمواطنة هي:

١- المواطنة كتعبير عن حالة أو وضعية قانونية As Legal Status.

٢- المواطنة كمجموعة من الحقوق والواجبات As Right and obligations.

٣- المواطنة كأنشطة سياسية As Political activities.

٤- المواطنة كتعبير عن الهوية والانتماء الجماعية As a form of Collective identity.

(٥) حول المواطنة المصرية كوضعية حقوقية دستورية وقانونية راجع:

- مجموعة الحقوق والواجبات العامة الواردة فى الدستور حول "المواطن المصري" (المواد ٤٠- ٦٣) ومنها م: ١٤ (الوظائف) ، م:٤٠ (المساواة) ، م٤٦: (حرية العقيدة) ، م:٤٧ (حرية التعبير) ، م ٤٩: (حرية البحث المعملى والإبداعي..) ، م ٥٦ (إنشاء النقابات) ، (السلطات العامة م:١٠٠) ، م٦٨ (التقاضي..) ، وغيرها من المواد والنصوص التى يحفل بها الدستور ١٩٧١م المصرى الدائم ، والقوانين المكملة في: د. سعد عصفور ، القانون الدستورى: دراسة مقارنة بين دستور١٩٢٣ ، والدستور المصرى الدائم ١٩٧١م ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٠ ، وكذلك د. محمد حسنين عبدالعال: القانون الدستورى ، القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٢م ، وراجع نص الدستور المصرى فى طبعته الإليكترونية :

- http://www.hrcap.org Arabic/Egypt Const.

(٦) Vandenberg, A (ed), Citizenship and Democracy in a Global Era, USA. Marti' s press, 2000. pp.. 127 - 138

- Matthew J. Gibney (ed.), Globalizing Rights, Oxford: Oxford University Press, 2003, pp.. 180 - 233

(٧) طارق البشرى ، العرب فى مواجهة العدوان ، القاهرة: دار الشروق ، ٢٠٠٣م ، ص ٤: ١٢.

(٨) حول إشكاليات قضايا حقوق المواطنة والمشاركة السياسة و تمثيل المجموعات المتنوعة راجع:

- Norman, W., Citizenship in Diverse societies, Oxford: Oxford University Press, 2000, pp., 99 - 154.

وحول علاقة المواطنة بالديمقراطية فى الخبرة والواقع العربى راجع :

- د.على خليفة الكوارى ، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- د. خليل أحمد خليل: التوريث السياسى فى أنظمة الجمهورية العربية المعاصرة ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، ٢٠٠٣م ، حيث يناقش خصائص التوريث السياسى فى حالات واقعية محددة فى صفحات ٥٣: ٦٤

وحول علاقة المواطنة بقضية الديمقراطية والإصلاح و العوامل الخارجية فى المنطقة العربية والعالم الإسلامى راجع رؤى مختلفة:

- نبيل شبيب ، الهيمنة الأمريكية مستمرة حتى حين ،Islam on line.net 14-2-2002.
- هالة مصطفى ، الافتتاحية: المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى ، مجلة الديموقراطية فى العالم العربى ، مجلة الديمقراطية ، العدد (٩) ، يناير ٢٠٠٣م ، ص ٥ -٨.
- السيد ياسين ، المواطنة فى زمن العولمة ، القاهرة: المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، (سلسلة المواطنة – ٥) ، ٢٠٠٢م .

(٩) حول كيفية تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من الناحية المنهجية راجع:

- د. حامد عبد الماجد ، منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية ، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ص ١٢٩: ١٢٤ ، ومن الناحية الموضوعية راجع: ديل إيكمان ، الإدراك المتغير لسلطة

الدولة فى ثلاث دول عربية: مصر ، والمغرب ، وعمان ، المستقبل العربى ، العدد (٩٩٤م) ، مايو ، ١٩٨٧م ، ص ١٢٢-١٤٧.

- د. رحمة بورقية ، الدولة والسلطة والمجتمع.. دراسة فى الثابت والمتحول.. بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩١م ، حيث تقدم رصداً وتحليلاً للاتجاهات والمدارس المختلفة بهذا الصدد فى مقدمة الكتاب ص ٩ - ٢٦.
- د. ناصيف نصار ، منطق السلطة:مدخل إلى فلسفة الأمر ، بيروت: دار أمواج ، ط١ ، ١٩٩٥م.

(١٠) راجع حول ذلك الأمر العديد من الدراسات السياسية ، ومنها: د. حامد عبد الماجد ، دراسات فى الرأى العام.. مقاربة سياسية ، مرجع سابق.

أما عن مبدأ المواطنة ومفهوم المواطنة المصرية – راجع:

- طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م ، (مبدأ المواطنة) ص ص ٧٢-٧٥ وكذلك حول نفس القضية راجع:
- وليم سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة القاهرة المركز القبطى للدراسات الاجتماعية (سلسلة المواطنة رقم - ٣) ، ١٩٩٩م.
- إسماعيل صبرى عبد الله: ووليم سليمان قلادة ، ومحمد سليم العوا ، المواطنة: تاريخياً ودستوريًا ، وفقهياً ، القاهرة: المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٦م.

(١١) Joel.S. M igdal, Strong socities and weak state: state-society relations and state capabilities in the third world,Princeton:Princeton University Press,1988, pp., 213 -232.

وعن وضعية الدولة فى العالم العربى بهذ الصدد راجع:

- غسان سلامة ، قوة الدولة وضعفها: بحث فى الثقافة العربية ، بيروت: مجلة المستقبل العربى ، العدد (٩٩٤م) ، مايو ١٩٨٧م.

(١٢) حول هذه الوثيقة التاريخية التى تعد من أولى الوثائق المصرية الكاشفة عن نمط تعامل السلطة الحاكمة مع الرأى العام راجع:- حامد عبد الماجد ، دراسات فى الرأى العام.... مرجع سابق.

وبصدد أحد النماذج التاريخية لعلاقة الرأى العام المصرى بالسلطة الحاكمة ، والذى يجسد صورة من مواقفه المختلفة إزاء هذه السلطة راجع:

- أبو اليسر فرج ، الدولة والفرد فى مصر: ظاهرة هروب الفلاحين فى عصر الرومان ، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية ، ط١ ، ١٩٩٤م.
- أما عن رؤية الحاكم المصرى باعتباره "فرعونًا" فى علاقته مع شعبه ، وأحيانًا يفضى بذلك لفظًا أو معنى راجع حول مقولة الرئيس السادات عن نفسه والرئيس عبد الناصر:
- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، بيروت المكتب العصرى ، ١٩٨٤م.

(١٣) راجع : نموذج العلاقة السياسية الفرعونية كأحد المفاهيم التحليلية المفسرة لعلاقة "الإنسان" المصرى بـ" السلطة الحاكمة" د. جمال حمدان ، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان ، القاهرة: دار النهضة المصرية ، ١٩٨٧م.

وحول تأصيل الفرعونية السياسية باعتبارها "علاقة" سياسية من وجهة النظر الإسلامية راجع:

- د. سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الإسلامية ، دراسة فى الواقع العربى المعاصر ، القاهرة: كلية الاقتصاد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢م.

وحول بعض الوقائع الدالة على هذه العلاقة مما تنقله الصحافة راجع:

- سامح السباعى ، المواطن والمواطنة ، جريدة الأهرام ، ٢٠ فبراير ٢٠٠٠م ، وكذلك مصطفى شفيق ، الحكومة.... والمواطن الغلبان ، جريدة الوفد ، ١١ نوفمبر ٢٠٠٣ ، ص ٦.

(١٤) Davsion phillps, Public Opinion, Knowledge and power, Columbia University Press, 1988, pp. 17 - 23.

(١٥) Norman John Powell, Anatomy of public opinion, New York: Prentice-Hall.Inv1991, 34 - 55.

(١٦) حول تعليم قيم المواطنة راجع:

Chris Wilkins, Citizenship Education, in Richard Baily, Teaching values and citizenship a cross the curriculum, (London: Kogan page Limited, 1st edition, 2000, pp., 17- 18.

- ولتحليل محتوى خبرة تعليمية راجع: د. على محمد الصغير ، قراءة تحليلية لمحتوى وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائى فى المملكة المتحدة فى) ندوة بناء المناهج) ، طريق الإسلام أون لاين فى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٣م .

(١٧) حول حق الاتصال وما يرتبط به من حق الحصول على المعلومة راجع:

- محمد حسام لطفى ، حرية الرأى والتعبير فى ضوء القوانين الرقابية فى كتاب "المصادرة".
- مداولات الملتقى الفكرى الرابع للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٦ -١٧ يونيه ١٩٩٤م ، القاهرة: المطبعة التجارية للنشر ، ١٩٩٥م ، ص ٢٣ - ٣٨.

(١٨) راجع: عبد الباسط عبد المعطى ، الإعلام وتزييف الوعى ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة ،١٩٨٣ وأيضا: فانس بيكارد ، (ترجمة زينات الصباغ) ، إنهم يصنعون البشر ، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٤م.

(١٩) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢م ، القاهرة : دار الهلال (كتاب الهلال ٤٩٠) ، ١٩٩١م ، ص ١٣٥ - ١٤٣.

(٢٠) حول الدعاية السياسية ودورها فى تشكيل الرأى العام ومن ثم مناخ المواطنة ، راجع:

- جى دور ندان (ترجمة:د. رالف رزق الله) ، الدعاية والدعاية السياسية ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط٢ ،١٩٨٦م ، ص ٢١ - ٣٤ وراجع كذلك:
- Emary S. Bagardus, The making of public opinion, New York association press, 1998, pp., 223 - 232.

(٢١) راجع حول علاقة هذه القضية بمسألة المواطنة المصرية:

- طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، وأيضا راجع:
- لطيفة الزيات (تقديم) ، المشكلة الطائفية فى مصر ، القاهرة: مركز بحوث الوحدة العربية ، ١٩٨٨م.
- مجموعة مؤلفين ، المسألة الطائفية فى مصر ، بيروت: دار الطليعة ، ١٩٨٠م.

(٢٢) حول الملامح الأساسية للأزمة السياسية فى أواخر عهد الرئيس السادات ، حيث تزايد التركيز على الأبعاد الطائفية فى قضية المواطنة فى ذلك الوقت راجع : - محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، وكذلك تقرير ميريت بطرس غالى للمسئولين المصريين ، القاهرة : يناير عام ١٩٧٩م بعنوان : "الأقباط فى مصر" - تقرير مرفوع للمسئولين فى الدولة وأحبائى من المسلمين لتعميق أواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على أساس من الواقع العملى ، وهو يكرر مضمون - رغم النفى - مجموعة المطالب التى وردت

فى أعمال المؤتمر القبطى بأسيوط ١٩١١م ، والأمر الذى يلفت الانتباه أن نفس المضمون أكد عليه مؤتمر الكنيسة القبطية فى ١٧ يناير ١٩٧٧م. وثمة دراسات فى نفس الاتجاه من الناحية الفكرية منها دراسة جاك تاجر ، أقباط ومسلمون ، ١٩٥١م ، وكذلك دراسة القمص الراهب أنطونيوس الأنطوني: "وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها فى العصر الحديث" ، القاهرة: دار الطباعة القومية بالفجالة ، د.ت.

(٢٣) Eberhard Kienle, The grand Delusion: Economic and Democratic reform in Egypt, London: I B Taurus, 2001.

(٢٤) حول وثيقة "المواطنة والحريات" التى أصدرها الحزب الوطنى الحاكم فى مؤتمره ٢٠٠٣ ، راجع :

- مؤتمر الحزب الحاكم يقر مبدئياً إصدار وثيقة حقوق المواطنة وحقوق الإنسان ، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٣م ، Middle East online.net.

وحول قضية الحوار الوطنى راجع :

- هل يتفاعل الحزب الحاكم فى مصر مع مطالب الأحزاب السياسية فى الحوار الوطنى

Middle East online.net 26-10-2003

(٢٥) راجع حول ذلك: مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (مجموعة التقارير الكاملة) ، وكذلك تقارير المنظمة المصرية والعربية لحقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، وتوجد نماذج منها على مواقع هذه المنظمات والمراكز على شبكة الإنترنت ، وكذلك راجع: د. سعيد النجار: مفهوم المواطنة فى الدولة الحديثة، رسائل النداء الجديد ، (٦٤) ، مايو ٢٠٠٣م.

(٢٦) تعد انتهاكات حقوق الإنسان المصرى من وجهة نظرنا من أهم المحددات التى يجب أن تخضع للدراسة بصدد تشكيل مناخ المواطنة ، والوقع أنه لا توجد إسهامات علمية مباشرة منشورة فى هذا الصدد ، ولذلك سوف نتناولها تفصيلاً فى المبحث القادم ، وراجع رؤية مقاربة في: ناعوم تشومسكى ، (ترجمة: هيثم حجازي). ضبط الرعاع ، عمان الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧م.

(٢٧) حول فكرة "الانحراف التشريعي" ودورها فى الحياة السياسية المصرية وانعكاساتها على مناخ المواطنة ، راجع :

- محمد ماهر أبو العينين: الانحراف التشريعى والرقابة على دستوريته: دراسة تطبيقية فى مصر ، القاهرة: دار النهضة المصرية ، ١٩٨٤م.

(٢٨) د. وحيد عبد المجيد ، الوطنية والتكفير السياسى فى مصر ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥م.

(٢٩) راجع الوظيفة التطويرية والاستيعابية للنظام السياسى المصرى ، وتقييم مدى فعاليتها إزاء التيارات الإسلامية ، وراجع:

- Hamed Quisay, Explaining the change: How we can explain the Egyptian regime policy towards Muslim Brotherhood, Berlin:The international Middle east association, 2000, compare another vie .
- Sameh Fawes, Accommodating, Islamic Fundamentalism in a secular state, Egypt as Case study, M.A,Thesis, Institute of Development Studies (IDS) university of Sussex, United Kingdom, September, 2001.

(٣٠) هناك ممارسات رقابية تعكس انتهاكًا لحقوق الإنسان المصرى فى المعرفة والحصول على المعلومة والاتصال حول ذلك راجع:- محمد حسام لطفى ، مرجع سابق ، ص ٥٤ - ٦١.

(٣١) حول استعراض التعريفات المختلفة للسياسية الأمنية والتمييز بينها وبين المفاهيم المقاربة لها ، راجع: تقرير: "عولمة ذات وجه إنساني"، (تقرير سنوي) الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، القاهرة: مطابع الأهرام ، ١٩٩٩م.

(٣٢) خديجة عرفة: تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً ،

.Islam online.net. 7-9-2003 (political concepts)

(٣٣) راجع خاتمة هذه الدراسة صفحات:- ٤٧ - ٤٩.

(٣٤) راجع حول ذلك الدراسة القيمة فى الموضوع: نبيل عبد الفتاح ، سياسات الأمن فى العالم العربي: الحرية والتحديث ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٢م.

(٣٥) نبيل عبد الفتاح ، سياسات الأمن فى العالم العربى ... مرجع سابق.

(٣٦) من الأمثلة الشائعة شركات الأمن الخاصة التى يؤسسها البعض من العاملين السابقين فى الأجهزة الأمنية لتقديم الخدمات الأمنية ، وهو اتجاه تم انتقاده بشدة عند ظهوره ، فى إطار سياسات الخصخصة من قبيل العديد من الكتاب ، ومن أبرز مؤشراته الظاهرة انتشار حالات الحراس الخصوصيين ، وبلطجة البودى جاردز حول رجال الأعمال ، والفنانات ، وغيرهم من النخب الصاعدة فى المجتمع المصري..

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) راجع: طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو ... مرجع سابق ، ص ١٤٧-١٥٢.

(٣٩) حول الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٠ والتى شهدت ظاهرة الإشراف القضائى - والجدل بصددها راجع:

- Mona Makram Ebeid, Egypt's parliamentary elections, Middle East Policy,VIII, No.2, June 2001, pp., 32 -44.

وحول الموضوع بشكل عام راجع:

- Peter V. Marsden, Citizens, politics, and social communication: Information influence in an election campaign, Public Opinion Quarterly, Vol.60, No.4 (Winter, 1991, pp., 650 – 652).

(٤٠) راجع: "وزير التعليم المصري: طردنا آلاف المدرسين ... وأمريكا لا تتدخل بمناهجنا رغم أنها أكبر الممولين الأجانب" حديث الوزير مع جريدة الشرق الأوسط الدولية المطبوعة فى لندن ، ٩ مارس ٢٠٠٤م ، حيث يعترف الوزير " أتلقى تقارير أمنية ، وتقارير متابعة من الأجهزة الرقابية فى الوزارة ، ومن شكاوى أولياء الأمور ، وما تنشره وسائل الإعلام... وعندما أتيقن من الخروج عن الخط الوطنى أقوم بإبعاد هذا المدرس فوراً " ، والإشكالية هنا تتمثل فى تحديد ماهية الخط الوطنى ، وكيفية الخروج عنه ، وأشكاله ، وصور الجزء المترتبة على ذلك..

(٤١) راجع: Hamed Quisay, Continuities and Changes:The relationship between the Egyptian political regime and Islamic Movements, Unpublished paper, 2004

(٤٢) حول ضعف الظاهرة الحزبية وقوى المجتمع المدنى فى مصر راجع:

وحيد عبد المجيد (محرر) ، التطور الديمقراطى فى مصر : البرلمان ، والأحزاب ، والمجتمع المدنى فى الميزان ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٣ م ، ص٢٤٧- ٢٥٤.

(٤٣) راجع: جهاد عودة (محرر) ، سياسة الأمن العام - مدخل تنفيذ السياسات ، جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، أكتوبر ٢٠٠٢م.وتتضمن ورقة بحيثة تقدم بها د. جهاد عودة ، والمداخلات ، وورقة عمل تعبر عن وجهة نظر المركز لتفعيل السياسات الأمنية.

(٤٤) راجع هذه الدراسة صفحات: ٤٣ - ٤٥.

(٤٥) راجع التفرقة بين "النوعين" من الجريمة ، و"النمطين" من السياسية العقابية:
- د. فوزية عبدالستار ، قانون العقوبات المصرى ، القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ حيث تتناول فى القسم الأول: أنواع الجرائم المختلفة ، وأنواعها ، وأشكالها ، وفى القسم الثاني: العقوبات المختلفة والسياسات العقابية..... إلخ.

(٤٦) قامت السياسة الأمنية المصرية ولفترات طويلة على منطلق الاهتمام بالأمن السياسى على حساب الأمن الجنائى ، ومن المؤشرات على ذلك ما تفجر فى فبراير ومارس ٢٠٠٤م من أحداث بمحافظة أسيوط "قرية النخيلة" و "نجع عبدالرسول" ، فقد كشفت أحداث "قرية النخيلة" التى تحولت إلى قلعة محصنة لتجار المخدرات والخارجين على القانون ، ولم تستطع الداخلية دخولها إلا بعد حصار لعدة أيام بعشرات الآلاف من القوات وقصف مدفعى سقط فيه عشرات الضحايا من الجانبين يذكر أحد الكتاب "مصر كلها تتساءل: كيف وصلت الأمور فى النخيلة إلى هذا الحد من الخطورة ؟ وأين كانت أجهزة الأمن والحكم المحلى فى أسيوط ؟ رغم أن هذا الوضع الخطير لم يكن وليد يوم أو شهر ، أو سنوات ؟ وكيف استطاع "أولاد حنفي" حشد هذه الأسلحة ؟ ومن أين جاءوا بالأموال لشراء الأسلحة ؟ وهل منع قانون الطوارئ عصابة "أولاد حنفى" من الخروج على الدولة ، و تحويل بلدتهم الى دويلة يحكمونها بالحديد والنار ؟

راجع: مجدى سرحان ، فى الهواء ، جريدة الوفد المصرية ، ٧ مارس ٢٠٠٤م.

"كشفت الأحداث عن عملية تبادل المنافع بين "أولاد حنفي" و"الدولة" ، إذ قدم أولاد حنفى للدولة خدمات فى مواجهة الإرهابين الذين كانوا يختبئون فى الصعيد.. وفى المقابل تركت الدولة لهم الحبل على الغارب كى يتاجروا فى المخدرات ، ويستولوا على الأراضى بوضع اليد ، والواقع أن الخسارة التى تكبدها المجتمع من شيوع المخدرات وامتداد آثارها القاتلة بين الملايين من الشباب ، لا يمكن قياسها بالقبض على عدة إرهابيين مهما كان حجم خطورتهم. ولعل ماحدث يذكرنا بعضو مجلس الشعب عن سيناء عايد سليمان ، الذى أبدى أسفه الشديد حين ألقى القبض عليه ، فقد عايرنا الرجل بأنه أسدى خدمات جليلة للأمن المصري... وقد كوفئ بالحصانة والتجارة فى المخدرات.. وتساءل بدهشة كيف يقبضون عليه ؟"

راجع: عماد الغزالى ، صدى ، جريدة الوفد المصرية ، ٧ مارس ، ٢٠٠٤م.

ويتساءل الدكتور محمد السيد سعيد بمرارة: "الحمد لله أن الدولة قررت تصفية إمبراطورية "أولاد حنفى" قبل طرح مبادرة أمريكية أو ألمانية ، أو من أى جنسية أخرى لتحرير قرية النخيلة من عصابات الإجرام ، وبذلك ثبت أن الدولة المصرية قادرة على اتخاذ مبادرات إيجابية من تلقاء نفسها عندما تشاء ، وقد أثلجت هذه المبادرة صدر القوى الوطنية الديمقراطية على الأقل لأنها حرمت المحافظين الجدد ، واليمين المسيحى ، والحزب الجمهورى بل الولايات المتحدة كلها من ادعاء الفضل فى تحرير النخيلة من استبداد "أولاد حنفي" وشركاه ، لضم القرية المكلومة لمنظومة التجارة العالمية ، والأهم أن هذه المبادرة لم تأخذ بمنهج التدرج طويل المدى فى الإصلاح" راجع: د. محمد السيد سعيد ، مكاشفات ، القاهرة: جريدة القاهرة ، ٧/ ٣/ ٢٠٠٤م.

(٤٧) راجع حول هذا الموضوع: حامد عبدالماجد ، الحركة الاسلامية والأنظمة العربية ، القاهرة: مركز الإعلام العربى للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م ، ص ٩ - ٢٨.

(٤٨) ظاهرة المراجعات المختلفة التى قامت بها بعض التيارات الإسلامية وتخلت بموجبها عن استخدام العنف يعد مكسبًا للسياسة الأمنية ، ولكن فى نظرنا أن الظاهرة أعمق من ذلك ، وينبغى أن يتم مناقشتها على هذا الأساس للوصول إلى الحلول المطلوبة.

راجع بصدد هذه المراجعات وجهات نظر مختلفة:

- محمد خليل الحكيم ، فقه المراجعات وسطور فى النقد الذاتى ، القاهرة: مركز المستقبل للدراسات والبحوث. http: //www.moragaat.com/9/2000
- منتصر الزيات ، قراءة فى التحولات الفكرية للجماعة الإسلامية ، القاهرة: مركز المستقبل للدراسات والبحوث . http: //www.moragaat. com/study/02/tah/htm

وعن مقارنات لنماذج مختلفة فى إطار المراجعات راجع:

- راشد الغنوشى ، دروس الحوار: مراجعات فى خبرة الحركة الاسلامية فى تونس ، القاهرة: مجلة المنار الجديد ، العدد (١٠) ، راجع النسخة الإليكترونية: http://almanar.net/issues 10/4.ht
- د. طارق عبدالحليم ، رؤية فى تحولات الحركة الاسلامية فى مصر: الإخوان المسلمون فى نصف قرن ، القاهرة: مجلة المنار الجديد ، العدد (١١) ، راجع النسخة الإلكترونية :

http://almanar.net/issues 11/4.htm

وبصدد رؤية لتقييم هذه المراجعات:

- Mohamed Yehia, Egyptian regime demonstrates the uses and buses of repentance, Muslimedia.com, December 2003, Islamic Movement.

(٤٩) من أمثلة ذلك النوعية من اجرائم الجديدة فى الحياة المصرية الناتجة عن الثورة الاتصالية ، وانتقال أنماط شاذة من ممارسات المجتمعات الغربية إلى المجتمعات العربية والإسلامية من قبيل ما عرف بـ "عبدة الشيطان" ، وظواهر الشذوذ المختلفة التى تتناقلها وسائل الإعلام ، وشغل بها الرأى العام فترة طويلة من الزمن.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) حول وضعية أماكن الاحتجاز التابعة للداخلية ، ومدى ملاءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، راجع:

- تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أماكن الاحتجاز التابعة للداخلية ، وأوضاع المحتجزين فيها.. ، وعلى سبيل المثال أوضاع المحتجزين وأماكن الاحتجاز فى مصر (تقرير صادر فى ٢٠٠١م).

(٥٢) محمد سليم العوا ، وفاة مواطن ، جريدة الاتحاد الإماراتية ، (خدمة زاد الصحيفة) ، (مسلسل/ ١٤٦) ، صفحات: ٢٤ ، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٣م.

(٥٣) حول سياسات الضبط الأمنى وتنفيذ الأحكام ، راجع:

- مجدى أحمد حسن ، فاعلية الأداء الضبطى لرجال الشرطة : دراسة مقارنة ، جامعة القاهرة : كلية الحقوق - رسالة دكتوراه ١٩٨٩م ، حيث يحلل فى الباب الثانى "العوامل المؤثرة فى الأداء الضبطى لرجال الشرطة ، وفاعلية هذا الأداء" ، ثم يناقش "السياسات الأمنية و الأوضاع الاقتصادية ، وعلاقتها بالأداء الضبطي" و"مفهوم وأساليب السياسات الأمنية ، وتأثيرها على الأداء الضبطي".

(٥٤) حول سياسات العقاب الجماعى فى الخبرة المصرية - راجع: تقارير المنظمة العربية والمصرية عن محاصرة بعض القرى المصرية وعقابها عقاباً جماعياً بصدد أحداث معينة غالباً ما توصف بأنها أعمال إجرامية وخروج على القانون ، وقد شهد ذلك الأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٧م ، وما أشرنا إليه سابقا فى أحداث قرية النخيلة ، ونجع عبدالرسول ٢٠٠٤م ، ودلالة ذلك.

(٥٥) راجع حول ذلك: مصر بدون تعذيب ، حملة مركز مساعدة السجناء ضد جريمة التعذيب ، تقرير عن تعذيب المواطنين فى أقسام الشرطة (٢٠٠٢م).

(٥٦) على امتداد الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢م تمت إحالة ٢٥ قضية للمحاكمة العسكرية اتهم فيها بالأساس أعضاء الحركات الإسلامية ، وبلغ إجمالى المتهمين ١١١٦ صدر الحكم بإعدام ٧٤ متهماً منهم راجع: تقرير حقوق الإنسان فى مصر لعام ٢٠٠١م الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وحول نموذج لهذه المحاكمات راجع:

- Egypt targets global Islamic movement in service of global state terrorism, Muslimedia International, December, 16- 31, 2001, Egypt.
- Egypt targets global Islamic movement in service of global state terrorism, Muslimedia International, December, 16- 31, 2001, Egypt.

(٥٧) تذكر التقارير بصدد سياسات الاعتقال أن هناك حالات تجاوزت سنوات اعتقالهم عشر سنوات ، وهناك حالات أخرى دخلت المعتقل وعمرها ١٥ سنة وما زالت مستمرة ، وهناك مئات الحالات التى حصلت على أحكام قضائية بإنهاء اعتقالها تتجاوز الـ ٢٠ حكمًا ولم يتم الإفراج عنهم ، ويعاد اعتقالهم بأمر جديد ، أما عن الأوضاع الصحية ، والحرمان من الزيارة ، ومن دخول الامتحانات فحدث ولا حرج ، وكلها تشكل انتهاكًا واضحًا للحقوق المدنية والتى هى الركن الأساسى فى حقوق المواطنة ، لمزيد من التفاصيل راجع:

- تقارير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء دفاعًا عن حقوق السجناء ١٩٩٧-٢٠٠٣م.

(٥٨) راجع حول هذه الصورة من السياسة الأمنية تقارير المنظمة المصرية والعربية لحقوق الإنسان من قبيل:

- أوضاع المحتجزين وأماكن الاحتجاز فى مصر (تقرير صادر ٢٠٠١) ، مرجع سابق ، والاحتجاز والمحتجزون فى مصر ٢٠٠٢.

(٥٩) راجع حول نماذج محددة لذلك: فى تقارير المنظمة المصرية والعربية لحقوق الإنسان بعضها لدوافع سياسية ، والأخرى لدوافع غير سياسية ، ومن أشهرها فى السنوات الأخيرة اختفاء رئيس الوزراء الليبى الأسبق الدكتور منصور الكيخيا ، والصحفى بالأهرام رضا هلال...

(٦٠) تحفل مذكرات العديد من الذين جرى اعتقالهم بصدد أحداث سبتمبر بالكثير من النماذج والأمثلة من هذا القبيل ، ومنها مذكرات الصحفيتن صافيناز كاظم ، وفريدة النقاش وبعض كبار السياسيين المصريين مثل المرحوم فتحى رضوان...

(٦١) و (٦٢) الواقع إن تناول مثل هذه القضايا الدقيقة والحساسة يجب أن يتم على أساس من رصد واقعى وأمين لما يجرى بالفعل فى هذه الأماكن من أحداث ، وبالتالى استخراج واستنباط الملامح الأساسية للسياسة الأمنية عبر التقدير الفعلى والقياس العملى

(٦٣) راجع نموذج لإحدى حملات التفتيش داخل السجون في:

- تقرير عن أوضاع السجون المصرية: نموذج "سجن المزرعة العمومى السياسى سابقاً" ، جزئية تفتيش مصلحة السجون ، وقد حذفنا من الاقتباس من الألفاظ ما يقع تحت طائلة القانون ، أو يجرح إحساس القارئ للدراسة ، مع الحفاظ على المعنى والفكرة راجع:

.http://www.hrcap.org/A_Report12/part2.htm

(٦٤) نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق.

(٦٥) Sidney Verba, (et al), Citizenship activity:Who participate ? What do they say ? American Political Science Review, Vol. 87, N0. 2, June 1993, p. 315.

(٦٦) راجع المبحث الأول: صفحات: ٧٠٦: ٧١٢.

(٦٧) راجع: د. حامد عبد الماجد ، دراسات فى الرأى العام.. مرجع سابق ، ص ١٤٩: ١٥١.

(٦٨) فؤاد زكريا ، عبد الناصر واليسار ، القاهرة: دار الهلال ، ١٩٧٤ ، ص ١١٢ -١١٨.

(٦٩) المرجع السابق ، ص ص ١٢٩: ١٣٩.

(٧٠) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو ، مرجع سابق. ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٧١) المرجع السابق ، ص ١٤٧: ١٤٨.

(٧٢) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٠: ١٥١.

(٧٣) المرجع السابق ، ص ١٥١: ١٥٢.

(٧٤) حامد عبد الماجد ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٦ – ١٩٧ وعن الرقابة السياسية والحكومية راجع:

- Adnan amaney. Government Control of press in united Arab Republic, Journalism Quarterly, Vol. 49, No.2,1975, pp., 340 – 348.
- Marina Stagh, The limits of Speech .... Prose literature and prose writers in Egypt under Nasser and Sadat, Stockholm: Stockholm oriental Studies, 1993.

(٧٥) حول السياسة والرمز راجع:

- بيير بورديو ، الرمز والسلطة (د. ترجمة عبد السلام بن عبد العالي) ، الدار البيضاء: دار توبقال ، ١٩٩١م.
- براتراند رسل ، السلطة والفرد (ترجمة د. لطيفة عاشور) ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب (الألف كتاب الثاني: ١٤٤) ١٩٩٤م.

(٧٦) راجع بصدد القضية: - " أسباب سياسية وراء التهديد بإجراءات عقابية "فتش عن هيكل فى الإنذار لقناة دريم" ، جريدة الحياة الصادرة بلندن ، ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٧٧) راجع بصدد القضية: huttp:// www.petitiononline.com/amrhald/petition.htm

(٧٨) راجع بصدد القضية: مصر: الرقابة أطاحت ببرنامج رئيس التحرير لأنه انتقد الحكام العرب وأمريكا ، جريدة أخبار الشرق ، ٥ أبريل ٢٠٠٢ ، وراجع موقعها الإلكترونى.
http://www.thisissyria.net

(٧٩) راجع ما أشرنا إليه فى الموضوع فى المبحث السابق ، ص ١٥.

(٨٠) Isobel Lindsay, The voluntary sector, in, Benard crick, citizens: towards a citizenship culture, London: Blackwell Publishers, 2001, pp. 115:123.

(٨١) حامد عبد الماجد ، منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٢٩: ١٤٤.

(٨٢) نادر فرجانى ، المصريون والسياسة من استطلاع رأى ميدانى ، القاهرة: مركز المشكاة للبحوث والدراسات ، ١٩٩٤م ونص الدراسة موجود على موقعه الإلكتروني.

(٨٣) المرجع السابق.

(٨٤) د. وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق.

(٨٥) راجع حول هذه الأحداث التقرير التالي:-الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان (بيان صحفى صادر عن الشبكة الأورو-متوسطية يتناقض مع التزامات مصر بحقوق الإنسان ، للاطلاع على البيان راجع .

2003-http://www.euromedrights.net/english/emhrn-dicuments/presse/eases/02-04

المحور الخاص للشبكة الأورو- متوسطية.. العراق..

(٨٦) راجع حول ذلك:

- عبد الهادى خلف ، المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيرى وأشكاله ، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١ ، ١٩٨٨م ، وكذلك راجع:
- د. حامد عبد الماجد ، العصيان السياسي..... سلسلة المفاهيم السياسية ، Islamonline.net.

(٨٧) جيمس سكوت ، المقاومة بالحيلة.. كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم ، بيروت: دار الساقى ، ١٩٩٥م حيث يذكر سكوت "إذا كانت لدى الضعيف أسباب بديهية ومبررة تجعله يسعى للعثور على ملجأ له خلف القناع حين يكون فى حضرة السلطة ، فإن القوى أيضاً له أسبابه الوجيهة التى تجعله يرتدى بدوره قناعاً فى حضرة الخاضعين ".

(٨٨) هل يمكن لنا أن نعتبر ذلك مقياسًا للفعالية فى ظل عدم وجود الممارسات الأخرى التى تمكننا من تطبيق المقاييس المتعارف عليها فى دراسات المشاركة السياسية مجرد تساؤل نطرحه للمقارنة مع ما قدمه جيمس سكوت بصدد " المقاومة بالحيلة " راجع حول ذلك:
- جيمس سكوت ، المقاومة بالحيلة.. كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم ، مرجع سابق ، ص ١٨: ٢٨.

(٨٩) أبو اليسر فرج ، الدولة والفرد فى مصر: ظاهرة هروب الفلاحين فى عصر الرومان ، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط-١ ، ١٩٩٤م ، ص ص ١٢٦: ١٣٧.

(٩٠) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة: دار الهلال (كتاب الهلال ٤٩٠) ، ١٩٩١م ، ص ص ١٤٩: ١٥٣.

(٩١) المؤشرات نقلاً عن تقرير التنمية البشرية السابق الإشارة له ، و كذلك دراسة الباحثة الأستاذة خديجة عرفة عن نفس الموضوع ، وراجع رؤية مقاربة: د. عبد الله الطاير ، إعادة تشكيل فهمنا الأمنى ، جريدة المدينة المنورة (خدمة زاد الصحفية: رقم ٢٠٨٧ / ١١ / ٢٠٠٣).